



جامعة آل البيت  
كلية الدراسات العليا  
معهد بيت الحكمة/علوم سياسية

الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا (٢٠٠٢ - ٢٠١٨)

**Good Governance and Development in Malaysia**

(٢٠٠٢-٢٠١٨)

إعداد الطالب

أنس مالك عواد الخزرجي

إشراف الدكتور

محمد درادكة

رسالة ماجستير مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية جامعة آل البيت

الأردن/المفرق

٢٠١٩م/١٤٤٠هـ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ  
وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي  
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ صدق الله العظيم

سورة النمل ، آية ( ١٩ )

## تفويض

أنا الطالب: أنس مالك عواد الخزرجي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: // ٢٠١٩ م.

## إقرار والتزام

أنا الطالب: أنس مالك عواد الخزرجي

التخصص: علوم سياسية

الكلية: الدراسات العليا

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسالة الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: "الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا (٢٠٠٢-٢٠١٨)" بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من الرسائل أو الأطاريح أو الكتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: / / ٢٠١٩م.

قرار لجنة المناقشة



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا

(٢٠٠٢ - ٢٠١٨)

إعداد الطالب: انس مالك عواد الخزرجي

إشراف الدكتور: محمد الدرادكة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- |       |                |                                  |
|-------|----------------|----------------------------------|
| ..... | مشرفاً ورئيساً | ١. الدكتور/ محمد الدرادكة.       |
| ..... | عضواً          | ٢. الاستاذ الدكتور/ محمد المقداد |
| ..... | عضواً خارجياً  | ٣. الدكتور/ خير ذيابات           |

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ: /.../.....م. الفصل الدراسي الصيفي: ٢٠١٨-٢٠١٨

## الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من ادين لهما بفضل كبير لا يقدر بثمن، إلى من بدعائهما  
اهتديت وبعطائهما خطوت في طريق النجاح والإنجاز، إلى أبي الذي علمني أن الأعمال  
الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار، أطال الله بقاءه وألبسه ثوب الصحة والعافية،  
ومتعني ببره ورد جميله.

أهدي هذه الرسالة إلى أخوتي وأخواتي.... وإلى أصحاب الفضل عليّ بعد الله تعالى  
أساتذتي الذين عمروني بالنصيحة والتوجيه في هذه الرسالة العلمية إلى أساتذتي الأعزاء في  
جامعة آل البيت، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

## شكر وتقدير

الشكر كل الشكر مقرون بالعرفان والاحترام للدكتور محمد درادكة، الذي كان صاحب الفضل الأول بعد الله سبحانه وتعالى، في إنجاز هذه الرسالة وعلى سعة صدره وغبارة علمه.

وأنة ليسعدني أيضاً أن أعترف بالفضل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة هذا البحث، وأنا على يقين بأنني سأجد في ملاحظاتهم القيمة ما يثري هذه الرسالة ويزيل ما قد يشوبها من نقص أو قصور، فالكمال لله وحده.

ولا يفوتني هنا إلا أن أسجل لأهل الفضل فضلهم وهم جامعة آل البيت ممثلة برئيسها، وكوادرها الإدارية ولكل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة.

## فهرس المحتويات

ج	تفویض	.....
د	إقرار والتزام	.....
هـ	قرار لجنة المناقشة	.....
و	الإهداء	.....
ز	شكر وتقدير	.....
ح	فهرس المحتويات	.....
ي	المخلص باللغة العربية	.....
ل	Abstract	.....
١	المقدمة:	.....
٣	أهمية الدراسة	.....
٣	اهداف الدراسة	.....
٤	مشكلة الدراسة وأسئلتها	.....
٥	فرضيات الدراسة	.....
٦	حدود الدراسة	.....
٦	متغيرات الدراسة:	.....
٦	منهجية الدراسة	.....
٧	الدراسات السابقة	.....
١٨	الفصل الأول مفهوم الحكم الرشيد، ومفهوم التنمية	.....
١٩	المبحث الأول مفهوم الحكم الرشيد	.....
٤٦	المبحث الثاني مفهوم التنمية	.....
٦٠	الفصل الثاني تحقيق التنمية في ماليزيا من خلال تطبيق الحكم الرشيد	.....
٦٢	المبحث الأول مقومات النظام السياسي الماليزي	.....
٨٦	المبحث الثاني التنمية المستدامة التي حققتها ماليزيا من خلال تطبيق الحكم الرشيد	.....
١٢٨	الفصل الثالث تحديات التنمية وبناء الدولة في ماليزيا في ظل تطبيق الحكم الرشيد والسيناريوهات المستقبلية	.....
١٣٠	المبحث الأول تحديات التنمية وبناء الدولة في ماليزيا	.....
١٥١	المبحث الثاني سيناريوهات مستقبل عملية التنمية وبناء الدولة في ماليزيا	.....

١٦٨	..... الخاتمة والنتائج والتوصيات
١٦٩	..... أولاً: النتائج
١٧٣	..... ثانياً: التوصيات
١٧٤	..... قائمة المصادر والمراجع
١٩٦	..... الملحق

---

## الملخص باللغة العربية

الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا (٢٠٠٢ - ٢٠١٨)

إعداد الطالب

أنس مالك عواد الخزرجي

إشراف الدكتور

محمد درادكة

جاءت الدراسة بهدف توضيح أهمية الحكم الرشيد كونه أصبح أحد الشروط الأساسية والجوهرية للنهوض بالتنمية بمختلف أشكالها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية نظراً لما يوفره من بيئة وآليات سياسية في مواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، كما ألفت الدراسة الضوء على أهم التجارب في هذا المجال وهو التجربة الماليزية في الحكم الرشيد وتحقيق التنمية، حيث أنها تجربة تستحق الوقوف عندها، لما حققت من نجاحات في عدة مجالات على صعيد البيئة السياسية والنظام الانتخابي والعقد الاجتماعي والدستور والمواطنة وحقوق الأقليات وغيرها، لذلك قامت مشكلة الدراسة على السؤال الرئيسي المتمثل في: " كيف استطاع الحكم الرشيد في ماليزيا من تحقيق التنمية فيها خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠١٨)؟".

كما أكدت الدراسة صحة الفرضيات وأجابت على تساؤلات الدراسة المتمثلة بـ "ما دور النخبة الحاكمة في تحقيق التنمية؟، وما دور ديمقراطية النظام المالي في تحقيق التنمية؟، ما دور المجتمع المدني الفاعل في تحقيق التنمية؟، وما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التنمية في ماليزيا؟، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

١. قامت الحكومة الماليزية بمواجهة الآثار السلبية والمحتملة للتحول الحضري، والتنمية الاقتصادية، وجهود التحديث والعولمة، من خلال التركيز في الخطط التنموية على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الأخلاقية الإيجابية كجزء من متطلبات التنمية في إطار رؤية ٢٠٢٠.

٢. ان تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية لم تأت من فراغ بقدر ما هي نتاج جهد القيادة الماليزية.

٣. هذه التجربة الرائدة والمتفردة في كثير من عناصرها يجب على الدول العربية الاستفادة منها، بأن ترتقي المكونات السياسية والفكرية إلى تجسيد الوحدة الوطنية بأفعالها وليس بأقوالها، بإشاعة ثقافة التسامح بالمضي قدماً إلى الإمام لتحقيق التنمية بكافة أشكالها عن طريق تطبيق ما فعلته ماليزيا.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، ماليزيا.

## **Abstract**

### **Good Governance and Development in**

**Malaysia (٢٠٠٢-٢٠١٨)**

**Preparation of the student:**

**Anas Malek Awad Al-Khazraji**

**The supervision of Dr:**

**Mohamed Daradkeh**

The study aims at clarifying the importance of good governance as it has become one of the basic and fundamental conditions for promoting development in its various socio-economic and political forms due to its environment and political mechanisms in facing the challenges facing the state and society. The study also highlighted the most important experiences in this field And the achievement of development, as it is an experience worthy of standing, because of the successes in several areas in terms of the political environment and the electoral system and the social contract and the Constitution and citizenship and the rights of minorities and others, so the problem of study on the issue The main goal for the: "How could good governance in Malaysia to achieve development during the study period (٢٠٠٢-٢٠١٨)?".

The study also confirmed the validity of the hypotheses and answered the study's questions: "What is the role of the ruling elite in achieving development?" What is the role of the Malaysian democracy in achieving development? What is the role of civil society in achieving development? What are the internal and external challenges facing development in Malaysia? ?, And reached a set of conclusions and recommendations, the most important of which:

١. The Malaysian government has tackled the negative and potential effects of urbanization, economic development, modernization and globalization efforts by focusing on development plans to address social issues and promote positive ethical values as part of the development requirements within the vision of ٢٠٢٠.
٢. Malaysia's cultural, technological and economic experience did not come from a vacuum as much as the result of Malaysian leadership's effort.

٣. This pioneering and unique experience in many of its components must be exploited by the Arab countries to elevate political and intellectual components to the embodiment of national unity in their deeds and not in their words by spreading the culture of tolerance and moving forward to achieve development in all its forms through the implementation of what Malaysia has done.

**Keywords:** Good Governance, Sustainable Development, Malaysia.

## المقدمة:

يعتبر موضوعي الحكم الرشيد والتنمية من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولاً، وإن اختلف الزوايا التي يجري النظر منها لمقاربة المفهومين، حيث يتمتع الحكم الرشيد والتنمية بأهمية كبيرة في انهما عرفا استخداماً واسعاً من طرف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، كما تكمن أهميتها في أنهما تناولتا العديد من الأسس والمرتكزات التي تدفع المجتمعات البشرية نحو الرقي والتقدم، وقد فرضت موجة التحولات السياسية والاقتصادية جملة من التحديات خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين، وما خلقت من صعوبات في مختلف المجالات خاصة على الدول النامية<sup>١</sup>، مما دفع هذه الدول إلى إعادة النظر في أنظمة حكمها، وقد كان اللجوء للحكم الرشيد

---

<sup>١</sup> الدول النامية: أو الدول النامية هي دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى. منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، أظهرت المؤشرات أن الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة.

وما يحمله من آليات وقيم كأفضل طريق للتخلص من التخلف<sup>٢</sup> والوصول إلى التنمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية ومنها ماليزيا التي كانت تعاني من الفساد والصراعات الطائفية والتخلف.

وتعد التجربة الديمقراطية الماليزية من ابرز التجارب في تطبيق الحكم الرشيد وتحقيق التنمية في اسيا، فقد نجحت تلك الدولة الإسلامية في تقديم نموذج متميز، وادرك الاباء المؤسسون لدولة ماليزيا ان الطريق الافضل للخروج من الازمات التي تمر بها ماليزيا يكمن اتباع الحكم الرشيد، ولذلك تم الاتفاق على تبني الديمقراطية التوافقية<sup>٣</sup> وإدارة التنوع والاختلاف عبر تحقيق التعايش السلمي بين الاعراق وضمان تحقيق التوازن بين مكونات المجتمع الماليزي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

---

(٢) **التخلف:** ظهر مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال. وذاع استعماله وكثرت الكتابات حوله ابتداءً من خمسينات القرن الماضي وتجمعت خلال فترة قصيرة آلاف المقالات والأبحاث حول موضوع التخلف، ذاهبة في كل اتجاه ومنطقة من محطات مختلفة ومنظورات متنوعة، لدرجة صار يصعب معها على الباحث تنسيق هذه المعطيات في كل توليفي، يوضح نظرية التخلف وتعريفه له، لقد أصبح مصطلح التخلف، ونظرية التنمية التي يتضمنها بالضرورة، خاصاً بوضعية بلدان العالم الثالث بحيث تلازمت مفردات (العالم الثالث- التخلف- التنمية) طارحة أكبر قضية أو تحد تواجهه البشرية في القرن العشرين .

(٣) الديمقراطية التوافقية: هي نوع من الديمقراطية التمثيلية، إلا أنها تتميز عنها بتراجع أسلوب الصراع السياسي بين الأقلية والأغلبية وتعويضه بالتوافق والحكم الجماعي والأخذ بأكثر عدد ممكن من الآراء وإشراك الأقلية المنتخبة في الحكم أو في السياسات الكبرى.

## أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول تجربة ناجحة لدولة اسلامية تمتاز بالتعدد والتنوع العرقي وتقدم لنا أنموذجاً عن كيفية ادارة التنوع الموجود في المجتمع بأسلوب عصري، ونجاح التجربة الماليزية في الحكم الرشيد والتنمية في خصوصيتها وخصائصها يمكن ان يشكل اساساً لنجاح تجارب اخرى في العالم الاسلامي خاصة والعالم النامي عامة، وهي تجربة جديرة بالتأمل خصوصاً وانها تقدم الكثير من الدروس التي يمكن لباقي الدول الاستفادة منها والاخذ بها عبر تقديم نموذج يتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد عبر الاستفادة من القيم الثقافية الاصلية لذلك البلد.

**الأهمية النظرية (العلمية):** تأتي هذه الدراسة ضمن حقل الأنظمة السياسية كونها تتناول قدرة الحكم الرشيد على تحقيق التنمية ضمن مرتكزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**الأهمية العملية:** تساهم هذه الدراسة في ترشيد عمليات صنع القرار لدى النظم السياسية في الدول لكيفية تحقيق التنمية، كما ترشد الباحثين السياسيين لمتابعة موضوع الدراسة ودراسته عن دول أخرى.

## اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على التجربة الماليزية في الحكم الرشيد والتنمية ودراسة الاليات والعوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجربة في هذا البلد، ومن خلال:

- ١- معرفة ما المقصود بالحكم الرشيد والتنمية.
- ٢- معرفة أوجه النجاحات في التجربة الماليزية في الحكم الرشيد في التنمية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٣- معرفة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تحقيق التنمية في ماليزيا.
- ٤- وضع تصورات وسيناريوهات مستقبلية للتنمية في ماليزيا تبين تحدياتها الداخلية والخارجية من حيث شروط تحققها أو عدم تحققها.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها

نظراً لأن الحكم الرشيد هو القادر على بناء نظام من العدل، النزاهة، الشفافية، المساءلة والمحاسبة بمشاركة أفراد الشعب للوصول إلى تنمية حقيقية تؤمن الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع، وكون التنمية تسعى أن تكون شاملة ومتكاملة، خاصة وأنها عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع، حيث يساهم في نجاحها كل قطاعات الشعب، كما أنها عملية محددة الغايات، تسعى إلى إيجاد تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذا كانت التجربة الماليزية محط نظر الباحث لدراسة دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية، ومن هنا يكون السؤال الرئيس الذي يمثل مشكلة الدراسة بـ " كيف استطاع الحكم الرشيد في ماليزيا من تحقيق التنمية فيها خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠١٨)؟"

"(٢٠١٨)؟"

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما دور النخبة الحاكمة في تحقيق التنمية؟
٢. ما دور ديمقراطية النظام المالي في تحقيق التنمية؟
٣. ما دور المجتمع المدني الفاعل في تحقيق التنمية؟
٤. ما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التنمية في ماليزيا؟
٥. ما أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التنمية في ماليزيا؟

### فرضيات الدراسة

- ١- هناك علاقات بين تحقيق التنمية ووجود نخبة حاكمة مستتيرة ذات كفاءة وقوية وفعالة.
- ٢- هناك علاقة بين وجود قطاع خاص نزيه ومسؤول وتحقيق التنمية.
- ٣- هناك علاقة بين تحقيق التنمية ووجود مجتمع مدني مساعد للحكومة في محاربة الفساد والفاستين كأحد عوائق التنمية.
- ٤- هناك علاقة بين دول الجوار والخلافات الحدودية وتحقيق التنمية في ماليزيا.
- ٥- هناك علاقة بين التعدد العرقي والديمغرافي وتحقيق التنمية في ماليزيا.

## حدود الدراسة

**الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على ماليزيا مع الاخذ بطبيعة علاقاتها مع دول الجوار في جنوب شرق آسيا خاصة الفلبين وتايلاند.

**الحدود الزمنية:** لقد اختار الباحث عام ٢٠٠٢ كبدائية لدراسته لأنه في هذه السنة تم تطبيق الحكم الرشيد في ظل قيادة ماليزية طبقت مبادئه وصولاً إلى التنمية بكافة أشكالها في المجتمع الماليزي والتي كانت نهاية تطبيقها عام ٢٠١٨ بسبب تغير القيادات الماليزية.

## متغيرات الدراسة:

**المتغير المستقل:** الحكم الرشيد

**المتغير التابع:** التنمية.

## منهجية الدراسة

إن طبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة تفرض على الباحث اتخاذ منهجاً معيناً، وذلك لأن موضوعها متعدد المتغيرات والمستويات، ولذلك سيقوم الباحث اعتماد منهجية متكاملة ومركبة لإيجاد إطار شامل للتحليل، ومن أبرز هذه المناهج:

١- **مقترح إدارة شؤون الدولة والمجتمع:** من خلال هذا المقترح سوف يتمكن الباحث من التعرف إلى دور الدولة والمجتمع المدني في صنع السياسات العامة على أساس أنهما شركاء في تطبيق الحكم الرشيد، كما سوف يتمكن الباحث من خلال هذا المقترح من التعرف إلى أهم محددات تحقيق التنمية والتي هي حُسن إدارة شؤون الدولة والمجتمع وتم تطبيق ذلك في الفصل الثالث المبحث الأول والمطلب الأول بعنوان التحديات الداخلية.

٢- **المقترح المؤسسي:** فمن خلال هذا المقترح يُمكن فهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الحكومية، والأهلية في الدولة والمجتمع والتي تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية بالتعاون مع دولة تقوم على الحكم الرشيد، وتم تطبيق ذلك من خلال الفصل الثاني من الدراسة المعنون بتحقيق التنمية في ماليزيا من خلال تطبيق الحكم الرشيد.

### الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة: أماني نوري لايح الموسوي (٢٠١٥)، بعنوان " التجربة الديمقراطية في ماليزيا (١٩٥٧ - ٢٠١٤)"، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق.

تناول موضوع الرسالة الموسومة (التجربة الديمقراطية في ماليزيا ١٩٥٧-٢٠١٤)، ابعاد التحول الديمقراطي في ماليزيا، وذلك لكون قضية التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في ماليزيا لم يتم تطبيقها بشكل كامل، إذ حرصت الدولة الماليزية على التأكيد على اهمية الديمقراطية وعلى ضرورة انتهاج عدد من الممارسات التي تعكس في مجملها المنهج الديمقراطي الامر يحتاج لسنوات من التجربة التي يمكن من خلالها ان يتعلم الشعب الماليزي الممارسات الديمقراطية ودوما يقتضي ضرورة تعليم الماليزيين كيفية انجاح الديمقراطية في ماليزيا.

في اطار مزيد من الفهم لحدود هذه الممارسات الديمقراطية وقد قسم الموضوع على ثلاثة فصول رئيسية وفصل تمهيدي، تضمن الفصل التمهيدي مفهوم الديمقراطية، ويتضمن الفصل الاول المؤسسات السياسية في النظام السياسي الماليزي، في حين يتضمن الفصل الثاني المرتكزات الرئيسية للديمقراطية الماليزية، في حين تضمن الفصل الثالث تقييم التجربة الديمقراطية الماليزية.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج ومنها صاغت الحكومة الماليزية شكل خاص من الديمقراطية تتناسب مع الواقع الماليزي من منطلق ان الديمقراطية الغربية قد تناسب بعض الشعوب ولكن بالتأكيد لا تصلح للجميع، ولا سيما الكثير من الدول النامية ومن بينها ماليزيا، وقد تبنت ماليزيا نمط ديمقراطية وبما تتضمنه من انتخابات تنافسية، برلمان تمثيلي، حماية الحقوق والحريات العامة والفصل بين السلطات

وقد مثلت هذه الابعاد مرتكزات الديمقراطية، والنموذج الديمقراطي الماليزي يعد نموذجا متطورا وناجح في جوانب متعددة لأنه استطاع ان يستوعب التباينات العرقية والدينية والثقافية المتعددة، ويحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والتطور الاقتصادي، فهو نظام يروج للإسلام في الوقت نفسه يمارس انماط اقتصادية رأسمالية، فيجتمع في السياسة الاقتصادية بين الرأسمالية الليبرالية من جهة وبين التدخل الحكومي في الاقتصاد من جهة أخرى، يمكن القول انه نظام يعمل على غرس المشاعر الوطنية في اذهان المواطن فهذه الممارسة الديمقراطية الفريدة من نوعها نابعة من محاولة ودور القادة والنخب السياسية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

٢- دراسة طلحاوي، فاطمة الزهراء، (٢٠١٤) بعنوان "سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا"، مجلة العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة ادرار الجزائر.

أشارت الدراسة إلى أن مؤشرات وإحصائيات الفقر في العالم ومقارنتها بالجهود نحو النمو وزيادة معدلاته جعلت من ظاهرة الفقر تحديا أخلاقيا في العالم؛ حيث تنامت الجهود نحو تبني سياسات مختلفة للقضاء على ظاهرة الفقر، التي لم تعد تقتصر على فئة معينة أو مجتمع معين، وإنما تشهد استفحالا في شتى مناطق العالم.

وماليزيا كغيرها من الدول وضعت سياسات وبرامج متعددة للقضاء على الفقر إذ تعد من النماذج التي لفت رواجاً لما قامت به، حيث استطاعت التغلب على الحواجز التي كان من الممكن ان تعيق مسار التنمية والاستثمار في مواردها وإمكانياتها باستغلال جغرافيتها وبنية سكانها المتنوعة لتي لم تكن قط مصدراً للتشتت والانشقاق، بل أهمت إلى حد كبير في دعم استراتيجية التنمية في ماليزيا، واستطاعت أن تخفض معدل الفقر لديها من (٥٢,٤%) عام ١٩٧٠ إلى نحو (١,٧%) عام ٢٠١٤.

٣- دراسة أسامة عبد خلف (٢٠١٥) بعنوان "الحركات الإسلامية في ماليزيا: دراسة لحالة الحزب الإسلامي الماليزي-PAS" مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق.

أشارت الدراسة إلى أن موضوع الحركات الإسلامية في جنوب شرق آسيا من المواضيع المهمة في عالمنا اليوم، ولاسيما الحركات الإسلامية في ماليزيا، لأن الدعوة للعودة إلى الق الإسلامية الأصلية التي لا تتناقض مع العالم الحديث قد تتسم بالاعتدال السياسي، وتتفق مع الإسلاميين عن طريق التعليم الحديث وتطوير الاقتصاد وزيادة دخل الفرد والتشجيع على تعليم وتحديث المرأة.

كما وضحت الدراسة إلى أن هذه المنطلقات نجدها في فكر وأداء الحركات الإسلامية التحديثية السلمية في جنوب شرق آسيا والمتمثلة في أفكار ومعتقدات الحزب الإسلامي الماليزي كأنموذج لهذا النوع من الحركات في ماليزيا. لأنه يعد من الحركات الإسلامية المهمة والرئيسية في ماليزيا، وعلى الرغم من إخفاقه سياسياً في الانتخابات الأخيرة، إلا أنه يعد من أبرز وأهم الحركات الإسلامية في ماليزيا، الأمر الذي يدعو الباحثين إلى تناول مثل هذه المواضيع.

كما هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بماليزيا كموقع جغرافي وطبيعة القوميات والديانات لسكانها، ودراسة كيفية دخول الإسلام إلى جنوب شرق آسيا وإلى ماليزيا تاريخياً، ودراسة الحركات الإسلامية في ماليزيا ودراسة الحزب الإسلامي فيها وكيفية تأسيسه وأسلوبه السياسي المتبع كاستراتيجية في أداءه، ومشاركته السياسية في الانتخابات العامة.

دراسة نادية فاضل عباس فضلي (٢٠١٢) بعنوان "التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠-٢٠١٠"، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والخمسون، القاهرة.

أشارت الدراسة إلى ان التجربة الماليزية في التنمية تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية الاقتصادية، فماليزيا نهضت نهوضاً كبيراً في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة، فقد استطاعت التوفيق بين اتجاهين، وهما الاندماج في اقتصاديات العولمة من جهة مع الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني من جهة اخرى ، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة الى اكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

فنهجها الاقتصادي المتميز استطاع الخروج بها من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في العام ١٩٩٧، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج أزمتها بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية، وليس الاعتماد على الآخرين الذين يريدون استغلال ازمتها.

وأشارت الدراسة إلى أن ماليزيا كانت قد ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يجعل من الإنسان محور النشاط التنموي وأداته فأكدت على تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاويين، وتشجيعهم على العمل بقطاعات الانتاج، ويعد فكر رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير محمد) الفكر التنموي المحفز

لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على المستوى الآسيوي على أقل تقدير وجسدت التجربة الماليزية في التنمية قدرة الدولة شعباً وحكومة في الاعتماد على الذات، ولم يتحقق ذلك إلا بموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز في التقدم الاقتصادي، وعدّ التنوع في المجتمع الماليزي مصدر إثراء لا هدم للعملية التنموية مع الاستفادة من التكتلات الإقليمية كمنظمة الآسيان التي كانت قد أسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في سلم الاقتصاديات العالمية.

### ثانياً: الدراسات الأجنبية:

Relationship ، Maizatul Akmar Khalid(٢٠١٦)، Md. Mahmudul Alam،Jamaliah Said

between Good Governance and Integrity System: Empirical Study on the Public Sector  
،of Malaysia

العلاقة بين نظام النزاهة والحكم الرشيد: دراسة تطبيقية على القطاع العام في ماليزيا، وهذه الدراسة محاولة لقياس العلاقة بين حالة الممارسة الحالية للحكم الرشيد والنزاهة في القطاع العام في ماليزيا. هذه البيانات الأولية الدراسة التي تم جمعها على أساس مجموعة من الاستبيان بين رؤساء الإدارات والوكالات في إطار الوزارات الاتحادية، بما في ذلك إدارة رئيس الوزراء في ماليزيا، حيث تم تحليل البيانات ضمن الإحصاءات الوصفية والترتيبية الانحدار ونموذج المعادلة الهيكلية،

وعلاوة على ذلك، أجريت اختبارات التشخيص القياسية للتحقق من موثوقية البيانات والنماذج، لتحسين نظام السلامة، تشير الدراسة إلى أن التركيز على ممارسات التحالف الاستراتيجي، والتخطيط الاستراتيجي، ومراجعة الحسابات ومراقبة الغش، عموماً، يجب أيضاً التركيز القطاع العام في ماليزيا إلى حد كبير على تطوير منظومة الحكم الرشيد ونظام تقييم سليم لتحقيق نظام سلامة فعال.

**١- Donato Romano(٢٠١٢), Environmental Economics and Sustainable Development, In cooperation with the project (GCP/SYR/٠٠٦/ITA), Food and Agriculture Organization of the United Nations.**

تشكل هذه الدراسة جزءاً من سلسلة "المواد التدريبية" التي يقوم المركز الوطني للسياسات الزراعية بمساعدة بنشرها وتضم هذه السلسلة المذكرات والكراسات المعدة كجزء من الفعاليات التدريبية المنفذة في المركز من قبل الخبراء الدوليين الذين تم التعاقد معهم من قبل المشروع.

ويشكل هذا المجلد جزءاً من المواد التدريبية من برنامج دراسة حول "التنمية الريفية المستدامة" المنفذ من قبل البروفيسور دوناتو رومانو وهي يعرف القارئ على المفاهيم والطرائق والعمليات المتعلقة بضمان استدامة سياسات التنمية الريفية وفعاليتها . وعلى وجه الخصوص فهو يركز على فهم وتحليل قضايا الاستدامة في التنمية الزراعية والريفية وانعكاساتها على صنع السياسات.

حيث استعرضت الدراسة العدد من المحاور الهامة والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، منها قضية السكان وبنية سكان العالم، والأهمية الضمنية للنمو السكاني، إضافة إلى توضيح الروابط بين السكان والبيئة والفقير، والروابط بين النمو السكاني وتدهور التربة والتغيرات التقنية، كما تم استعراض أفكار التنمية والتنمية المستدامة والآراء المختلفة حولهم وغير ذلك من المحاور البيئية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الاقتصادي متمثلاً بالقطاع الزراعي.

## ٢- Melod trip(٢٠١٥), The Role of the State in Achieving

**Sustainable Development in the Islamic Economy,**

**International Forum on: The fundamentals of achieving**

**sustainable development in the Islamic economy.**

أشارت الدراسة إلى أنه لا يخفى على احد أن كوكب الأرض يعاني خاصة في السنوات الأخيرة من التدهور المتزايد لعناصر الطبيعة نتيجة اتساع وتشعب الأنشطة المختلفة التي يمارسها الإنسان في التجمعات الكبرى، إذ ارتبطت البيئة ومشاكلها ارتباط وثيق بقضايا البشر ومشاكلهم، مما جعلها تحظى بالاهتمام الدولي، حيث انشغلت بها جميع الدول وانهقد من اجلها العديد من الملتقيات الدولية والمحلية، كما تبين وبكل اقتدار أن للدولة دور لا يستهان به في تحقيق الاندماج والتكامل بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والإنمائية مما يكمل الجهود التي تبذلها الحكومات لرسم سياسات متكاملة تعالج في وقت واحد تحديات الحماية البيئية والإدارة المتكاملة للموارد، والتخفيف من حدة الفقر و الإنصاف.

وقد سلط الدراسة الضوء على دور الدولة والأفراد انطلاقاً من المنظور الإسلامي الداعي إلى تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخ التكافل الاجتماعي في العمل على زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محلياً وجهوياً ثم وطنياً، وكذا المحافظة على المصادر الطبيعية وعلى سلامة المحيط واستدامة التنمية، مع عرض تجربة المملكة المغربية في هذا المجال وهذا بالتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً: تطور مفهوم التنمية المستدامة تاريخياً.

ثانياً: المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة وتحديد متطلباتها في الدول الإسلامية.

ثالثاً: دور الدولة التنموي من منظور إسلامي.

رابعاً: التجربة المغربية عن طريق الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

اسم الدراسة	منهجها	ما يميز الدراسة الحالية
التجربة الديمقراطية في ماليزيا (١٩٥٧ - ٢٠١٤)"	تم الاعتماد في هذه الرسالة على المنهج القانوني المؤسسي، ومنهج الديمقراطية التوافقية ومنهج التحليل النظمي، في وصف وتحليل موضوع الدراسة	وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها ستركز على تطبيق ماليزيا الحكم الرشيد وأثر ذلك في تحقيق التنمية على جميع مستوياتها في ماليزيا، سواء على التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ومن ثم تقييم التجربة الماليزية في هذا المجال وتوضيح التحديات التي تواجه تحقيق التنمية في ماليزيا مع وضع تصورات وسيناريوهات مستقبلية للتنمية وبناء الدولة في ماليزيا، بينما الدراسة السابقة اتجهت نحو دراسة الديمقراطية وتفعيلها في ماليزيا وأثر المجتمع الديمقراطي في تحقيق التنمية.
سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا"	تم الاعتماد على منهج وصف وتحليل موضوع الدراسة من خلال استعراض مختلف السياسات التنموية التي انتهجتها ماليزيا لإعادة هيكلة المجتمع	وتتميز دراستي الحالية عن الدراسة السابقة في أنها جاءت أكثر شمولاً وتوسعاً في توضيح وتحليل الاستراتيجية التنموية في ماليزيا من جهات متعددة سواء من حيث تحقيق التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية السياسية أو الثقافية، بينما الدراسة السابقة اقتصر بحثها في جانب واحد وهو استراتيجية ماليزيا في مكافحة الفقر كأحد الظواهر الاجتماعية المقلقة التي كان يعاني منها المجتمع الماليزي
الحركات الإسلامية في ماليزيا: دراسة لحالة الحزب الإسلامي الماليزي-PAS	يستعين البحث بالمنهج النظمي والمنهج التاريخي لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين السياسة والتاريخ والاستعانة بالمنهج المقارن .	وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت تحدي واحد من التحديات الداخلية التي تعترض تحقيق التنمية في ماليزيا لأن هناك حركات إسلامية معارضة كانت عائقاً وتحدياً في تحقيق التنمية في ماليزيا، بينما الدراسة الحالية كانت أشمل وأوسع من خلال تناولها التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تحقيق التنمية في ماليزيا.
التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠-٢٠١٠"	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الفصل الأول، والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي في الفصل الثاني، والمنهج التحليلي النظمي	وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة على الرغم من التشابه بينهما في البحث في الجانب التنموي وما حققته ماليزيا في هذا الجانب إلا أن الدراسة الحالية كانت أشمل وأوسع من حيث الطرح بتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، إضافة إلى الاختلاف في فترة الدراسة التي تناولتها حيث أن الدراسة الحالية تناولت الفترة الدراسية (٢٠٠٢-٢٠١٨) وما حققته القيادات الماليزية من إنجازات حقا له الاحترام في تحقيق التنمية.

## الفصل الأول

### مفهوم الحكم الرشيد، ومفهوم التنمية

يهدف الحكم الرشيد إلى تحسين فاعلية الإدارة والحكم، وبالتالي تحقيق التنمية بمختلف أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى الأخص زيادة معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي في حال تطبيق الحكم الرشيد إلى تحسين مستوى المعيشة وتخفيض نسبة الفقر، لذا سعت بعض الحكومات في الدول النامية إلى انتهاج الحكم الرشيد بهدف تحسين صورتها أمام مجتمعها المحلي، والدولي، وخاصة أن حُسن تطبيق الحكم الرشيد هو أحد أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المعاصرة، فهو يُمثل في المجال الاقتصادي كفاءة استغلال الطاقات، وحسن استخدام الموارد الاقتصادية، والعقلانية في توجيه الموارد البشرية، ولكن من أهم العقبات التي تواجه حُسن تطبيق الحكم الرشيد انتشار الفساد في المجتمع سواء منه الإداري، أو المالي، أو السياسي، لذا لا بد من استئصال شأفة الفساد في المجتمع الذي يريد أن يستفيد أفضل استفادة من تطبيق الحكم الرشيد، وقد اتضح هذا الموضوع في التجربة الماليزية، ويقول نصر عارف إن مفهوم التنمية هو من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين وفي القرن الواحد والعشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة عبر عملية التنمية،

ويشير هذا المفهوم إلى التحول الذي حدث بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في آسيا وإفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، وبناءً على ما سبق سيتم التعرف على مفهوم الحكم الرشيد في مبحث أول، ومفهوم التنمية في مبحث ثان.

## المبحث الأول

### مفهوم الحكم الرشيد

بدأ الاهتمام بشكل واقعي بمفهوم الحكم الرشيد (Good Governance) في كتابات البنك الدولي لأول مرة في عام ١٩٨٩م، كنتيجة لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي "التكيف الهيكلي" التي قام بها البنك في نهاية القرن العشرين في دول العالم الثالث، مما أدى لطرح سياسات تقوم على الإصلاح السياسي والمؤسسي هناك تشمل إصلاح نظم الحكم وتفعيل النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وحماية الحريات والحقوق المدنية، أي أن الإصلاح الاقتصادي لا يتحقق إلا بوجود إصلاحات سياسية وإدارية (المجالي، ٢٠١٠: ١٢٥). فنجد أن الحكم الرشيد قد أصبح يأخذ ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

١- **البعد السياسي:** مرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، وعملية

صنع القرار وتشكيل السياسة العامة.

٢- البعد الإداري: والمتعلق بكفاءة المؤسسات الحكومية وفعاليتها.

٣- البعد الاجتماعي: "والمرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وعلاقة اقتصاد الدولة بالعالم الخارجي واقتصاده، وتأثيرها على المواطنون من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة أخرى" (كريم، ٢٠٠٤: ٩٦-٩٧).

فالحكم الرشيد يظهر كآلية عملية للوصول إلى التنمية، وذلك من خلال المشاركة التي تعكس حجم مساحة الديمقراطية التي يمارسها المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الحياة العامة، وكذلك المساهمة في تسيير الشأن العام، كما أنه تظهر من خلال تحقيق المساواة في المجتمع، وهذا من خلال آلية حكم القانون، وبترشيد القوانين وتفعيلها حسب مقتضيات البيئة، من أجل أن تكون أكثر فعالية في محاربة كل أشكال التمييز في المجتمع، ومن خلال آلية الشفافية، التي تسمح بالحق في الاطلاع على المعلومة من طرف أفراد المجتمع، وفيما يعنيه من الأمور، ومحاربة الفساد والقضاء عليه، التي تعتمد على سرية المعلومات وعدم التصريح بها، من أجل أن يكون الحكم الرشيد هو السبيل المناسب لتقويم الأخطاء التي وقعت فيها الدول، في سبيل الوصول إلى التنمية (المشاقبة وعلوي، ٢٠١٢: ٥٣).

قد تعددت تعاريف الحكم الرشيد بتعدد الاتجاهات الفكرية، إلا أنها تتفق كلها حول أن الحكم الرشيد هو منظومة للتقويم الاجتماعي والسياسي، كما أن الحكم الرشيد يتمتع بأهمية كبيرة وله معايير ومضامينه وخصائصه ومعوقات تطبيقه.

## المطلب الأول

### التعريف بالحكم الرشيد

بات موضوع الحكم الرشيد يمثل أهمية كبيرة على المستوى العالمي، ويمثل الحكم الرشيد اليوم جزءاً من توافق الآراء في الأمم المتحدة، وينص إعلان الأمم المتحدة للألفية على أن الحكومات لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً من أهمها الحق في التنمية، فنجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجود الحكم الرشيد ويشكل إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة(بكري، ٢٠١٥: ١٢).

فالمدرّك أن مفهوم "الحكم" هو أوسع من "الحكومة" لأنه لا يشمل إضافة أجهزة الدولة الرسمية وممارسات سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية فقط، كذلك يشمل أيضاً أعمال جميع المؤسسات غير الرسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، كما أنه لا يخرج من إطاره عمل القطاع الخاص، وقد اعتمدت كثير من منظمات الأمم المتحدة تعريف "الحكم" بأنه إدارة ممارسة السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات المركزية واللامركزية، والمحلية والإقليمية(المشاقبة وعلوي، ٢٠١٢: ٥٤).

اما مفهوم "صالح" أو "رشيد" فقد عرف بأنه: "ذلك الحكم الذي تنتهجه قيادات سياسية شرعية أي منتخبة بصورة نزيهة وحررة، تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم، وذلك في تبادل الثقة والرضا بينها وبين المواطنين على أساس قيام شراكة فيما بينهما"(كريم، ٢٠١٣: ٩٦).

وعلى ذلك تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الحكم الرشيد بتعدد الجهات أو الفقهاء الذين تناولوا هذا المفهوم وبتعدد منطلقاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فمنها من انطلق من منطلق اقتصادي أو سياسي كتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعريف البنك الدولي، ومنها من انطلق من منطلق اجتماعي كتعريف تقرير التنمية الإنسانية، وسيتم توضيح ذلك على النحو الآتي:

فيرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعرف الحكم الرشيد بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون البلاد على كافة المستويات، ويشمل الآليات والمؤسسات والعمليات والتي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون بالوساطة لحل خلافهم" (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧: ٤٧).

أما البنك الدولي فيشير إلى أن الحكم عبارة عن "الأنظمة والإجراءات التي تحكم ممارسة السلطة باسم الدستور ومن ضمن ذلك اختيار واستبدال أولئك الذين يمارسون السلطة، وعندما يطال هذا الإجراء كل فرد وعندما يصبح الذي يضعون الأنظمة يطبقونها مسؤولين تجاه الشعب عند ذلك يقال عن الحكم بأنه حكم صالح" (المدهون، ٢٠١٢: ٣٥).

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية فعرّفه بأنه: "الحكم الذي يعزز رفاهية الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية، الاجتماعية ولا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع تهميشاً وفقراً" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢: ١٠١).

وقد وضع كل من "برت وروكمان وجول وإبرباخ" (Burt، Joll and Eberbach·Ruckman) أربعة معايير لتقييم جودة وفعالية الحكم، وهي:

أولاً: مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة.

ثانياً: درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب وجماعات المصالح والقوى المجتمعية من جانب آخر.

رابعاً: مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفاعلية (الموسوعة العربية للمجتمع المدني: ١٥٥-١٥٦).

وفيما سبق، نجد أن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعريف تقرير التنمية الإنسانية أكثر شمولية من تعريف البنك الدولي كون تعريف الأخير اقتصر على الجانب السياسي للمفهوم، أما تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقرير التنمية الإنسانية إضافة إلى التركيز على الجانب السياسي فإنه كذلك ركز على الجوانب الاقتصادية والإدارية والتنموية.

## المطلب الثاني

### مضامين وخصائص الحكم الرشيد

يقوم الحكم الرشيد في الدول على مجموعة من المبادئ التي تشكل مضمونه الأساسي. وقد استقر في ذهن السياسي الإنساني، أن الحكم الرشيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة، ومن أفراد يتفاعلون اجتماعا وسياسيا واقتصاديا وينتظمون بقواعد وقوانين رسمية و غير رسمية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤: ٨٧) كما يعد ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على المستويات كافة، وهو الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية باسم الدستور ومن ذلك اختيار القيادات وتداول السلطة ويعمل على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية ويتميز بجملة من الخصائص هي: المشاركة، والفاعلية، والشفافية، والمساءلة وحكم القانون، والعدالة، والمساواة، وحتى يمكن مقارنة مفهوم الحكم الرشيد لا بد من تناول هذه الخصائص والمضامين التي يقوم عليها، وهي:

## الفرع الأول: المشاركة

وهي أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الرشيد وهي من العلامات الدالة على رشاده ومن المؤشرات على مدى كفاءته، ولا تقوم المشاركة الا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين المرأة وجودة التشريع وحسن الادارة المحلية، ولقد ارتبطت فكرة وجود المجتمع المدني، كونها تركز على ممارسة المجتمع لأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية خارج سلطة الحكومة دفاعا عن مصالح فئاته، كما ارتبطت تاريخياً بتطور الحياة السياسية في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالرغم من ان هناك مظاهر لهذا المجتمع قد ظهرت قبل ميلاد الرأسمالية تمثلت في اتحادات الحرفيين وغيرهم(المشاقبة، ٢٠١٢: ٥٩).

ان تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة في الشؤون العامة، يرفع من درجة شفافية النظام السياسي، ويقوي من سلامة حكم القانون والمساءلة وفي صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين، وبالتالي يتحقق الرضا الذي يؤمن الشرعية اللازمة للنظام السياسي.

لقد حدد ليونارد بيندر (Leonard Binder) ازمان التطور السياسي في خمس هي: الهوية والشرعية والمشاركة والتوغل والانتشار. وقال غيرهم من المفكرين إن التطور السياسي، أي الوصول الى الحكم الرشيد يقتضي المساواة والمشاركة الجماهيرية وتشجيعها على الانخراط في الأنشطة السياسية(المشاقبة، ٢٠١٥: ٣٤-٣٥).

أما المشاركة السياسية فتعني لدى بعض المفكرين شكلاً من أشكال بناء الدولة على أساس ديمقراطي تعددي حر يضمن حق جميع الشرائح والفئات بالمشاركة في صنع وإتخاذ القرار (البغدادي، ٢٠١٦: ١٧)، كما تعني في إحدى وجوهها عناية فريدة ومهارة خاصة وتمرساً استثنائياً في إدارة الاختلاف والتنوع والتناقض، إذ تبنى هذه الإدارة على الموجود لترتقي به إلى حالة أكثر تطوراً ومناعة وحادثة (جمعة، ١٩٨٢: ٣٦).

ويرى "صموئيل هينتينجتون (Samuel Huntington) و"نيلسون (Nelson) أن المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي (هنغتون، ١٩٩٩: ١٢١) أما مكلو سكي فقال: إنها تشير إلى الأنشطة الإرادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر (جمعة، ١٩٨٣: ٣٣)، لكن وينر (winer) قدم تعريفاً أكثر مرونة حين عرفها بأنها كل عمل إرادي، ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية (العزام، ٢٠٠٧: ٣).

ترى مدارس الفكر الديمقراطي أن التمثيل الذي يتم بواسطة الانتخابات هو الشكل المناسب الذي يمكن أن يتحقق من خلاله المشاركة على اوسع نطاق في المجتمعات الحديثة حيث يكون من الصعب على ملايين المواطنين الاشتراك المباشر في الحكم وصياغة القرارات السياسية(كامل، ٢٠٠٤، ٢٥).

كما أن المشاركة السياسية من وجهه نظر القانون الدستوري تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الإشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في مجتمع من المجتمعات على أن تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق أو النص عليه في الدستور(الجوهري، ٢٠٠١: ٣٢).

تمثل المشاركة السياسية من وجهه نظر علم السياسة: "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالإنضمام إلى المنظمات الوسيطة"(عبد الوهاب، ٢٠٠٠: ١٠٨)، ويشير التعريف السابق إلى حق التصويت أو الترشيح والذي من خلاله حُدد مفهوم المشاركة السياسية.

كما تعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواع، من أجل التأثير في المسار السياسي العام، بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة، أهمها الاشتراك في الأحزاب السياسية، والترشيح للمؤسسات التشريعية، والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت" (المشاقبة: ١٢٥)، إذ نلاحظ أن هذا التعريف أشار إلى أن المشاركة السياسية تمثل أنشطة فردية مبنية على خلفية فكرية واعية وغير إجبارية، تهدف إلى التأثير في المسار السياسي، بما يحقق المصلحة العامة التي تعكس التوجه الفردي للمشاركة، وهذا من خلال قيامه ببعض الأنشطة.

ووفقاً لمفهوم المشاركة السياسية الذي تم مناقشته سابقاً، نستنتج أنه يشتمل على مجموعة من الخصائص تتمثل بالآتي: (عبد الرزاق، ٢٠٠٥: ٧٥):

١. **الفعل:** بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة

أهداف معينة.

٢. **التطوع:** بمعنى أن تكون جهود المواطنين طوعية وبإختيارهم تحت شعورهم

القوى بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا أو الأهداف العامة لمجتمعهم وليس

تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

٣. الاختيار: إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعاضيد للعمل السياسي

والقادة السياسيين وحجم هذه المساندة وذلك التعاضيد في حالة تعارض العمل

السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة.

وبناء على التعاريف السابقة يُعرف الباحث المشاركة السياسية حرص الفرد على

أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق

التصويت أو الترشيح.

ترتبط المشاركة السياسية بالحريّة الشخصية للمواطن، وسيادة قيم

المساواة، وإقرار الحاكمين بأن المحكومين لهم حقوق دستورية وقانونية كالحق

بالمشاركة في اتخاذ القرار، وأنه من واجب الحاكمين إتاحة الفرص أمام

المواطنين لممارسة حقهم في المشاركة السياسية، دون ضغط أو إرهاب،

ولممارسة هذا الحق فإن هناك عدة أشكال أقدمها وأكثرها شيوعاً، الانتخاب، فهذه

الصورة من المشاركة السياسية تعرفها الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، و

إن اختلفت دلالتها ودرجة تأثيرها، فهي آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة

من الحرية من جهة، وأداة للدعاية وكسب الشرعية من جهة أخرى، إذ تشير

المشاركة السياسية إلى المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية

السياسية، وهذه المشاركة قد تأخذ شكل الديمقراطية أو شكل التعبئة الشمولية" (عبد

الوهاب، ٢٠٠٠: ١٠٨).

## الفرع الثاني: الشرعية

تعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة وبين المواطنين. إذ أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن، على أساس الوثوق بها فيما تخطط وتنفذ من سياسات، ليس من حيث نجاعتها فقط، ولكن من حيث أنها أصلاً مستلهمة من تطلعات الجماهير إذ هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع، وللشرعية في كل الأنظمة السياسية، مصادرها التي تكاد تنحصر في ثلاثة (غسان، ١٩٧٨: ٩٣):

المصدر الأول: التقليدي ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية و الأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين انطلاقاً من الدين والتقاليد.

المصدر الثاني: الشخصية التاريخية أو الكاريزمية، ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، والواقع أن شخصانية السلطة قد تبدو مفيدة في مرحلة معينة من مراحل التطور السياسي للدولة خاصة في بدايات مراحل التحول الديمقراطي.

المصدر الثالث: العقلاني - القانوني، ويقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم تولي السلطة السياسية وضبط سير العملية السياسية.

ويرى "ماكس فيبر Max Weber " أن النظام الحاكم يكون شرعيا أي صالحا وراشدا، عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بالرضا عن هذا النظام وينشأ عن هذه الشرعية استقرار الحالة التصالحية بين الحاكم وبين المحكومين(حزام، ٢٠٠٢: ٢٢). ويشترط "موريس ديفرجيه Maurice Defrague " أن يتأتى الرضا عن قبول اختياري و عميق، وليس ما يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية أي بالضغط أو الإكراه(ديفرجيه، ١٩٧٧: ٥٥-٥٧). أو الإغراء أو الترهيب أو الترغيب، ويؤكد ديفيد ايستون (David Easton) أن اليقين والحق هما مهد الشرعية، وأن هذا اليقين لدى المواطن يعكس بشكل ضمني أو صريح، حقيقة إيمانه بأن أمور القبول والطاعة هي مطابقة لمبادئه وأخلاقه ولما هو صحيح ومحقق في المجال السياسي.

وهكذا فإن مفهوم الشرعية يشير بمدلولاته الدقيقة إلى شرعية السلطة القائمة من حيث صلاحيتها كسلطة، إلى الأمر الذي يستوجب التكليف بالطاعة، وهنا لا بد من فهم شرعية المعارضة كونها تعبيراً عن وجهات نظر أخرى حول تحقيق المصلحة العليا للدولة وللمواطنين، واجتهادات ربما تختلف مع آراء السلطة، أخذين بعين الاعتبار أن الحكم الرشيد يقول بتداول السلطة سلمياً بين جميع المكونات السياسية، وبالتالي فإن النظام السياسي لا يعدو تنظيماً تقنياً للسلطة فحسب، وإنما يصبح توافقا بين المبادئ العامة أو النظرية الأيديولوجية التي يتمسك بها من ناحية، وبين قناعات الأفراد والجماعات الذين يعيشون في كنفه من ناحية أخرى(صديق، ١٩٦٦: ٨٩) وهذا التوافق هو الذي يضيف على النظام صفة الشرعية ويساهم في بناء ما نسميه بالحكم الرشيد.

## الفرع الثالث: الشفافية

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات المهمة بمكافحة الفساد في العالم، وجاءت في سياق ضرورة إطلاع الجماهير على كل منهج السياسات العامة، وتعريفهم بكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها (السلطة) وذلك للحد من السياسات غير المعلنة التي غالباً ما تكون خاطئة.

الشفافية لغة مأخوذة من الجذر (شفف) الذي يعني "الخفة ورقة الحال" أو "الشيء القليل أو الشيء الذي يرى ما خلفه" (الرازي، ١٩٩٨: ١٤٧).

أما اصطلاحاً فإنها تعرف باعتبارها أسلوباً علمياً لمكافحة الفساد. ولذا فقد تعددت تفسيراتها، حيث أشير إلى أنها تعني "آلية الكشف عن الفساد، بأن يكون الإعلان من جانب الدولة عن انشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ" (Machael C. Hudson، ١٩٨٨: ١٢٨). وهو ما يتطابق مع تفسير دور المواطن وأهميته في صنع السياسية العامة (Arend Liphart، ١٩٩٤: ١٥٨).

تصبح الدولة ملزمة بالإعلان عن سياساتها في إطار من الشفافية والتعاون مع المواطن، وهناك من فسر الشفافية على أنها التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات، وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وعلى أن يتم ذلك بوضوح ووفق آلية يطلع عليها الجمهور، من حيث تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة وكذلك توزيعها بين السلطات الثلاث، وهذا محاكاة للطروحات الفكرية لمونتسكيو الذي قال بفصل السلطات بغية تحقيق الشفافية من خلال التمييز بين القطاع الحكومي وبين القطاع غير الحكومي (اركمان، سوزران، ٢٠٠٣: ١٥٨).

تعني الشفافية أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم وفقا للقوانين والاجراءات السارية التي تكون أصلا قد وضعت بمشاركة عامة أو على الأقل واسعة، بالإضافة إلى مؤسسة مساءلة السلطة السياسية، كما تعني الشفافية أيضا، توفر المعلومات الدقيقة في موافيتها، وافساح المجال أمام جميع المواطنين للاطلاع على الضروري من هذه المعلومات التي من المفترض أن تكون موثقة حيث يساعد هذا الإفصاح في رشد القرارات وصلاحتها في مجال السياسات العامة، وذلك كله يقود إلى محاصرة الفساد وبناء حالة من الثقة والمصادقية(أوين، ١٩٩٥ : ٦٨).

#### الفرع الرابع: دورية الانتخابات:

تعتبر دورية الانتخابات، من أجل تجديد القيادات، ركنا أساسيا من الديمقراطية، ودلالة على مدى رشدية الحكم السياسي، وهنا لابد من الانتباه إلى أن اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات، تشكل مجالا واسعا للتلاعب بخيارات الناس، وتحد من مشاركتهم وبالتالي تنتقص من درجة الرشد في الحكم، ولقد تعددت نماذج القوانين الانتخابية فمنها من قام على أساس النظام النسبي ومنها من اعتمد نظام الدوائر الانتخابية، هذا عدا نظام الاستفتاء الموجود في مثل الدول العربية، ويتطلب نظام الدوائر الانتخابية الفوز بأغلبية أصوات المشاركين في العملية الانتخابية فقط، وفي تعديل له يشترط الفوز كسب الأغلبية المطلقة من أصوات المسجلين في الدائرة الانتخابية (أندرسون، ١٩٩٩ : ٢٥٨).

اما النظام النسبي فهو يعتمد الدولة بكاملها دائرة انتخابية واحدة، يحصل كل فريق على حصة من المقاعد في دوائر التشريع المختلفة بحسب حصته من أصوات الناخبين، يطبق هذا النظام الانتخابي بأشكال عدة منها نظام اللوائح الحزبية المغلقة أو المفتوحة، ونظام التصويت التراكمي او نظام التحويل الفردي، ويشترط للنجاح الحصول على الحد الأدنى من أصوات الناخبين للفوز بمقاعد نيابية(أوليفيه، ١٩٩٧: ٣٤٤-٣٤٥).

ان المفاضلة بين نظام انتخابي وآخر تخضع لطبيعة السلطة السياسية القائمة، وجوهر ذلك مدى استعداد هذه السلطة لفكرة توسيع مشاركة الجمهور في العملية السياسية. ومع ذلك يظل نظام التمثيل النسبي هو الأفضل من منظور الحكم الرشيد، ويعود السبب إلى أن النظام النسبي يفسح المجال لمشاركة شعبية أوسع في العملية الانتخابية. كما أنه لا يسمح كما في حال نظام الدوائر الانتخابية، بتدخل المال السياسي في هذه العملية. إضافة إلى أنه يزيل الحاجة إلى تكرار العمليات الانتخابية(المشاقبة، ٢٠١٢: ٧٢).

وأخيراً، فإن هذا النظام يمكن الناخب من تحديد خياراته الانتخابية في ضوء البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب، وليس استناداً إلى مزايا المرشح أو موقعه الاعتباري، أما نظام الدوائر الانتخابية، رغم مساوئه، فيظل الأسهل من حيث مراقبته وشفافيته، وفض المنازعات الناجمة عن المنافسة بين المرشحين(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢: ٦٠٢).

## الفرع الخامس: المساءلة

من الحقائق التي ترسخت في سياق عملية التنمية في معظم المجتمعات الإنسانية، ضرورة وجود آليات لضبط أداء "السلطة" والعمل على تقويم المؤسسات، ممثلة بالأشخاص القائمين عليها، عندما تجري مساءلتهم من قبل هيئات مخولة رسمياً بذلك، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني أو الرأي العام، وذلك حين تجاوزهم الحقوق وانحرفهم، مما سيقود إلى انحراف الحكومة عن مسارها الصحيح إذا ضعفت أشكال المحاسبة، أو جرى الحد منها. وبذلك تتحول الوظيفة العامة الى غير غايتها، وقد عرف البعض المساءلة بأنها واجب المسؤولين، مهما كانت مناصبهم وبغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بواسطتها إلى الحكم، في وضع تقارير دورية عن عملهم وإنجازاتهم والصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم وتقديمها إلى المواطنين أصحاب الولاية والحق في الاطلاع على كل ما يجري على الساحة الحكومية(ناصر، ٢٠٠٢: ٢٠)، ولم يغب ذلك عن بال المنظمات الدولية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإغاثي، (UNDP) الذي وضع دراسات وتوجيهات بصدد إقامة الحكم الصالح، وقد شددت هذه الدراسات على كون المساءلة ضرورة ملحة للإصلاح، وفق أطر وأنساق توجب خضوع صناع القرار واصحاب المناصب الإدارية والسياسية أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية، وذلك ضمن صيغ متعددة منها:

١- **المساءلة التنفيذية:** ويقصد بها ما يجري على ساحة السلطة التنفيذية التي تعتمد، في كثير من الدول الرشيدة، إلى إقامة أجهزة حكومية توكل إليها مهمة المحاسبة الذاتية عبر سبل إدارية، وذلك من خلال استخدام التدابير الوقائية وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور، وتخويل بعض اللجان والهيئات والدوائر بالمراقبة والتحقق وذلك تعزيزاً لمفهوم "المساءلة" داخل الأجهزة الحكومية (الشادي، ١٩٨١: ٩٨). وحتى تضمن الحكومة حسن الأداء للرقابة الذاتية، عليها تحصين موظفيها من الحاجة المادية و تأمين المزيد من الدعم المعنوي لهم، وتأتي هذه في إطار ما ذكر من استلام التدابير الوقائية (ناصر، ٢٠٠٣: ٣٩).

٢- **المساءلة التشريعية:** وهي من أعرق اليات المساءلة في النظم الديمقراطية. وتمثل جزءاً كبيراً ومهماً من عمل البرلمان، ويتم خلالها مراقبة أعمال الحكومة، وتحتها تتم المساءلة والمعارضة لضمان استقامة سير العمل الرسمي، ذلك لأن للبرلمان السلطة الأهم ممثلة بإقرار القوانين، وتأتي أهمية المساءلة التشريعية (البرلمانية) من كون أعضاء الحكومة فرادى أو مجتمعين مسؤولين أمام البرلمان الذي يملك كل الحق حتى في إسقاط الحكومة، ولما أن كان البرلمان هو ممثل الشعب فإن هذه الرقابة تضمن حسن الأداء وبالتالي الوصول للحكم الصالح الرشيد، وبسبب غياب البرلمان

٣- أو ضعفه، فإننا نلقى مواطني دول كثيرة يشكون من الفساد في بلدانهم كما يعانون من تغول السلطة التنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى استئثار الفساد، وهناك بعض الدول التي تملك برلمانات إلا أنها برلمانات ضعيفة هي ذاتها تشكو من عدم قدرتها على تعزيز آليات المساءلة بسبب ما أصابها من خرق ناجم عن عمليات التزوير أو التمويل أو شراء المقاعد النيابية، وبذلك يصبح الفاسدون متحكمين بالدولة بصورة غير مباشرة إلا أنها شرعية شكلا(ربيع، ١٩٩٤: ٥١٢).

وعلى الجانب الآخر فإن البرلمانات في الدول المتقدمة، حرصا منها على تعزيز مشاركة الجمهور في المساءلة، فقد لجأت إلى استخدام تقنيات حديثة مثل "الحكومة الإلكترونية" التي تمكن الناخب أو المواطن العادي من متابعة ما يجري في جلسات محاسبة أعضاء الحكومة داخل البرلمان، ويغدو بذلك وكأنما هو عضو في المؤسسة التشريعية، كما تتيح هذه التقنية للمواطن أن يشارك في هذه الجلسات عن طريق البريد الإلكتروني، خصوصا إذا اتبعت آلية فرز إلكترونية سريعة للأسئلة وإرسال الردود عليها، ولما أن كانت الحكومة (الجهاز التنفيذي) تمارس أعمالها تحقيقا للبرنامج الذي طرحته أمام مجلس النواب ونالت بموجبه الثقة، فإنه من الطبيعي أن يتولى المجلس مراقبة مدى تنفيذ هذا البرنامج، ونظرا لضعف يصيب الرقابتين الإدارية والقضائية في بعض الأحيان، يغدو من المدرك أن الرقابة البرلمانية هي الحامي الأول لإصدار القرارات الصائبة والسليمة(ناصر، ٢٠٠٣: ٢٥٨).

٤- **المساءلة القضائية:** وهي كسابقتها من المساءلات، تمثل ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الرسمي وشبه الرسمي و غير الرسمي، وتنهض هذه المساءلة على أساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاة حصرا، وباستقلالية تامة، الأمر الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين، وهذه الاستقلالية هي التي تميز السلطة القضائية عن السلطتين الأخرين، فضلا عن امتلاكها سلطة الإرغام المشروع لتنفيذ أحكامها. ولذلك فإنها تغدو الأكثر كفاية في الكشف عن طبيعة الخروقات التي تشوب عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بوصفها السلطة التي تتحمل دورا مركزيا في أسلوب إقامة الحكم الصالح، حين تراقب سير عمل التنفيذ، وتوجه التهم إلى المسؤولين المدانين إلى الحد الذي يمكن كف الممارسات غير السليمة(المشاقبة، ٢٠١٢: ٨٢).

وحتى يمكن تعزيز الية المساءلة القضائية لابد من تأمينها بالموارد البشرية المدربة و الامكانيات التقنية عالية الكفاءة فضلا عن القدرات المالية الكافية تمكنها من إجراء التدقيق والبحث عن مكامن الفساد في هياكل الدولة ومؤسساتها.

## الفرع السادس: استراتيجية نشر الثقة

تقوم هذه على أساس بناء علاقة سليمة وواضحة وسلمية بين المواطن وبين المال العام، من خلال ثقة هذا المواطن بان ما يؤديه من التزامات وواجبات نحو الدولة يلاقي كل تقدير واحترام من قبل السلطة، وبالتالي فإنها تقوم هي بدورها بأداء واجبها نحو هذا المواطن. وبذلك يكون الأمر في النهاية متعلقا بحسن سلوك القائمين على الشأن العام، وما أن تتحقق هذه الثقة حتى يصبح المواطن اكثر استعدادا للقبول بالمجهود العام، وبالتالي يغدو مستعدا لتحمل كل مسؤولياته كدفع الضرائب وتأدية الرسوم والانخراط في الخدمة العامة. كما يصبح راضيا عن أي قرار تصدره الدولة وإن كان يصيبه بشيء من الأذى الشخصي، لإيمانه أن هذه السلطات لم تعدم وسيلة إلا واتخذتها في سبيل تجنيبه هذا الأذى، ويمكن بناء مثل و الاستراتيجية من خلال ما يلي: (داود، ٢٠٠٦: ١٥٨).

- تحقيق العدالة في توزيع التكاليف العامة.
- تمكين كل المواطنين بالتساوي من الحصول على حقوقهم دون تمييز.
- جودة الخدمات والإسراع في تأديتها.
- الحرص على الملكية العامة وحمايتها.
- بيان طرق الإنفاق والكشف عن مصادر الأموال.
- اعتماد مبادئ الوظيفة العامة وأخلاقياتها.

ان بناء الثقة بين السلطة وبين المواطن تظل هي الأساس والمرتكز الذي تقوم عليه كل مفاهيم الشرعية والرضا والولاء وبالتالي الحكم الصالح الرشيد.

### الفرع السابع: تمكين المرأة:

إن موضوع مشاركة المرأة في المجتمع أصبح من الموضوعات التي يتركز عليها النقاش في كل دول العالم المتقدمة والنامية حالياً، وذلك من منظور أنها ركن أساسي من الأركان التي تقوم عليها التنمية وحاجاتها ومتطلباتها، مع أن هذه القضية تختلف من بلد إلى آخر، وتتنوع طريقة مقاربتها، وذلك تبعاً للمنظومة الثقافية والفكرية والدينية السائدة في كل مجتمع، وضمن ذلك نظرة هذه المجتمعات إلى المرأة، ولقد جاءت مقارنة مشاركة المرأة من ثلاثة مناظير:

**المنظور الأول:** وعنوانه "المرأة في التنمية"، ويشدد على ضرورة مشاركة المرأة في التنمية من حيث مشاريعها ومفاهيمها ومكوناتها والآليات الواجب اعتمادها، وضرورة أن تكون هذه المشاركة على قدم المساواة مع مشاركة الرجل، ويقول عالم النفس أريك فروم (Erik From) إن الحضارة البشرية ككل تعاني من الهيمنة والتملك الأبوي الذي عكس نفسه في الفلسفة والعلوم والقوانين، وإن تحرير طاقات أو ملكات المرأة والمستضعفين لتحقيق ذواتهم الإنسانية والاجتماعية هو أساس تصحيح المجتمع (الحسي، ١٩٩٧: ١٤٧).

**المنظور الثاني:** جاء تحت عنوان "التنمية والمرأة" وينطلق من كون المرأة، بحسب تكوينها العضوي والنفسي تختلف عن الرجل، لذلك ينبغي فرز المشروعات التنموية التي تلائم المرأة عن تلك التي تلائم الرجل (الحسي، ١٩٩٧: ١٤٨).

**المنظور الثالث:** ومقتضاه "الجنس والتنمية" وهو يركز على دور التنمية في تحرير المرأة من القيود الاجتماعية الموروثة، وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة. لهذا الغرض يجب إعداد برامج خاصة بالمرأة من حيث التعليم والصحة العامة والصحة الإنجابية وتوسيع مشاركتها في النشاطات الاقتصادية (الحسي، ١٩٩٧: ١٥٠).

#### **الفرع الثامن: الإصلاح الاقتصادي**

بالرغم من كل ما قيل، وما تناولته الأدبيات الاجتماعية عن ظاهرتي الفساد والإصلاح، فإن المجتمعات الإنسانية شهدت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي اهتماما واضحا بقضية الفساد الاقتصادي، وذلك بعد أن شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من ذلك القرن، تركيزا واضحا على مقارنة الموضوع اداريا وسياسيا واجتماعيا، وبدأ الاقتصاديون يهتمون بموضوع الفساد وبظاهرة العولمة ودور المؤسسات بشكل عام، باعتبارها عوامل رئيسية تؤثر في كفاءة تشغيل الاقتصاد الكلي،

ومن ثم في أداء الاقتصاد ذاته(المشاقبة، ٢٠١٢: ص٧٧)، وتتضمن تحقيق نتائج تلبي الاحتياجات المجتمعية والاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة بما في ذلك الاستخدام السليم للمصادر الطبيعية وحمايه البيئة، وهذا يتطلب وجود اطر قانونيه عادله ومطبقه من دون اي تحيز وتضمن حماية كامله لحقوق الانسان و استقلاليه القضاء.

يواجه قيام الحكم الرشيد تحديات عديده الا انها ليس من الصعوبة بحيث لا يمكن تخطيها. الا ان ذلك يحتاج الى اراده سياسية واجتماعيه وفكرية تقرر الوصول الى ذلك المستوى من المقاومة وبالتالي الوصول الى الرشد والاصلاح. ان مفهوم الاصلاح كما طرحه المفكرون العرب قد جاء على قياسات الثقافة العربية وحضارة المنطقة التي امتزجت بالبادوة والدين، ولذلك وجدنا ان المواطن العربي كما يقول العروي قد عاش حالة تناقض بين فكره وبين فكر الدولة بسبب التخالف الذهني بين الدولة الواقعية وبين الدولة المتخيلة(راجان، ١٩٩٩: ٥٦).

اما "محمد الانصاري" فيرى ان هناك تغيرا في موازين القوى بين البادية وبين المدنية لصالح الاولى، وبالتالي فان هيمنة البادية أثر على السياسة في العالم العربي ككل بالرغم من قصر فتره ظاهرة تركز السياسة في المركز. ويقصد هنا في السياسة

تلك المعنية بالأعمال التي ترتبط بالدولة المؤسسية التي شهدت ظاهرتي الفساد والاصلاح. ان من يرصد مفهوم الحكم الرشيد في الفكر العربي يدرك ان هناك ضغوطا على الانظمة السياسية في الدول العربية فرضته منظومة الثقافة السياسية الحديثة التي لم يعد بالإمكان حصرها في مكان واحد او منعها من التوغل داخل المجتمعات على كافة المستويات (المشاقبة، ٢٠١٢: ٨٨).

## المبحث الثاني

### مفهوم التنمية

لقد مرّ مفهوم التنمية بعدة مراحل تراكمت مع تطور نظرة المجتمع للرفاهية البشرية، وأصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو المؤشر الأكثر تعبيراً عن مستوى تقدم مستوى المعيشة في الدول وازدهار أوضاعها الاقتصادية، كما أنه قد واكب التطور الحاصل في التنمية البشرية المستدامة مع تطور مقابله في دور الدولة، إذ توصلت الدراسات إلى أنه من أهم مقومات تحقيق التنمية البشرية المستدامة توافر نظام للحكم الرشيد. مما يجعل من الضرورة التعرف على الجوانب المختلفة للتنمية البشرية المستدامة.

كما يعد مفهوم التنمية من المصطلحات التي أثرت حولها العديد من الآراء، ويعود السبب إلى اختلاف في وجهات النظر من قبل المفكرين والكتاب، إذ تم استخدام المصطلح لأول مرة من منظور اقتصادي خالص من خلال ربطه بالنمو، وأصبح ينظر إلى مصطلح "التنمية والنمو" على أنهما مصطلحان مترادفان، إلا أنه ومع مرور الزمن أعيد النظر بمفهوم "التنمية"، إذ تم ربط المصطلح بتقدم الدول اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مما يعني أخذ المصطلح ابعاداً أخرى ليشمل تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات، والابعد من ذلك فإنه يركز بالدرجة الأساسية على تنمية الفرد ذاته، ومن هذه الأهمية لعملية التنمية أصبحت هناك مفاهيم وفروع مستحدثة ترافق عملية التنمية ومنها التنمية المستدامة التي أصبحت من الضرورات الواقعية الملحة

التي لا بديل لها، وتكمن غاية هذا الفرع في تحقيق الاكتفاء من اجل استمرار ديمومة الحياة على الارض من خلال الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية، أي الحفاظ على سيادة الثروات من حيث ضمان معيشة الاجيال الحالية مع عدم إلحاق اي ضرر بالأجيال القادمة.

وذلك يحتم علينا التطرق إلى تعريف مفهوم التنمية من جميع الجوانب وعناصره، وسيتم ذلك من خلال المطالبين التاليين، وهما:

## المطلب الاول

### مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية المهمة في القرن العشرين، إذ برز هذا المفهوم بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية بعد استقلال العديد من الدول النامية، وكان المصطلح قبل تلك الفترة يدمج مع مصطلحات ومفاهيم عديدة مثل النمو والتطوير والتقدم وغيرها، فقد كانت تغطي عليها العديد من التفسيرات الاقتصادية، إلا أنه في عقد الستينات جاء فرع جديد من الاقتصاديات عرف بمصطلح اقتصاديات التنمية، وبعدها تم اعتبار مصطلحات التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو انهم متشابهة حيث تم استخدامهما من دون تمييز، ومن هنا تم الاعتماد على أن مصطلح التنمية مشابهاً لمفهوم النمو، ويرجع السبب إلى فكرة مفادها ان التنمية هي عملية اقتصادية خالصة ترتبط بزيادة الناتج الوطني(هادي، ١٩٨٩: ٩٨).

### الفرع الأول: مفهوم التنمية في اللغة والاصطلاح

ورد في لسان العرب أن مفهوم التنمية في اللغة يعني " (النماء) بمعنى ازدياد تدريجي، ويقال نما الزرع نمواً ، بمعنى ازداد وتراكم وكثر، والنماء : الريع ، ونمى الانسان "سمن"،

أي : المقصود بالتنمية هو الازدهار والزيادة والرفاهية والتكاثر(ابن منظور: ٣٤١)، أما على المستوى الاجتماعي " نما " هي السعي إلى سد الاحتياجات الأساسية للجماعة الانسانية مع الرفع من جودتها باستمرار(العسل، ٢٠٠٦: ٢٣).

ومن الواضح هناك اختلاف بين مصطلح التنمية في اللغة العربية والمصطلح في اللغة الانكليزية ، فيشتق لفظ التنمية من الفعل ( نما) بمعنى الزيادة والانتشار، ففي اللغة الانكليزية (Growth) النمو والتي تعني الزيادة والنقص بمعنى يكون النمو سالباً أو موجباً ، وعلى هذا الاساس ينبغي الاشارة إلى ان هناك اختلاف بين مفهوم " النمو والتنمية " ويشير النمو إلى التقدم الطبيعي والعفوي او التلقائي من دون اي تدخل من قبل المجتمع او الافراد أو الدولة ، إذ أن التنمية هي عملية مقصودة تسعى إلى إحداث نمو بصورة سريعة من خلال الخطط المعتمدة والمدرسة في إطار فترات زمنية معينة(العسل، ٢٠٠٦: ٢٤).

تعد التنمية عبارة عن عملية اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية وثقافية متكاملة، فالتنمية لا يمكن حصرها في النمو المادي حصراً، وإنما هناك اختلاف ما بين النمو الذي يتمثل في زيادة الناتج الاجمالي أو متوسط الدخل للفرد، وما بين التنمية الشاملة التي ترافقها تغيرات هيكلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لفترة طويلة من الزمن ، اي تكون عملية التنمية هي طويلة المدى ولا تحدث بين ليلة وضحاها، إذ لا يمكن ان يتحدد تقدم المجتمعات باتجاه التنمية على أساس مؤشر مستوى دخل الفرد او معدلات نمو الفرد(عارف، ٢٠٠٨: ٨).

أما في الاصطلاح، فقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية حسب تعدد وجهات نظر اصحابها، فمصطلح التنمية هو اساساً بدأ عند الأوربيين، فكان يقتصر على الجوانب الاقتصادية ويقصد به: تغير حالة الاقتصاد من الركود إلى الانتعاش، و بالتالي تمّ استيراد هذا المعنى الضيق وتداوله من خلال الكتابات العربية فسارت اغلب المشاريع التنموية على ضوء هذا المعنى، تم تعريف التنمية على انها: العملية التي تتسم بالزيادة والسرعة باستمرار في مستويات دخل الفرد عبر فترات زمنية، كذلك عُرفت على أنها: تسعى لتحقيق معدلات سريعة في التوسع الاقتصادي لتخرج بالدول المتخلفة من معيشة الكفاف إلى مستوى مرتفع من الرفاهية، أي: رفع مستوى المعيشة وتحسين مستويات الدخل الفردي، ومن ثم لم يقتصر مجال التنمية على الجانب الاقتصادي بل توسع مفهوم التنمية عند أصحابه الأوربيين حتى بات يشمل مجالات أخرى منها الابعاد الاجتماعية والثقافية وغيرها مما ظهر في اصطلاح آخر للتنمية عرفت بالتنمية الشاملة(أبا الفضل، ٢٠١٤: ٣٥).

يُعدّ مصطلح التنمية الشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على اعتبارها عملية حضارية شاملة، فهناك من يعرفها في الجانب الاقتصادي على أنها: "العملية التي تستخدمها الدول غير النامية في استغلال الموارد الاقتصادية الحقيقية من اجل زيادة الدخل القومي مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه"(عريقات، ١٩٩٧: ٥٠)،

والتنمية عملية حضارية شاملة تسعى إلى خلق وضع جديد أكثر تطوراً وحداثةً ، ويعتمد هذا الأمر بالأساس على جدية صانع القرار من خلال التزامه في إحداث تحولات واقعية من التخلف إلى واقع أكثر تطوراً وتقدماً في جميع المجالات.

ومن التعريفات المهمة لمفهوم التنمية تعريف عبدالمنعم شوقي الذي عرفها على أنها: "عملية تبذل بطريقة مقصودة على ووفق سياسة عامة لإجراء تغييرات وتطورات وتنظيم اقتصادي واجتماعي للأفراد وبيئتهم لكافة المجتمعات المحلية والاقليمية والقومية، من خلال الاعتماد على القدرات الحكومية او الاهلية التي تحظى بتنسيق كبير، على ان يكسب كل منهما المقدرة على مواجهة كافة العوائق والمشكلات في المجتمع نتيجة لهذه العملية(شوقي، ١٩٦٩: ٤٣).

كما عرفت التنمية بانها: تلك العملية التي تضرب جذورها في كافة جوانب الحياة مما تقضي إلى مولد حضاري جديد، أو إحدى المراحل الجديدة للتطور الحضاري، ويمكن القول إن التنمية(حسن، ١٩٩٠: ٤٧): عملية ديناميكية مستمرة ومتصاعدة ومعبرة عن الاحتياجات المجتمعية ،ويجب أن تساهم كافة القطاعات فيها ، مع انها عملية واعية وليست عشوائية، فغالباً تحدد الوسائل والغايات وتسعى إلى اجراء تحولات هيكلية في المنظومة الاقتصادية بتفرعها الزراعي والخدمي والصناعي والاجتماعي بل حتى في الاطار السياسي ايضاً.

كما تُعرف التنمية بأنها: "العملية التي تتيح الفرص لتوسيع مجالات الاختيار أمام الافراد، والانتقال من وضع إلى وضع افضل، اي: الانتقال المجتمعي من حالة الركود والتخلف إلى حال افضل النمو والتطور، خلال فترات زمنية محددة من قبل المجتمع وهذا ما يطلق عليه بالخطط التنموية" (علام، ٢٠٠٦: ٧-٦).

وبهذا المعنى تكون التنمية عملية يستند عليها الافراد في توسيع خياراتهم بحرية حقيقية مع اعتبارها هدفاً يتمتع بها الافراد لتحقيق الرفاه الاجتماعي، أي: تمكنهم من تحقيق نمط الحياة الذي يرغبون به ، ويقترّب هذا المفهوم من تعريف التنمية كونها "تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس" (العساف، ٢٠٠١: ٤٦).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن التنمية ليست بعملية عفوية تنجز تلقائياً، ولكن تستوجب أن تتدخل الدولة في رسم الخطط وتوجيه مسار المجتمع نحو المجالات الملائمة التي تنمّي من واقعهم، مع العمل على إجراء تغييرات مؤسسية وتنظيمية وفقاً للإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتوفرة لدى الدولة ، لتحقيق الخطط التي رسمت بهدف انتقال المجتمع إلى مستوى أكثر تطوراً ونمواً مما كان عليه سابقاً ، وبهذا المفهوم يكون تعريف التنمية: "بأنها العملية التي يتم الانتقال

من خلالها من وضع متدنٍ إلى وضع أكثر تطوراً ، مع التمكين للوصول  
باستمرار إلى مستوى معيشة جيد من الناحية المادية والمعنوية"، وعبر التطور  
التاريخي لمفهوم التنمية تم ادخال مفهوم البيئة في التنمية وازافة معنى الاستدامة  
للتنمية ، بمعنى ديمومة عملية التنمية خلال الزمن والاخذ بمصالح الأجيال  
الحالية، مع المحافظة على احتياجات الأجيال المستقبلية.

## المطلب الثاني

### ماهية التنمية المستدامة

يعد مفهوم "التنمية المستدامة" من المفاهيم الحديثة نسبياً، وقد أصبحت في الوقت الحاضر اتجاهاً فكرياً في أغلب الدول الصناعية والنامية، وتعد من الأنماط التنموية التي تمتاز بالرشادة والعقلانية، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادية من ناحية، ومع قضايا الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية من ناحية أخرى، وحتى نحدد ماهية التنمية المستدامة لابد أولاً من تحديد التطور التاريخي لنشأتها، ومن ثم تحديد تعريفها، وذلك على النحو الآتي:

#### الفرع الأول: التطور التاريخي لنشأة التنمية المستدامة

وعلى الرغم من حداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة، إلا أنه كان لها تاريخاً مشتقاً من مجموعة الافكار الذهنية الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية، وبعد جدال طويل في الفكر التنموي، والذي أدى إلى انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية، التي ساهمت بشكل او بأخر في تطوير المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة، وأهم هذه المؤتمرات والقمم التي أدت إلى تطور مفهوم التنمية المستدامة هو مؤتمر ( نادي روما ١٩٦٨ )

: الذي ضمّ العديد من المفكرين الاقتصاديين والعلماء وكذلك رجال الأعمال من جميع دول العالم، إذ تقرر ضرورة وضع أبحاث في مجالات التطور العلمي تحدد النمو في الدول المتطورة ، بعدها قام النادي بنشر تقرير مفصل في عام ١٩٧٢ عن تطور المجتمعات البشرية وعلاقته في استغلال الموارد الاقتصادية مع وضع توقعات لمئة سنة ، إذ خرج المؤتمر بنتائج في تقريره الذي اسماه "حدود النمو" الذي شرح فيه محدودية النمو، وان استمرار تزايد الاستهلاك بنفس النمط المستخدم سوف يجعل الطبيعة ومواردها لا تفي باحتياجات الاجيال القادمة، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية ويعرضها إلى المخاطرة في المستقبل(البدسع،٢٠٠٨: ٢٩٤).

وفي عام ١٩٧٢ ولأول مرة كانت المعادلة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية من جهة والتدهور البيئي في "مؤتمر ستوكهولم" عام ١٩٧٢ في السويد، إذ اعتبر المؤتمر خطوة مهمة نحو الاهتمام بالقضايا البيئية وناقش لأول مرة القضايا البيئية وأثرها على واقع الفقر مع غياب التنمية في العالم، كذلك اهتم المؤتمر بالبيئة البشرية واعتنى بدراسة الاسباب التي تؤدي إلى التلوث وتضر البيئة، لاسيما الناتجة عن الدول الصناعية المتطورة التي لها الدور الاكبر في تلوث البيئة بكافة عناصرها(محمد،٢٠١٢: ٤٢٦).

خلال مطلع عقد الثمانينيات وتحديداً عام ١٩٨١، جاء الاهتمام الجديد بمفهوم التنمية المستدامة في التقرير الذي أعده الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية وكان بعنوان "الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة" ومن خلال هذا التقرير ولأول مرة تم وضع تعريف للمفهوم، فعرفت بأنها: "السعي المستمر لتطوير جودة ونوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وامكانياتها"، كذلك تم توضيح أهم شروط التنمية المستدامة ومقوماتها" (الهيئي، ٢٠٠٨: ١٢).

وتلا ذلك انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية اهمها مؤتمر "قمة الأرض" الذي انعقد في عام ١٩٩٢ في "ريو دي جانيرو"، وتعد هذه القمة نقطة التحول في مجال التنمية المستدامة، إذ انبثقت عن هذه القمة "لجنة التنمية المستدامة"، فوضعت الاسس والمعايير والمؤشرات للتنمية المستدامة، ثم وضعت العديد من المعاهدات منها معاهدة الحد من التغيرات المناخية والحفاظ على التنوع البيولوجي، اضافة إلى الاعلان عن ما يسمى "بميثاق الارض" (صالح، ٢٠١٤: ١١٤).

بعد ذلك عقدت ندوة سميت بـ"بروتوكول كيوتو" للعام ١٩٩٧ ، الذي اكدت فيه على القضايا البيئية وهدفت إلى الحد من الغازات الملوثة التي تعد المسبب الرئيسي للاحتباس الحراري ، وبعد ١٠ سنوات من انعقاد قمة الارض الاولى، تم انعقاد قمة عالمية حول التنمية المستدامة عرفت "بمؤتمر جوهنا نسبورغ ٢٠٠٢"، التي قدمت عدة توصيات من بينها ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع ضرورة محاربة الفقر والتحسين في مستويات الرعاية الصحية ، وعقدت بعدها العديد من المؤتمرات كان اخرها مؤتمر "قمة الأرض" في حزيران ٢٠١٢ من الذي عقدته الامم المتحدة حول التنمية المستدامة ، و الذي شكل اهمية بالغة من خلال تركيزه على مسائل الاقتصاد الاخضر والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والحفاظ على البيئة(الشعباني،٢٠١٢: ٧).

وبعد هذا التطور أصبحت التنمية المستدامة ميداناً علمياً انتشر في أغلب دول العالم، وأصبح لها هيئات حكومية ومؤسسات خاصة تبنت هذا المفهوم الحديث للتنمية، ويلاحظ ان كل ما يدور في هذه المؤتمرات هو التأكيد على كرامة الانسان الذي يعد الهدف الاول للتنمية المستدامة، من خلال التأكيد على الحق الانساني للأجيال الحالية والاجيال المستقبلية.

## الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة، وكان أول استخدام للمصطلح بشكل رسمي في تقرير "الجنة برونتلاند" الذي عرفها بأنها: "التنمية التي تسد احتياجات الاجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (Robert wokates، ١٢: ٢٠١٤).

اما التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة فهو: "ادارة الموارد الطبيعية بشكل أمثل ، مع التركيز للحصول على الحدّ الاقصى من المنفعة ويشترط ذلك الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية"، وتنصب التعاريف الاقتصادية حول الفكرة العريضة التي تقول: "أن استخدام الموارد الطبيعية في اليوم يجب أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في القادم " ، كما يعرف "البنك الدولي" التنمية المستدامة بأنها(ميلود،٢٠١٢: ٢٢٣-٢٢٤): تلك التنمية التي تحقق التكافؤ المتصل مما يضمن اتاحة نفس الفائدة التنموية بالوقت الحالي للأجيال القادمة لاكتساب تقدم اجتماعي واقتصادي وبشري ، وبهذا المعنى تعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل لا يمكن الاستغناء عنها بين الاهداف القصيرة المدى والبعيدة المدى. كما عرفتها "الامم المتحدة" بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية حيث يتم تحقيق الاحتياجات بشكل متساوٍ وعادل للأجيال في الحاضر والمستقبل"(شاهين، ٢٠٠١: ٢).

مما سبق الإشارة إليه من تعاريف، يمكن تعريف التنمية المستدامة: بأنها تلك التنمية التي تستعمل الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة عقلانية وترشيديه، مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية مع مراعاة الجانب البيئي.

من خلال ما تقدم يمكن القول، ان التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة تقوم على فلسفة من التفكير بأسلوب شمولي وتكاملي وتتعامل مع مشكلات المجتمعات الانسانية عبر استخدام أسلوب منظم، مما يعني تطبيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب من السكان وصناع القرار العمل على تغيير الأساليب التي يتم التعامل بها مع بيئتنا، مما يستوجب السير في اتجاهات ثلاث، تحقيق النمو الاقتصادي بشكل عقلاني، المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الشرائح الاجتماعية، من أجل تعزيز عملية بناء الدولة.

## الفصل الثاني

### تحقيق التنمية في ماليزيا من خلال تطبيق الحكم الرشيد

تمكنت ماليزيا من التخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، والفساد خلال فترة تعتبر قصيرة في حياة الدول، حيث استطاعت التوفيق بين اتجاهين وهما الاندماج في اقتصاديات العولمة من جهة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، حيث تحولت من بلد يعيش على تصدير المواد الأولية البسيطة، إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة شرق آسيا، فقد استطاعت من خلال نهجها الاقتصادي المتميز الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٧، فلم تخضع لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لمعالجة أزمتهما، وإنما عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية، وليس الاعتماد على الآخرين الذين كان هدفهم استغلال أزمتهما.

هذا ويُعتبر فكر رئيس وزراء ماليزيا "مهاتير محمد" الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على المستوى الآسيوي على أقل تقدير، وجسدت التجربة الماليزية في التنمية قدرة الشعب والحكومة في الاعتماد على الذات، ولم يتحقق ذلك إلا بموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الأساس في التقدم الاقتصادي، وعد التنوع في المجتمع الماليزي مصدر أثراء لا هدم للعملية التنموية مع الاستفادة من التكتلات الإقليمية كمنظمة الآسيان التي أسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في سلم الاقتصاديات العالمية(صالح، ٢٠٠٨: ١٧٨).

وبناءً على ما سبق، سيتم معالجة موضوع هذا الفصل من خلال مبحثين، يتحدث الأول عن مقومات النظام السياسي الماليزي، فيما يتحدث المبحث الثاني عن التنمية المستدامة التي حققتها ماليزيا خلال فترة الدراسة من خلال تطبيق الحكم الرشيد.

## المبحث الأول

### مقومات النظام السياسي الماليزي

لن تنهض أي دولة دون استقرار نظامها السياسي، فلهذا الاستقرار دور كبير في تحقيق التنمية وخاصة المستدامة وتقدم الدولة، ولكن ليس هناك نظام سياسي ثابت لكل الدول، فكل دولة نظامها الخاص الذي يضعه رجال السياسة والقانون والمشرعون كي يتلاءم مع طبيعة هذه الدولة، وتعتبر ماليزيا من الدول القليلة التي استطاع نظامها السياسي الخاص تأمين الاستقرار السياسي، وبناء الدولة بناءً سليماً رغم أن المجتمع الماليزي يتكون من ثلاثة أعراق رئيسية، إلى جانب بعض الأقليات الصغيرة، وسنتعرف من خلال هذا المبحث إلى الدستور الماليزي (مطلب أول)، وإلى السلطة التشريعية في ماليزيا (مطلب ثان)، والسلطة التنفيذية (مطلب ثالث)، والسلطة القضائية (مطلب رابع).

## المطلب الأول

### الدستور المالي

ان الدستور هو القانون الأعلى للبلاد في أي دولة فهو يتمتع بالعمومية على بقية القوانين، إذ هو الذي يبين القواعد الأساسية لنوع الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم المؤسسات السياسية من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين هذه المؤسسات وحدود كل سلطة (شعبان، ٢٠٠٥: ٢٠١٢).

الدستور الاساس تقوم عليه المؤسسات وسلطاتها واختصاصاتها، ومن المسلم به ان الدستور يمثل مصالح الشعب واحتياجاته، وحتى في عصر الديمقراطية الحديث، إذ تمثل الديمقراطية قلب هيكل الدستور، كما تظل خصوصيات المجتمع وتفردة يلعبان الدور الرئيسي في الدستور.

فالدستور هو عملية صياغة قانونية لفكرة سياسية استطاعت في صراعها مع الافكار الاخرى ان تؤكد انتصارها بوصولها إلى السلطة، وفرض اتجاهها وفلسفتها كقواعد قانونية ملزمة إذ ان الدساتير تبني النظام القانوني لسلطة الدولة، وتؤكد سيطرة القوة السياسية الصاعدة، ومن المعروف إن وجود الدستور يرتبط بوجود الدولة اي وجود الاستقلال الذي تجسده الدولة، إذ ان الدستور يمثل وثيقة الاستقلال اي وثيقة انشاء الدولة (مجذوب، ١٩٩٨: ٥٠).

ولكل مجتمع ظروف معينة تتوجب ان توضع فيه نصوص الدستور بالطريقة التي تتلاءم مع مكونات وطبيعة ذلك المجتمع، فالدستور لا يأتي من فراغ ولذلك اختلفت الدول في دساتيرها، حسب طبيعة المجتمع في تكوينه السياسي والاقتصادي الديني والقومي(حمود، ٢٠٠٤: ١٠١).

نخرج بالحديث الى دستور ماليزيا، فهو وثيقة مكتوبة تعود الجذور الاولى لوجوده الى ١٠ سبتمبر (١٨٧٧)، عندما تم توقيع (معاهدة بانكور) المنعقدة بين سلطان بيراك وبريطانيا، فموجب هذه الاتفاقية التزم السلطان بقبول نفوذ بريطانيا، وتم وضع مجلس استشاري للدولة، وقد شكلت مجالس مماثلة في ولايات الملايو الاخرى التي كانت تحت السيطرة البريطانية، واتسعت وظيفة المجلس بمرور الوقت لتشمل الوظائف التشريعية والتنفيذية (Political System in Malaysia: <http://o.zsamir.maktoobblog.com>, ٢٠١٠).

وفي العام ١٩٤٨ وبمجيء القوات الشيوعية المسلحة اعلنت السلطات البريطانية تكوين نظام الطوارئ ليستمر لمدة (١٢) عام من العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٦٠ استنادا الى اتفاقيتين عرفت الاتفاقية الاولى باسم (اتفاقية الولايات)، اما الاتفاقية الثانية فعرفت باسم (اتفاقية اتحاد الملايو)، تم وضعها كأساس للنظام الفيدرالي في ماليزيا كما تم الاشارة اليها سابقا، اما (اتفاقية الولايات) فكانت لها اهمية كبيرة في وضع وتطور الدستور الماليزي، وعرقلة كل حركة مضادة من قبل السلطات البريطانية، وتضمنت هذه الاتفاقية صلاحيات واسعة لحكام الولايات فموجب هذه الاتفاقية اصبح من صلاحية ملوك الولايات اعلان قوانينهم الخاصة وجرى اتخاذ مبدا فصل السلطات بأنشاء مؤسسة تشريعية منفصلة عن المؤسسة التنفيذية،

ولكل ولاية مجلس يدعى مجلس الولاية مقابل تشكيل مجلس تنفيذي خاص بالولاية يقوم بالأعمال الإدارية والتنفيذية وبقي العمل بدستور ١٩٤٨ مع بعض التعديلات عليه حتى العام ١٩٥٧ عندما نال اتحاد الملايو الاستقلال (٢٠: ٢٠٠٣, Jayum AJawan).

في ١٨ كانون الثاني العام ١٩٥٦، عقد مؤتمر دستوري في لندن إذ جرى الاتفاق فيه على المبادئ العامة للاستقلال وعلى طريقة صياغة الدستور الجديد بعد محادثات تتعلق باختصاصات اللجنة الدستورية الجديدة، إذ كانت هناك خلافات بين حكام الملايو وقادة التحالف السياسي (التحالف الوطني) المتألف آنذاك من اربعة ممثلين من حكام الملايا ورئيس وزراء الاتحاد آنذاك (تنكو عبد الرحمن) وثلاثة وزراء آخرين والبريطانيين بقيادة المندوب السامي البريطاني في الملايو ومستشاريه بشأن تشكيل اللجنة الجديدة المقترحة، ولهذا السبب تم تشكيل لجنة تدعى (لجنة ريد)، وعقدت اللجنة (١١٨) جلسة اجتماع عامة وخاصة بين شهري حزيران تشرين الاول ١٩٥٦ ورفعت توصياتها في شباط ١٩٥٧ واحتوى تقرير لجنة ريد بعد ادخاله بعض التعديلات في مؤتمر لندن العام ١٩٥٧، على مبادئ اساسية يمكن اجمالها كالآتي:

١. تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي اي تأسيس نظام اتحادي فيدرالي.
٢. اختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات اي ماليزيا تعتمد الملكية.
٣. امكانية حصول كل مواطن ملايوي على حق المواطنة.

٤. حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الاخرى والنص على إن الاسلام

ديناً رسمياً للبلاد (http // Malaysia fact book. Com).

وتم نشر تقرير (لجنة ريد) العام ١٩٥٧، وتشكلت لجنة العمل الثلاثية من قبل الحكومة البريطانية ومجلس الحكام والنواب السياسيين الماليزيين لفحص هذا التقرير ودراسته، وبعد مناقشة مفصلة لعبت فيها الاحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، التنظيم القومي للملاويين المتحددين (umno) والتجمع الماليزي الصيني (MCA) او المؤتمر الماليزي الهندي، دوراً بارزاً تمت الموافقة على مقترحات لجنة ريد من قبل المجلس التشريعي، ووضع الدستور الجديد للبلاد في ٣٠ اب ١٩٥٧، ونص الدستور على اقامة دولة فيدرالية وبرلمان مكون من مجلسين احدهما بالانتخاب والاخر بالتعيين، كما نص على منح الجنسية لغير الملاويين مثل الصينيين والهنود وغيرهم، بالإضافة إلى منح الاولوية في التعيين في وظائف الخدمة المدنية والحصول على المنح الدراسية للملايو نظراً لانخفاض مستواهم المعاشي بالمقارنة مع الاقليات الأخرى (وفاء، ٢٠١٣: ١٥٨).

عندما تشكل اتحاد ماليزيا العام ١٩٦٣، تم تعديل الدستور ليشمل دخول ولايات صباح وسرواك وسنغافورة، ولكن خروج سنغافورة من الاتحاد العام ١٩٦٥، دعا الى تعديل الدستور مرة اخرى، وشهد الدستور تعديلين العام ١٩٧٤ و ١٩٨٤ بشأن اعتبار ولايتي كوالالمبور ولابوان إقليميين فيدراليين، وفي العام ١٩٩٤ ادخل تعديل على الدستور الماليزي يقضي بنفي سلطة رئيس الدولة في الاعتراضات على تشريعات مجالس السلاطين وعلى سريان مفعول اي مشروع لم يصادق عليه الملك عبر ثلاثين يوم (حسين، ٢٠٠٥: ١٣٢).

ومن الطبيعي أن يكون لكل نظام من الانظمة الفيدرالية ان يكون هناك دستوراً مكتوباً يحتوي دائماً على طرق مفصلة لأجراء التعديلات هي المقياس المتبع للتوصل الى الوحدة دون التضحية بالحقوق الفردية.

عند الحديث عن الدستور الماليزي فيمكن القول ان هناك اربعة طرق مختلفة لتعديله، الطريقة الاولى هي اقرار قانون بأغلبية يسيرة في مجلس البرلمان، والطريقة الثانية هي اقرار قانون بأغلبية الثلثين في كل مجلس من مجلسي البرلمان، والطريقة الثالثة هي اقرار قانون بأغلبية الثلثين في كل من المجلسين (مجلس النواب) و(مجلس الشيوخ) بالإضافة الى موافقة مجلس الحكام، اما الطريقة الرابعة والاخيرة يمكن اجراء تعديل دستوري عبر إقرار قانون بموافقة اغلبية الثلثين في كلا المجلسين (مجلس النواب) و(مجلس الشيوخ) بالإضافة الى موافقة رؤساء ولايتي صباح وسراواك بمنطقة بورنيو(باري، ٢٠٠٥: ٢٤).

ان دستور الدولة هو الاساس الذي تقوم عليه مؤسسات الدولة وسلطاتها، ومن المسلم به ان هذا الدستور يمثل مصالح الشعب وتاريخه واحتياجاته، حتى في عصر الديمقراطية الحديث إذ تمثل الديمقراطية مركز البناء، وتظل خصوصيات المجتمع تمثل استثناءات لمبادئ الديمقراطية، وهناك العديد من الاسس الشرعية التي تدعم هذه الاستثناءات كمنح حقوق الاعتراض او امتيازات لبعض الاشخاص او المؤسسات، وبعض هذه الاسس تاريخية وبعضها قد يكون ثقافية او دينية، ويوجد في ماليزيا العديد من الاحكام التي يمكن ادراجها كأسس شرعية تمثل استثناء لمبادئ الديمقراطية، ومن هذه الاحكام احكام خاصة بالحكم الملكي او الوضع الخاص لشعب الملايو والدين الاسلامي، واللغة الملايوية، وهذه العناصر تعد اصلية او تقليدية(٩٢: ٢٠٠٣، Abdul Aziz Bari).

ينص دستور ماليزيا على الاطار العام وهو الاساس في اصدار القوانين وتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات، ويسعى الدستور الماليزي لإقامة حكومة منتخبة من الشعب واقامة برلمان نيابي منتخب من قبل الشعب، وسلطة قضائية مستقلة، وحكومة تخضع للمساءلة(تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ١/٥ / ماليزيا، ٢٠٠٤: ٦).

يتكون الدستور الماليزي الحالي من (١٨١) مادة موزعة على خمسة عشر جزءاً بالإضافة الى ثلاثة عشر ملحقاً، إذ يتناول الجزء الاول الولايات والديانة وقانون الاتحاد، ويتناول الثاني مواد تتعلق بالحقوق الاساسية لمواطني المالايو، اما الجزء الثالث فقد تناول موضوع المواطنة، وتطرق الرابع الى مسائل الاتحاد والاختصاصات، وتناول الجزء الخامس الولايات والجزء السادس العلاقة بين الاتحاد والولايات، والجزء السابع تطرق للأحكام المالية، في حين تطرق الجزء الثامن للانتخابات، والجزء التاسع تطرق للسلطة القضائية، والجزء العاشر للخدمات العامة، والجزء الحادي عشر تناول الصلاحيات الخاصة ضد اعمال العنف في البلاد، والجزء الثاني عشر عام ومتنوع، والجزء الثالث عشر تطرق الى البنود المؤقتة والانتقالية في حين تناول الجزء الرابع عشر استثناء لسيادة الحكام، والجزء الاخير الخامس عشر تناول اقامة الدعاوي ضد حكام الدولة والحكام.

يمارس اتحاد ماليزيا المتضمن من ثلاثة عشر ولاية ومجموعة من الاراضي الاتحادية الفيدرالية كما اشرنا إليها سابقاً ديمقراطية برلمانية مع (مملكة دستورية) اي نظام ملكي دستوري وماليزيا وفق الدسر الماليزي تتبنى نظام سياسي من الديمقراطية المعتمدة على نظام فيدرالي اتحادي وقد شرع الدستور الاتحادي الماليزي تقسيم السلطة الادارية في الدولة الى ثلاثة اجزاء: التشريعية، التنفيذية والقضائية، اذ يعد تقسيم السلطة هو احد شروط الديمقراطية البرلمانية، وسنتناول المؤسسات الثلاث التي نص عليها الدستور في الجزء الرابع منه في المطالب اللاحقة ([http:// kami kamukita ٩٦ dpm – bloaspot. Com](http://kami.kamukita96dpm-bloaspot.com)).

لقد امتاز الدستور الماليزي بملامح القيم الماليزية الأصيلة والقيم العصرية أي إنها مزج بين الأصالة والحداثة واستطاع الدستور الماليزي صياغة قوانين مناسبة لمجتمع متعدد الأعراق والأديان مع وجود روح الاعتدال والتوافق هذا بالإضافة للتعديلات الكبيرة في الكثير من اجزائه ولكنه يحافظ على النظام العام والاستقرار الاجتماعي عبر قدرته على التوفيق بين مصالح متقاربة لمجموعات عرقية متعددة.

## المطلب الثاني

### المؤسسة التشريعية

يعد البرلمان هو المؤسسة التشريعية في الدولة، وهو في ماليزيا المجال الاساسي لتطبيق الديمقراطية، ويتألف البرلمان الماليزي من مجلسين (مجلس الشيوخ) و (مجلس النواب)، ويشترط ان يضم جميع الاعراق الاجتماعية في ماليزيا، وحتى لو لم يوجد اي ممثل من مجموعة ما استناداً الى نتائج الانتخابات، فانه يلزم اختيار واحد منها ممثل لها في البرلمان دون اجراء الانتخابات، اذ ان البرلمان الماليزي يكون بمثابة آلية للتوازن.

هذا يعني ان البرلمان الماليزي يضمن انه لن يحدث اي تمييز لأحدى المجموعات واستبعادها من حكم الدولة وحكومتها، ويعد نظام الحكم في ماليزيا شبيه جداً بنظام وستمنستر البرلماني فهو موجود على المستويين الاتحادي والمحلي والولايات، اذ تتكون المؤسسة التشريعية للاتحاد الماليزي من مجلسين هما (مجلس النواب) و (مجلس الشيوخ) وقد حدد الدستور الماليزي في مواده (٤٤-٦٨) الهيئة التشريعية الاتحادية ودورها (المواد (٤٤-٦٨) من الدستور الماليزي).

**أولاً:** مجلس النواب (Dewan Rakyat): يتكون هذا المجلس من (٢٢٢) عضواً، وهؤلاء الاعضاء هم نواب منتخبون بواسطة انتخابات عامة تعقد كل خمس سنوات، ويتم تقسيم النواب الاعضاء على النحو الاتي ٢٠٩ أعضاء من ولايات ماليزيا مقسمين كالآتي:

أ- (٢٠) عضو من جوهر، (٢٥) عضواً من قдах، (١٤) عضواً من كيلانتان، (٦) اعضاء من ملقا، (٨) اعضاء من نيغري سيمبلان، (١٤) عضواً من باهانغ، (١٣) عضواً من بينانغ، (٢٤) عضواً من بيراك، (٣) اعضاء من بيرليس، (٢٥) عضواً من صباح، (٣١) عضواً من سرواك، (٢٢) عضواً من سيلانغور، (٨) عضواً من ترينغانو.

ب- ثلاثة عشر عضواً من الاراضي الاتحادية لكولالمبور ، لبوان وبوتراجيا على النحو الاتي (١١) من الاراضي الاتحادية لكولالمبور وعضو واحد من الاراضي الاتحادية لـ (لبوان) وعضو واحد من الأراضى الاتحادية بوتراجيا(المادة ٤٦ من الدستور الماليزي).

ومدة دورة مجلس النواب خمس سنوات، ويتم انتخاب اعضاء هذا المجلس مباشرة من قبل الشعب في انتخابات حرة ديمقراطية إذ يتنافس الاعضاء في هذه الانتخابات عن طريق ترشيحهم من احزابهم السياسية، ويكون رئيس الوزراء الماليزي من بين اعضاء البرلمان وهو رئيس الكتلة التي فازت بالأغلبية، ويعد مجلس النواب المجلس التشريعي الاعلى، ويقوم الملك بحل البرلمان استناداً على اقتراح رئيس الوزراء، بعد انقضاء مدة المجلس، ويتم اقامة انتخابات جديدة، وينتخب رئيس المجلس من قبل اعضاء المجلس ويتم اختيار نائبي رئيس المجلس وفي حالة غياب رئيس المجلس ونائبيه يقوم المجلس بتعيين احد اعضاءه لسد الفراغ(شاكر، ٢٠٠١: ١٥٧).

وهناك عدد من الشروط التي يجب توافرها في عضو مجلس النواب من اهمها

١. ان لا يقل عمره عن ٢١ سنة،
٢. ان لا يكون عضواً في مجلس الشيوخ،

٣. ان يكون حسن السمعة) http:// www. Malaysia political Systeme:

(Paliment- gove- my – index

ثانياً: مجلس الشيوخ (ديوان نيجارا) (Dewan Negara) وهو الهيئة التشريعية الثانية في البرلمان الاتحادي الذي يمثل الاقاليم الاتحادية في اتحاد ماليزيا(المادة ٦٧ من الدستور الماليزي)، ويتألف هذا المجلس من (٧٠) عضواً و (٣٠) منهم يتم انتخابهم عبر المجالس التشريعية للولايات الثلاث عشرة بواقع عضوين لكل ولاية، والاربعة الباقون (من الاعضاء المنتخبين) ينوبون عن ثلاث مناطق فيدرالية بماليزيا (عضوين يمثلون كوالالمبور وعضو لكل من لابوان وبوتراجيا) وبقية الاعضاء يبلغ عددهم (٤٠) عضواً يعينهم الملك بناء على نصيحة رئيس الوزراء، واعضاء مجلس الشيوخ يجب ان لا تقل اعمارهم عن ثلاثين عاماً، وان يكون من المقيمين في الاتحاد وان لا يدينوا بالولاء لأي دولة اجنبية، وان لا يكون قد صدر بحقه حكم بالسجن لسنة واحدة او اكثر(الموقع الرسمي لمجلس الشيوخ في ماليزيا: www. Government – parliament- dewan Negara, ٢٠١١).

ومدة عضوية مجلس الشيوخ ثلاث سنوات، وبأمكان البرلمان زيادة عدد الاعضاء المنتخبين إلى ثلاثة لكل ولاية ويعد هذا المجلس هيئة تشريعية اصغر بكثير واقل قوة من مجلس النواب، وان الدور الرئيسي للبرلمان بمجلسيه هو التشريع اي يسن القوانين كما بينه الدستور الماليزي وفق المادة (٦٦) ولكن مع غلبة مجلس الوزراء في تقديم مشروعات القوانين الى مجلس النواب بعد ان يتم عرضها على النائب العام لاستكمال ابعادها الدستورية والقانونية وبعد قراءات ثلاث تقديمه تعديله ونهائية، يتم الموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية، وللبرلمان الماليزي ان يعدل الدستور إذا وافق على التعديل ثلث أعضائه

ويمنح الدستور للبرلمان اختصاص قبول ولايات اخرى في الاتحاد، وكذلك تحديد حدود اية ولاية بشرط قبول تلك الولاية وموافقة مؤتمر الحكام(المواد ٢-٣٢ من الدستور الماليزي).

ينص الدستور الماليزي على ان مجلس الوزراء مسؤول امام البرلمان حسب المادة ٤٣ الفقرة الثالثة من الدستور، إلا ان الاغلبية الساحقة التي تمتعت بها الحكومة الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال ضمنت عدم المسائلة من قبل البرلمان(شاكر، ٢٠٠١: ٥٢)، ولم يشهد البرلمان الماليزي انه قد تحدى الحكومة الماليزية في القضايا الرئيسية ويمارس البرلمان رقابة مالية على الحكومة عبر تقرير جهاز المحاسبات العام الماليزي.

نلاحظ ان البرلمان الماليزي يمثل جميع الاطراف الماليزية عبر تمثيلها في مجلس النواب، ويحق مشاركة جميع الاطراف في ماليزيا بالشأن السياسي عن طريق انتخاب نوابهم على اساس الدوائر الفردية في ماليزيا، اذ يعكس البرلمان المظهر الديمقراطي للدولة.

## المطلب الثالث

### المؤسسة التنفيذية

لقد حدد الدستور الماليزي في مواده (٣٩ - ٤٣) المؤسسة التنفيذية في ماليزيا بوصفها تتكون من مستويين هما الملك (يانغ دي بيرتوان اغونغ) ومجلس الوزراء (المادة ٣٩ من الستور الماليزي).

أ. الملك: يعد الملك القائد الاعلى للاتحاد ويدعى (يانغ دي بيرتوان أغونغ)، ويتمتع بالصدارة فوق كافة الأشخاص في الاتحاد، ويتم انتخابه من قبل مؤتمر الحكام لمدة خمسة اعوام، كما سيوضح لاحقاً.

يتم اختيار الملك من بين احد الحكام التسعة بالوراثة لولايات ماليزيا، إذ يتم اختيار حاكم واحد بالتعاقب بنحو دستوري بالاقتراع السري، ويحق له ان يقدم استقالته خطياً الى مؤتمر الحكام ويقوم مؤتمر الحكام تنحيه عن منصبه، ويوجد نائب للقائد الاعلى للاتحاد يدعى (نيمبالان يانغ دي بيرنونان اغونج) ويتم انتخابه من قبل مجلس الحكام، ويمارس النائب مهام الرئيس الاعلى للبلاد، ويتمتع بامتيازاته في حالة اصبحت المنصب شاغراً او في حالة عدم قدرة الملك على ممارسة مهام منصبه بسبب المرض، او غيابه عن الاتحاد لأي سبب اخر، وقرارات الملك تعتمد على نصيحة البرلمان والحكومة، وقد نص الدستور الماليزي على عدة صلاحيات للملك ومنها:

١. تعيين رئيس الوزراء.

٢. تعيين القضاة في المحكمة الفيدرالية والمحكمة العليا بناء على اقتراح رئيس الوزراء.

٣. القائد العام للقوات المسلحة (الشرطة والجيش).

٤. القدرة على منح العفو وإرجاء تنفيذ الحكم أو إيقافها (المواد ٤٠-٤٢ من الدستور الماليزي)

ولكون ماليزيا دولة فيدرالية يوجد فيها ثلاثة عشر ولاية إذ لجميع ولايات ماليزيا سلاطين باستثناء ملقا، وبينانج وصباح وسرواك فلها حكام يعينون من طرف الحاكم الاعلى (الملك) لمدة اربع سنوات وينال السلاطين مناصبهم عن طريق الوراثة، ما عدا في ولاية نجرى سمبلان فالحاكم ينتخب من بين جميع ابناء العائلة المالكة، وفي ولاية بيراك تتعاقب ثلاث اسر ملكية على الحكم بالترتيب، والجدير بالإشارة إلى ان المؤسسة التنفيذية في ماليزيا مقررة بواسطة الملك وان كل قانون يصدر من الحكومة الفدرالية ينطلق من السلطة الملكية(المادة ٣٩ من الدستور الماليزي).

ويمكن القول ان السلطات التي يتمتع بها الملوك في النظام السياسي الماليزي لا تعدو ان تكون سلطات رمزية صورية، اي ان الملك في ماليزيا يرأس الدولة رسمياً وهذا هو حال الانظمة البرلمانية، وترجح كفة رئيس الوزراء في اطار هذه السلطة.

ب. **مجلس الوزراء:** يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، ويعين الوزراء من قبل رئيس الوزراء وبعد موافقة الملك، ويشترط ان يكون الوزراء من بين الاعضاء في البرلمان، وحسب النظام البرلماني الديمقراطي يكون رئيس الوزراء زعيم الحزب الحاصل على اغلبية المقاعد في مجلس النواب وهو في ماليزيا حزب التنظيم القومي الماليزي (umno) المتكون من احزاب عدة تمثل الأعراف الرئيسية في دولة ماليزيا في اطار الجبهة الوطنية (٩٥: ٢٠٠٥, Raja noniza).

ومن الشروط الاساسية لرئاسة الوزراء في ماليزيا

١. ان يكون عضواً في مجلس النواب،

٢. ان يكون مولوداً في ماليزيا، ورئيس الوزراء من الناحية العملية هو المحور الرئيسي

الفعال في الدولة، اذ يقع عليه عبء ممارسة السلطة الحقيقية في الدولة ويعد اعلى سلطة

تنفيذية في ماليزيا.

ويقع على عاتق رئيس الوزراء مسؤولية ابقاء الملك على اتصال بالإدارة

العامة للدولة، فيقوم رئيس الوزراء بتقديم المقترحات للملك بخصوص تعيين

الوزراء، ويتمتع رئيس الوزراء الماليزي بسلطات واسعة وفقاً للدستور فله سلطة

اعلان الطوارئ وحل البرلمان، ويعقد المجلس اجتماعاً اسبوعياً برئاسة رئيس

الوزراء لصياغة وتحديد سياسة الحكومة ومتابعة تنفيذها، وقد تولى هذا المنصب

في ماليزيا منذ الاستقلال والى العام ٢٠١٤ ستة وزراء:

اما منصب نائب رئيس الوزراء فهو منصب تقليدي ويتولى الادارة في حالة غياب او عدم قدرة رئيس الوزراء على اداء مهامه ويتمتع بثقة كبيرة داخل مجلس الوزراء والحزب الحاكم في ماليزيا ([http:// greatfalexand](http://greatfalexand.com) )  
(.derhubages. Com).

نلاحظ ان السلطة الفعلية والحقيقية تقع على عاتق رئيس الوزراء في ماليزيا اذ ترجح كفة رئاسة الوزراء في صنع وتنفيذ القرارات لسياسة الحكومة وتنفيذها على سلطات الملك الذي يتمتع بسلطات صورية رمزية.

وجدير بالذكر، الى ان الولايات الماليزية لها مجالس تشريعية شبيهة بمجلس النواب (ديوان رايكات) من ناحية التنظيم وليس هناك مجلس شيوخ او مجلس اعلى في الولايات، وتعد المجالس المناقشات وتجيز القوانين فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة باختصاصها، كما يقوم المواطنون في كل ولاية بانتخاب ممثلين لهم في المجالس التشريعية لمدة ٥ سنوات، ويتقاضى اعضاء المجالس التشريعية رواتب، وينتمي اغلبهم الى احزاب سياسية، ولكل ولاية عدد محدد من الأعضاء.

كما لها مجالس تنفيذية تعد بمثابة مجالس وزراء لحكومات الولايات وتعرف عادة بمجلس (الكيراجان)، وفي ولايات صباح وسرواك يشار اليها بمجلس الوزراء او يسمى رئيس المجلس التنفيذي في كل الولايات التسع التي لها حكام يدعى باسم المنتيري (بيسار)، وفي الولايات الأربعة الأخرى(كيتوا) منتيري (الوزير الاول)، ووظيفة الوزير الاول تشبه الى حد كبير وظيفة رئيس الوزراء في الحكومة الفيدرالية،

ويختلف مجلس الولاية التنفيذي اختلافاً طفيفاً عن مجلس الوزراء لاشتماله على (٣) أعضاء موظفين غير منتخبين وهم: امين الولاية ومستشار الولاية القانوني، ومسؤول الولاية المالي، ولهؤلاء الموظفين حضور اجتماعات المجلس دون التصويت على اي قرار وتقتصر وظيفتهم على تقديم النصح للمجلس في موضوعات في مجال اختصاصهم(لطي)، ٢٠١١: ٢٦٠-٢٦١).

## المطلب الرابع

### المؤسسة القضائية

تتركز قوة القرار في ماليزيا بالمحكمة الفدرالية الاتحادية ومحكمة الاستئناف وفي المحكمة العليا في الملايو (شبه جزيرة الملايو) والمحكمة العليا في بورنيو (صباح وسراوك) والمحاكم الدورية التي تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسية في ماليزيا(المادة ١٢١ من الدستور الماليزي)، كما توجد محاكم الجرح والتي لها سلطة قضائية في الامور المدنية والجنائية. ويرأس القضاء الحاكم الاول للمحكمة الاتحادية المركزية التي يرأسها هو بنفسه ويساعده اعضاء من هذه المحكمة ومعه حاكمان من المحاكم العليا للولايات، وتعد المحكمة الاتحادية وهي اعلى سلطة قضائية، ولهذه المحكمة صلاحيات كما يلي:

١. حق النظر والبت والتصديق على شرعية اي قانون يضعه البرلمان او المجلس التشريعي لكل ولاية.
٢. لها الحق في الفصل القضائي في النزاعات بين اي ولاية والحكومة الاتحادية او بين ولاية وولاية اخرى.
٣. لها صلاحية تفسير نصوص الدستور.
٤. لها الحق في النظر في القضايا الاستثنائية المرفوع اليها من المحاكم العليا للولايات اي انها اعلى محكمة للاستئناف في الجنايات.

ويظهر من تحليل بنية النظام السياسي الماليزي فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، إن هناك رجحاناً واضحاً للمؤسسة التنفيذية على المؤسستين التشريعية والقضائية فقد منح الدستور رئيس الوزراء الماليزي سلطات عضدت من مركزه في النظام الماليزي وخاصة في عهد رئيس الوزراء (مهاتير محمد)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تضعف سيطرة المؤسسة التشريعية وقدرتها على الرقابة على أعمال المؤسسة التنفيذية وذلك باعتبار ان رئيس الوزراء هو زعيم الحزب الحاكم والمسيطر على ما يزيد على ثلثي عدد الأعضاء في مجلس النواب وهو ما يضمن سيطرة الحكومة على قرارات المجلس، وهذا يدل على رجحان كفة المؤسسة التنفيذية على المؤسستين التشريعية والقضائية في ماليزيا(جابر، ٢٠٠١: ١٠).

بجانب تلك المؤسسات الرسمية التي ذكرت، هناك هيئات اخرى مساعدة في النظام السياسي الماليزي وقد حددها الدستور الماليزي، ومن تلك الهيئات مؤتمر الحكام وجرى تأسيسه بموجب المادة (٣٨) من الدستور الماليزي، ويرجع تاريخ تأسيس المؤتمر الى العام ١٩٤٨ ويعرف رسمياً باسم مجلس (راجا راجا)، ويتألف هذا المجلس من تسعة ملوك وراثيين وأربعة حكام غير وراثيين ويجري حضور اجتماعاته من الملك ورئيس الوزراء نيابة عن الحكومة الاتحادية وجميع حكام الولايات مع رؤساء الوزراء، ويقوم هذا المجلس بتعيين الملك ونائبه بالانتخاب السري، إذ يختارون الحاكم الأعلى لمدة خمس سنوات ومن بين تسع ملوك وراثيين إذ يكون الملك احد الملوك التسعة، ويتم اختيار الملك على أساس الأقدمية والتعاقب، ويقوم هذا المجلس بتعيين القضاة، وتشكيل لجنة الانتخابات

ويؤثر على سن القوانين المتعلقة بالدين الإسلامي التي يصدرها البرلمان الفدرالي واي اقتراح بتعديل الدستور(شبيب، ٢٠١١: ٣٧٦-٣٧٧)، والجدير بالذكر ان مستويات الحكم المحلي في ماليزيا ينقسم إلى ثلاث مستويات فالمستوى الاول فدرالي كما وضعنا سابقاً، والمستوى الثاني مستوى الولايات متكونة من ثلاثة عشر ولاية كما اسلفنا وهذا يعني ثلاثة عشر حاكماً منتخباً (رئيس الوزراء محلي من حكام ولايات الاتحاد الفيدرالي والمستوى الثالث المستوى المحلي الذي يسمى بنظام (الحكم المحلي) ويتوزع ما بين مراكز حضرية ومقاطعات ريفية وتؤدي اجهزة الحكم المحلي نفس الوظائف في جميع المناطق.

إن فدرالية ماليزيا لا تشبه اي من الفيدراليات الاخرى فهي فدرالية المشاركة غير متساوية، فهذا نوع من التوزيع غير المتكافئ للسلطة اي لا يوجد هناك تماثل واتساق في تقسيم السلطة والإدارة بين الولايات الثلاث عشرة المكونة لماليزيا، فهناك ولايات (صباح وسرواك) أعطيت حقوق وامتيازات اكثر من الولايات الأخرى( Harold Grouch, p٩٢)، كما هو معروف فان الدستور هو الاطار العام لحكم البلاد وهو الأساس لإصدار القوانين، وعليه يتحقق النظام الاتحادي في ماليزيا عن طريق توزيع السلطة حيث ينص الفصل الاول من الباب السادس من الدستور الاتحادي على توزيع السلطات التشريعية بين البرلمان والجمعيات التشريعية للولايات فيما يتعلق بسن القوانين(المادة ٧٣ من الدستور الماليزي).

ويبين الدستور الماليزي التوزيع الاساسي للاختصاصات في ثلاث قوائم تشريعية هي القائمة الاتحادية وقائمة الولاية والقائمة المشتركة، فيجوز للبرلمان في اطار ممارسة السلطات التشريعية المخولة له ان يسن قوانين تتعلق بأية مسألة مدرجة في القائمة الاتحادية(المادة ٧٤ من الدستور الماليزي) كما موضح في الجدول الاتي:

### جدول (١) توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الاتحادية والمحلية في ماليزيا

الاختصاصات المشتركة	اختصاصات للولايات	اختصاصات فدرالية
الضمان الاجتماعي	التشريع الإسلامي	١. الشؤون الخارجية
الصحة العمومية	الاراضي والعقارات	٢. الدفاع والامن
تخطيط المدن	الزراعة والغابات	٣. التجارة الخارجية والصناعة
تهيئة المحيط	اشغال الولاية وامدادات المياه (غير الفدرالية)	٤. الملاحة والنقل والاتصال
الحدائق العمومية	التنمية المحلية	٥. امدادات المياه والقنوات
الحضائر والحياة البرية	شؤون المجتمع	٦. المالية والضرائب

المصدر: علي قوق، إدارة الاقاليم والتجارب المستفادة عربياً حالة ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٧٩.

نلاحظ من الجدول، ان الدستور الماليزي اعطى الحكومة الاتحادية سلطات واسعة ولها سلطات عبر المجلس الوطني للحكم المحلي، اذ يتألف هذا المجلس حسب المادة (٩٥) من الدستور الماليزي من وزير بصفته رئيس المجلس وممثل واحد من كل ولاية والذي يتم تعيينه من قبل الحاكم ويدعى هذا المجلس من قبل رئيسه إلى عقد اجتماع بالقدر الذي يراه ضرورياً، ويتشاور هذا المجلس مع الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية لصياغة سياسة وطنية لتعزيز وتطوير ومراقبة اداء الحكم المحلي في ارجاء الاتحاد ومن اجل اعداد قوانين متعلقة بها، وصيغة هذه السياسة تتبعها الحكومة للحكومة الفدرالية وحكومة الولايات ما عدا ولايتي (صباح وسراوك) اللتين يشغلان موقع المراقبة، ومن خلال هذا المجلس تستطيع الحكومة الفدرالية ممارسة النفوذ والضغط لضمان عمل سلطات الولايات إلى جانب الحكومة المحلية والسلطات المحلية الذي يتولى مسؤولية تنسيق أعمال المجالس المحلية والبلديات ومجالس المدن، والدعوة إلى اجتماعات السلطات المحلية، كما يتخذ القرارات الملزمة لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية، وتقع منطقة كوالالمبور وجزيرة لإبوان الفيدرالية تحت إدارة الحكومة المحلية المباشرة، والجدير بالذكر ان نظام توزيع الاختصاصات في ماليزيا يكون على اساس تحديد اختصاصات المركز وما تبقى للولايات، بطريقة تحمي تواجد كل الحكومات واستمرار سلطاتها (William H. Riker, ١٩٦٩: ٣٣).

تتمتع الولايات باستثناء صباح وسرواك بالقليل من السلطات، ومن اهم مهام حكومات الولايات الاشراف على إدارة الأراضي والإسكان، والخدمات الاجتماعية وتوفير المياه، وإدارة الشؤون الدينية الإسلامية، ولولايتي صباح وسرواك سلطة الاشراف على الهجرة، اذ تكون الولايات الماليزية مسؤولة عن الحكم المحلي الى حد كبير.(لظفي، ٢٠١١: ٢٥٩).

قد أعطى الدستور الماليزي الحكومة الاتحادية سلطات واسعة كالسيطرة على شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والتعليم والصحة والشؤون المالية والتجارية والصناعة والشؤون الداخلية، كما يجوز للبرلمان أن يبين لكل جزء من الاتحاد القوانين الفاعلة خارج حدود الاتحاد وداخله، ويجوز للهيئة التشريعية لأية ولاية أن تسن القوانين لكل أو جزء من تلك الولاية(رونالدواتس، ٢٠٠٥: ٥).

وبما أن لكل ولاية من ولايات الاتحاد الماليزي دستورها الخاص فانه ينبغي أن يكون متوافقاً مع دستور الاتحاد، وفي حالة التعارض بين قانون الاتحاد وقانون الولاية عندها يكون قانون الاتحاد هو السائد ويعد قانون الولاية باطلاً، وبالإضافة الى ذلك أن لا يتدخل البرلمان في سن أي قانون خاص بالدين الإسلامي أو التقاليد في ولايتي صباح وسرواك إلا باستشارة الحكومة أو الولاية المعنية، وغيرها من الأمور المدرجة في قائمة الولاية باستثناء حالات محددة من أهمها تنفيذ معاهدة أو اتفاقية أو ميثاق بين الاتحاد واي دولة أخرى، او اي قرار لمنظمة دولية يكون الاتحاد عضواً فيها، أو يغير حق تعزيز وحدة القوانين لولايتين أو اكثر واذا طلبت الجمعية ذلك من الولاية(المواد، ٧٥-٧٦ من الدستور الماليزي).

يمكن القول ان العلاقة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية علاقة استشارية رقابية تعاونية في آن واحد، وترتبط المؤسسات المحلية بالحكومة الاتحادية عن طريق مجلس الحكم المحلي، ولا يعد هذا المجلس اداة لفرض سياسات معينة نظراً للحريات التي كفلها الدستور الاتحادي للولايات الماليزية، وتصدر قرارات المجلس اما بالتراضي او بالتصويت، والحكم المحلي يستمد قوته من الخبرات والامكانيات المالية، والتي يمكن ان تستفيد منها بعض الاجهزة المحلية بتحقيق اهدافها ومشاريعها، ويتضح من ذلك ان العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في ماليزيا علاقة تعاون ورقابة في الوقت نفسه، فهي تتعاون إذ تستفيد الاجهزة المحلية من هذا المجلس الاستشاري وهي علاقة رقابية، ان وظيفة المجلس فضلاً عن كونه كياناً استشارياً، الا انه يؤكد على تناغم السياسات القومية(لظفي، ٢٠١١: ٢٨٣).

ويمكن ان نستخلص بناءً على ما تقدم بأن بنية النظام السياسي الماليزي بأنه نظام فريد من نوعه فهو يجمع بين الملكية الدستورية والديمقراطية البرلمانية، ويكون دور الملك فيه دور تشريفي رمزي، وتناط السلطة الفعلية بشأن القرارات السياسية لرئيس الحزب الفائز في الانتخابات، وتعد ماليزيا اتحاداً فدرالياً ونظام الحكومة الفدرالية نظام سياسي يوجد فيه السياسات المنفصلة ويسمح لكل ولاية بالمحافظة على شخصيتها الأساسية ووحدها.

## المبحث الثاني

### التنمية المستدامة التي حققتها ماليزيا من خلال تطبيق الحكم الرشيد

تعتبر التجربة الماليزية في التنمية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها، نظراً لأنها استطاعت النهوض من التخلف والتبعية الاقتصادية نهوضاً كبيراً في المجال الاقتصادي، حيث استطاعت التوفيق بين اتجاهين، وهما الاندماج في اقتصاديات العولمة من جهة مع الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيط والى اكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب آسيا، وبناءً على ذلك سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال عدة مطالب، يتحدث المطلب الأول عن التنمية الاقتصادية في المجتمع الماليزي، فيما يتحدث الثاني عن تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع الماليزي.

## المطلب الأول

### التنمية الاقتصادية في المجتمع الماليزي

كان الاقتصاد الماليزي قبل الاستقلال يعتمد على تصدير المواد الخام من القصدير والمطاط والتي كانت تشكل (٨٥%) من قيمة الصادرات الماليزية، وخلال السبعينيات تم تشجيع زراعة زيت النخيل، كما بدأ تشجيع الصناعات التي تعتمد على المواد الخام من الخارج إلا ان القصدير والمطاط كانا لا يزالان حتى عام ١٩٧٠ يشكلان نصف قيمة الصادرات الماليزية (Johh H. Prabble، ١١٢: ٢٠٠٠).

عملت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال على التركيز على تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الماليزي وذلك باتباع سياسات اقتصادية شكلت ركيزة أساسية لإعادة هيكلة المجتمع ومن ثم تحقيق التقدم التنموي الاجتماعي والاقتصادي بعد ان أصبحت مشكلة البطالة ونقص الأيدي العاملة الماهرة والاعتماد على العمالة الواحدة أكثر خطورة، تطلب العمل على إعادة بناء الاقتصاد بنحو يخدم جميع فئات الشعب (Johh H. Prabble، ١١٢: ٢٠٠٠).

قد تبنت الحكومة الماليزية في المدة (١٩٥٧-١٩٧٠) سياسة عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية لضرورات معينة كعملية صيانة الأمن وحقوق الملكية الشخصية، ولم تحاول ان تخفف من النفوذ الأجنبي في الاقتصاد الماليزي بل شجعت على قدوم مزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما لم تمس الوضع الاقتصادي للصينيين،

وقامت الحكومة الماليزية بإنشاء بنك بوميوترا عام (١٩٦٥)، وإنشاء مجلس تأمين الرعية عام (١٩٦٦)، من أجل تسهيل مشاركة الملايو في الحياة الاقتصادية إذ نما الاقتصاد الماليزي في مرحلة ما بعد الاستقلال (١٩٥٧-١٩٧٠) بنسبة (٦%) سنويا وتضاعف حجم الاقتصاد في الستينيات (صالح، ٢٠٠٣: ١٤٧).

كانت البطالة وعدم التوازن بين الاجناس المختلفة والتفاوت بين دخل سكان المدن وسكان القرى بمثابة مشاكل تطلب حلا، وعلى هذا الأساس اطلق (تون عبد الرزاق) خطة اقتصادية عنوانها (السياسة الاقتصادية الجديدة) شملت الكثير من الإجراءات، ويعد تون عبد الرزاق بطل التنمية إذ وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادية.

وتشكل المدة ما بين (١٩٧١-١٩٩٠) نهج السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا، ففي هذه المدة قدمت الحكومة الماليزية رؤية اقتصادية لعشرين عاما قادمة استهدفت تحقيق تقدم اقتصادي لجميع فئات الشعب من دون استثناء مع امتيازات خاصة لأبناء الملايو لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي إذ كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصين والهنود (Grouch، Harold، ٣٥: ٢٠٠٢)، والجدير بالإشارة ان الملايو المسلمين يعانون من تدني الحالة الاقتصادية في حين أنّ الصينيين مسيطرون على النواحي الاقتصادية ومستوى معيشتهم مرتفع مقارنة بالملايو، ونتيجة لانتهاج الدولة الماليزية بعد الاستقلال نهج الحرية الاقتصادية اصبح الملايو عاجزين عن تحقيق اي تقدم على الصعيد الاقتصادي وفي الوقت نفسه نمت مكاسب الصينيين

فكان ذلك معزراً للكراهية والحقد بين الملايو والصينيين واندلاع أحداث الشغب العرقية عام ١٩٦٩ عقب الانتخابات النيابية في ١٣ مايو عام ١٩٦٩ (أحمد، ٢٠٠٠: ٤) حيث ان احد ابرز الامثلة على تخلف الوضع الاقتصادي للملايا تظهر احصاءات عام ١٩٧٠ ان الملايو لم يكن لديهم اكثر من (٢,٤%) من حصص الملكية في الشركات، اما الصينيون فيملكون نحو (٣٣,٤%) والهنود نحو (١٠,٩%) وفي الوقت نفسه كان متوسط دخل الملايو ما يزال متخلفا بالنسبة للصينيين والهنود، اذا بلغ متوسط دخل العائلة الملايوية الشهري ١٧٢ دولارا، والعائلة الهندية بلغ ٣٠٤ دولارا، اما العائلة الصينية فبلغ متوسط دخلها ٣٩٤ دولارا، وكانت نسبة الفقر وسط الملايو (٦٥%) اما الهنود (٣٩%) والصينيون فكانت نسبة الفقر فيهم (٢٦%)، ولذا قدمت الحكومة الماليزية هذه السياسة الاقتصادية الجديدة لتقليل التفاوت بين العرقيات في ماليزيا (صالح، ٢٠٠٣: ٦٨)، ومن أبرز الأهداف التي سعت الى تحقيقها السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) هي:

١. تحقيق اعلى درجة من التكامل الوطني والوحدة في المجتمع الماليزي المتنوع عرقيا.
٢. إعادة تشكيل المجتمع وفق أسس مشاركة الجميع في القطاعات المختلفة وخاصة الاقتصاد بتوزيع مناسب بين فئات المجتمع لتقليل التفاوت الطبقي بين الأعراف والقضاء على الفقر والبطالة.
٣. إعادة هيكلة العمالة والبطالة وملكية اسهم الشركات وتشكيل المجموعات التجارية والصناعية الخاصة بالملايو.

ويمكن القول ان ماليزيا قد استطاعت عبر السياسة الاقتصادية الجديدة ان تزيد نصيب الملايو من المشاركة في ثروات البلاد من (٢,٤%) عام ١٩٧٠ الى ما يقارب من (٣٠%) من عام ١٩٩٠، وصاحب ذلك ارتفاع نسبة الملايو في المراكز المهنية في الطب والهندسة والمحاماة وغيرها من (٤,١%) عام ١٩٧٠ إلى (٢٩%) عام ١٩٩٠، بعد ان كانت اغلبية الملايو يعملون بالزراعة والصيد، وقد استطاعت الدولة عبر السياسة الاقتصادية الجديدة ارساء دعائم التنمية، فسعت هذه السياسة لتصحيح الخلل في القوة العاملة من اجل مشاركة الجميع لتعكس التركيبة السكانية العرقية في مختلف القطاعات (Grouch, Harold ، ٥٥: ٢٠٠٢).

وقد ادى تطبيق الحكومة الماليزية لسياستها الاقتصادية الى احداث تحول جوهري في اقتصاد البلاد الذي كان يقوم على التصدير لسلعتي المطاط والقصدير الى اقتصاد قائم على التصنيع في المقام الاول فلم يأت عام ١٩٩٧ حتى كانت (٨٠%) من الصادرات الماليزية تتكون من مواد مصنعة، وحققت ماليزيا نمواً اقتصادياً بمعدل (٨٠%) سنوياً كما تزايد نصيبها في التجارة الدولية حتى احتلت المرتبة الثالثة عشرة بين اكثر الدول تجارة في العالم (عوض، ٢٠٠٨: ٨).

سعت الحكومة الى تحسين أوضاع القطاع الصناعي، ومحاولة خلق مجتمع صناعي يساهم في توظيف أبناء الملايو، والقضاء على البطالة والقضاء على الفقر، وقد استطاعت الدولة تخفيض معدلات الفقر من (٤٩,٣%) عام ١٩٧٣ الى (١٦,٥%) عام ١٩٩٠، وهدفت الحكومة الماليزية من وراء تطبيق في السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) الى تأمين توزيع متساوي لحقوق الملكية في الشركات بين الأغلبية وهم الملايويون والاقلية وهم الصينيون، هذا وقد اقتضى تنفيذ هذه السياسة الجديدة عن التدخل الواسع للدولة في الاقتصاد حتى تستطيع من تمكين الملايو بتوسيع طبقتهم المتوسطة، وتحقيق التراكم الرأسمالي وخلق رأسمالية ملايوية وقد زادت ملكية الملايويين في الشركات إلى (٣٠%)، وظل تمكين الملايويين اقتصادياً هدفاً ثابتاً للسياسة الاقتصادية الماليزية بوصفها الية لإعادة هيكلة المجتمع الماليزي، وتحقيق عدالة توزيع الثروة والتي تتسم بوضع مختل في غير صالح الملايو اهل البلاد الاصليين، وقد اعادت الدولة هيكلة المجتمع اقتصادياً، وتحسين الوضع الاقتصادي للملايو عبر تبني حصص عرقية لصالح المالاي في المؤسسات التعليمية، والطلب من الشركات ان تعيد ملكيتها بما يسمح بملكية (٣٠%) على الاقل للمالاي، توفير درجة من التوافق بين الجماعات العرقية المختلفة، وتحقيق التجانس في اداء منظومة الحزب القائد الامنو والتي تجمع بين الابعاد السياسية والادارية والاقتصادية(عبد الواحد،٢٠٠٢: ١٣٠).

هدفت الخطة الخمسية (١٩٧١-١٩٧٥) وهي الاولى في عهد (تون عبد الرزاق) إلى تحقيق توازن واقعي بين تطور أوضاع القطاع العام وبين التقدم الاقتصادي للبلاد كما تم تأسيس هيئة النفط الوطنية بتروناس، لتكون جانباً مهماً من جوانب دعم وتطور الاقتصاد الماليزي، والجدير بالذكر ان الخطة الاقتصادية (١٩٨١ - ١٩٨٥) والتي اعترضتها وافشلتها الازمة الاقتصادية التي بدأت مع العام ١٩٨١ وتفاقت وبرزت على سطح الاحداث عام ١٩٨٥ وواجهت الحكومة الازمة وحددت اسبابها وابعادها ومن ثم قامت بعمل مجموعة من الاصلاحات والتعديلات في كافة القطاعات الاقتصادية تضمنتها الخطة الاقتصادية (١٩٨٦-١٩٩٠). (أمين، ٢٠٠٩: ١٣٤).

يمكن القول ان الدولة الماليزية قد توصلت عبر هذه السياسة الى ارساء دعائم التنمية الاقتصادية والاصلاح الاقتصادي وهذا بدوره انعكس على عموم العرقيات المجتمع الماليزي للاستفادة من هذه السياسة، ولهذه السياسة دور كبير في تقليص الفجوة الاقتصادية بين الملايويين من جانب والصينيين والهنود من جانب اخر عبر توزيع المكاسب بين هذه المجموعات العرقية لمصلحة الملايويين وهذا لا يعني ان كل المكاسب اتجهت للملايويين وانما الكل استفاد من هذه السياسة ولكن بدرجات متفاوتة، فان اطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة نقطة تحول في تاريخ السياسة الاقتصادية الماليزية اذا كدت NEP على أهمية تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية متابعة لهذا النمو الاقتصادي وسيلة لخلق الانسجام في الأمة الماليزية

وكان الهدف الرئيسي من هذه السياسة تحقيق الوحدة عبر القضاء على الفقر ورفع مستويات الدخل وزيادة فرص العمل لجميع المواطنين وإعادة هيكلة المجتمع لتصحيح الاختلالات الاقتصادية، ولقد أسفرت هذه السياسة عن نتائج ايجابية في عقد السبعينيات اذ حقق الاقتصاد الماليزي نمواً بلغ في المتوسط نحو (٨%)، في حين ظلت معدلات التضخم في حدود (٥%) سنوياً (فاضل، ٢٠٠٧: ٧٩).

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٩٠ بادر مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا (١٩٨١-٢٠٠٣)، الى استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية الوطنية (١٩٩١-٢٠٠٠)، وتمثلت تلك السياسة في تنشيط عمليات النمو الصناعي، والتحول من الصناعات الهادفة الى الاحلال محل الواردات الى الصناعات الموجهة نحو التصدير، وتحديث البنية الاساسية، وتحقيق مزيد من التفاعل مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية وخاصة تجمع دول الاسيان، وجاءت هذه السياسة في اطار التوجه الطموح الذي وضعه (مهاتير محمد) عبر افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في ٢٨ فبراير ١٩٩١ تحت شعار (رؤية ٢٠٢٠)، والتي تهدف الى الانتقال بماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك قدم مهاتير محمد تصور بشأن استراتيجية التنمية في ماليزيا في رؤية (٢٠٢٠) حدد بموجبه عناصر استراتيجية التنمية في اربع نقاط (الجوجري، ٢٠٠٧: ١١١):

١. الوطنية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الاعراق من اجل الالتقاء حول وعي واحد بالعيش المشترك.

٢. تقديم إنموذج للتنمية الرأسمالية بتشجيع المشروعات الخاصة، ومن ثم السعي الى جذب الاستثمار الاجنبي، والاتجاه الى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات، والعمل على التحرك شرقاً والاستفادة من الخبرات اليابانية ايضاً.

٣. الاهتمام بدور الاسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا، والوصول الى صياغة لتحقيق المواءمة بين القيم الاسلامية الاصلية والحدثة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية اسلامية متطورة ومتقدمة.

٤. التركيز على الدور القوي لتدخل الدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني من وجهة النظر الماليزية انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعني تحول دور الدولة لتكون دولة رشيدة قادرة على التخطيط وارتباط ذلك بمفهوم الدولة التنموية، وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية الاقتصادية (Official yearbook، ٤٤: ١٩٨١).

أما سياسة الرؤية الوطنية والتي بدأت بين عامي (٢٠٠١-٢٠١١) فهي خطة عشرية قسمت إلى خطتين خمسينتين وقد تابعت الخطوط العامة للتنمية كالخطط السابقة لها، ولكنها أعطت اهتماما اكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي وقد تم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد، وركزت السياسة الاقتصادية الماليزية في الخطة (٢٠٠٦-٢٠١٠) على تطوير القيمة المضافة في قطاعات الصناعات والخدمات والزراعة اذ تم تحديد معدل النمو السنوي (٦,٧%) سنويا لقطاع الصناعة،

والتحول إلى الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية والمكون المعرفي الأكبر والتي تمكن من قيمة مضافة أعلى في مختلف الصناعات الخاصة خاصة الصناعات الكهربية والإلكترونية والبتروكيمياوية وتشكل التكنولوجيا والابتكار عنصر القيادة الرئيسي في عنصر القطاع الصناعي الماليزي مما يسهم في زيادة الإصدارات وفرص العمل، وتستهدف هذه السياسة إلى نمو قطاع الزراعة بنسبة (٥%) سنوياً (www-asianews. Yahoo. Com).

وتمكن الاقتصاد الماليزي عبر سياسة التنمية الوطنية من تحقيق معدل نمو سنوي بلغ (٩,٢%)، خلال المدة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٧، وهو معدل فاق معدل النمو في عقدي السبعينات والثمانينات، وقد صاحب عملية النمو انخفاض بمعدل التضخم وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستويات الفقر الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في ماليزيا، فقد ازداد متوسط الناتج القومي للفرد من ٦٨٠ دولار عام ١٩٧٤ إلى ٣٤٤٠ دولار عام ١٩٩٥، أي ارتفع بنسبة (٥٠٠%)، فضلا عن معدل التضخم فيها لا يزيد عن (٤-٣%) (سليم، ٢٠١٢: ١١٦).

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا إلى اختيار الشرق كاتموذج يحتذى به ولا سيما اليابان وكوريا الجنوبية كمحطة استراتيجية في خططها الاقتصادية التنموية من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩١، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة عبر الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل واتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة ومتميزة في الوقت نفسه، ووضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية والآسيوية في كافة المجالات عبر جعل اليابان بمثابة الـاب الروحي لدول جنوب شرق آسيا (لطي، ٢٠١٣: ١٢٣).

وعليه يمكن القول، ان تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية لم تأت من فراغ بقدر ما هي نتاج جهد القيادة الماليزية، اذ اليابانيون شعب يحرص على تبني وحماية قيم العمل بصورها المختلفة، ولذا كانت المصالح مشتركة من ماليزيا واليابان، وقد وجدت ماليزيا فرصة لاستغلال الايدي العاملة الرخيصة فيما كانت تهدف ماليزيا للحصول على موطن قدم في تحقيق نقله صناعية على المدى الطويل وتجسد ذلك بفضل سياسة (مهاتير محمد) الذي استطاع ان يقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت الخلط بين التطورات العصرية والقيم الاسلامية الشاملة مع رفض التبعية للمفاهيم الغربية التي لا تتماشى مع خصوصية المجتمع الماليزي والاحتفاظ بالخصوصية الماليزية(لطي، ٢٠١٣: ٢٧٩).

ويقول (مهاتير محمد) بهذا الصدد "بموجب سياسة التنمية الوطنية، سنتمسك بإيثار الملايويين في القطاع المهني لكنهم ان لم يقدروا على الانتفاع من الفرص المتاحة لهم يصبح من حق غير الملايويين الانتفاع من تلك الفرص كما أضفنا مزيدا من المرونة على شرط مشاركة السكان الاصليين بنسبة ٣٠%"(مهاتير، ٢٠١٤: ٢٦٦).

وسياسة التنمية الوطنية لا تختلف كثيرا عن السياسة الاقتصادية الجديدة، ويمكن ان تعد استمرارا لها، وحرصت الحكومة فيها على تقليل الحصص التي خصصتها للملايويين وان كانت لاتزال تحرص على توزيع الموارد لصالحهم، وحصل الملايويين على (٥٦%) من الوظائف الجديدة التي نشأتها الحكومة في المدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ وهي تساوي (١،٣) مليون وظيفة، بالإضافة إلى حرص الخطة على تقليل والقضاء على الفقر واستفادة الجميع بنحو عادل من فوائد التنمية مما يحقق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي(عبد العزيز، ٢٠٠٢: ٨٥).

يكن الهدف من سياسة التنمية الوطنية بالقضاء على الفقر واعداد بناء المجتمع الماليزي بنحو متواصل واستفادة جميع الاعراق بنحو عادل من فوائد التنمية الاقتصادية بما يحقق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي وسعت الى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وبين العدالة الاجتماعية والى ايجاد مجتمع متطور يلتزم افراده بالقيم الدينية والاجتماعية النبيلة ويتمتعون بمشاعر وطنية عميقة، واهتمت هذه الساسة بتحقيق التنمية البشرية بما في ذلك ايجاد قوة عاملة منضبطة ومنتجة، وسعت الى جعل العلوم والتكنولوجيا عنصرا مهما في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وفي بناء مجتمع صناعي حديث(صالح، ٢٠٠٢: ٧٠) ولقد عنى مهاتير محمد بتطوير سوق الأوراق المالية كي يكون مساهمة مهمة في مجال التطور الاقتصادي لماليزية وبعد مرور عقد واحد من تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء في ماليزيا اصبح سوق الأوراق المالية الماليزية الأكبر في جنوب شرق أسيا والخامس عشر على المستوى العالمي بمقياس رأسمال السوق(Edmndteren cegomez، ٢٠٠٢ ، p١٦٣).

يمكن القول، ان (رؤية ٢٠٢٠) قد ضمت الخطوط والرؤى الاستراتيجية الرئيسية للنهوض بماليزيا في كافة المجالات، فهي خطة مستقبلية طموحة لوضع ماليزيا في مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وقد عملت القيادة الماليزية وعلى راسها (مهاتير محمد) بفعالية وبحزم حتى اطلق البعض على أسلوب قيادته وصف (الدكتاتورية الإيجابية)

لاحتفاظها بالعدل واتخاذ القرارات من دون تردد مع محاسبة المقصر، واهتمامه واعترافه بمن هم معه وخلق اسس نجاح القيادة وعدم تهميش دورهم(شبيب، ٢٠٠٥: ٢٣٥)، حيث تم الشروع في هذه الخطة الجديدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) بمجرد انتهاء الخطة السابقة (١٩٧٠-١٩٩٠)، لتحقيق استقرار ماليزيا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والدولي عبر دخولها في منظمة الاسيان التي تهدف إلى تحقيق الحياد والأمن والسلام لشعوب المنطقة، وحققت ماليزيا أهداف الخطة السابقة مما مهد لها الطريق إلى المضي قدما لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التقدم بكافة المجالات والوصول لمصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠١٠(دراسات ابن خلدون، ٢٠٠٣: ١٢٢).

وجدير بالقول، ان ماليزيا تسعى عبر هذه الخطة إلى تكثيف النشاط الصناعي على أراضيها إذ يستهلك كل المواد الخام التي تنتجها، واستيراد المواد الأولية لتدخل ضمن الدورة الصناعية بها، وهذا يؤدي الى توافر فرص عمل في ماليزيا من اجل تلبية حاجة النشاط الاقتصادي وهذا يعني ارتفاع نصيب الفرد الماليزي من الدخل لتحقيق ماليزيا بالمعدل (٧,٢%) تقريبا كمعدل نمو للنتائج القومي الإجمالي وذلك في نهاية الخطة في عام ٢٠٢٠، ويمكن القول ان خطة ٢٠٢٠ تتميز بانها طموحة وواقعية واهدافها ليست مستحيلة وغير صعبة التحقيق اذ سارت على وتيرة واحدة منذ بداية الخطة الأولى في عام ١٩٧٠ مع استثناء ازمتي عام ١٩٨٥ و ١٩٩٧ وهي ازمة منطقة جنوب شرق أسيا الاقتصادي وأزمة العملات المحلية في هذه الدول على التوالي، ولكن الحكومة الماليزية تجاوزت الأزمات مما أوهلها لتحقيق أهداف خطة ٢٠٢٠(امين، ٢٠٠٦: ١٨٧).

وعليه يمكن القول ان الاختلاف الاساسي بين سياسة التنمية الوطنية وبين السياسة الاقتصادية الجديدة يتمثل في تراجع التركيز على تشكيل المجتمع اجتماعياً واقتصادياً على اساس عرقي لصالح هدف تحقيق الوحدة الوطنية، اذ تم اعطاء الاولوية في هذه السياسة لاعتبارات النمو والتنمية والتوازن مع عدم التخلي عن تحسين الوضع المادي.

## المطلب الثاني

### التنمية الاجتماعية في المجتمع الماليزي

من أجل معرفة اهم مؤشرات التجربة الماليزية من تطبيق الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاجتماعية، ومعرفة مدى نجاح الدولة الماليزية في ادارة المجتمع متعدد الاعراق، وتحقيق السلام والوئام والتعايش السلمي بين الاعراق، لذا لا بد من معرفة اهم السياسات الاجتماعية المتبعة من قبل الدولة الماليزية، وفي ضوء ذلك سوف اتناول في هذا المطلب توضيح سياسات التعليم في ماليزيا، ومن ثم سياسات الرفاهية الاجتماعية:

## الفرع الأول

### سياسات التعليم في ماليزيا (٢٠٠٢ - ٢٠١٨)

حاز قطاع التعليم في ماليزيا اهمية كبيرة واهتماما واسعا بعد نيل الاستقلال عام ١٩٥٧، آنذاك وقد ادرك القادة الماليزيون حاجة المواطنين الى نظام تعليم جديد بدلا من نظام التعليم الاستعماري، وعليه شكل (تون عبد الرزاق) أول وزير للتعليم عقب الاستقلال لجنة ضمت في عضويتها عدداً من الخبراء الوطنيين والأجانب من اجل إقامة نظاماً للتعليم الوطني يستطيع دفع التنمية بأنواعها المختلفة مع التأكيد على أن لغة المالاي هي اللغة الوطنية والأساسية للتعليم، وقد نص تقرير اللجنة على إعداد المناهج بطريقة تعكس التعدد العرقي للدولة مع ضرورة استعمال اللغة المالاوية كلغة للمناهج والمدارس الوطنية وتدرس معها اللغة الإنكليزية، وحظيت هذه التوصيات بالقبول من قبل اغلبه السكان ماعدا الصينيون اذ طالبوا الحكومة باستعمال لغات مختلفة في الامتحانات الوطنية(صالح،٢٠٠٨: ١٠٥).

جرى في التقرير الذي قدمته اللجنة آنذاك عام ١٩٦٠ في اطار جهود الدولة لمراجعة سياسة التعليم من اجل تخطي الفجوة الاقتصادية - الاجتماعية بين الاجناس في ماليزيا، إذ تمت التوصية بتغيير المدارس المركزية إلى مدارس وطنية ابتدائية وإنشاء نوع وطني من المدارس الابتدائية وتكون لغة التدريس في المدارس الوطنية هي لغة المالاي، ومن التطورات التي طرأت على سياسة التعليم في ماليزيا تلك التي حدثت في أثناء تولي(مهاتير محمد) وزارة التعليم منذ عام ١٩٧٤، إذ رأى مهاتير محمد ان التنمية الاقتصادية هي جزء من التنمية الحضارية بمفهومها، الشامل لذلك اهتم بالبعد الثقافي والتعليمي للتنمية إذ تحدثت في كتابه (معضلة الملايو) الصادر عام ١٩٧٠ عن ضرورة ربط التعليم بالعمل وشرح كيفية ان طبيعة العمل تغيرت من الموجة الصناعية إلى الموجة التكنولوجية والمعلوماتية(الجوهري، ٢٠١٠: ١٥٨).

ويعد تقرير (مهاتير محمد) الذي صدر عام ١٩٧٩ من التقارير المهمة التي هدفت لترسيخ مجموعة من الأسس وهي تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد الاثنيات وتأكيد الشعور الوطني وتوفير المهارات التي يحتاجها سوق العمل في مجال التنمية الوطنية، كما أوصى التقرير باستمرار لغة البهاسا الملاوية كوسيلة للتعليم الأساسية في المدارس الابتدائية

مع الحفاظ على ثلاث أنواع من المدارس وهي: المدارس الوطنية والمدارس الابتدائية الوطنية، والنوع الوطني من المدارس الابتدائية على ان تكون البهاسا المالوية لغة التعليم الأساسية فيها، وقد اتجهت هذه اللائحة إلى جعل نظام التعليم يتماشى مع احتياجات عصر العولمة عبر تطوير نظام تعليمي كما يمكن الماليزيين في اكتساب المعرفة الملائمة التي تمكنهم من تحقيق مستوى متقدم من الإنجاز الإسلامي مع الحفاظ على القيم الأخلاقية(صالح، ٢٠٠٨: ١٠٥).

تعد وثيقة التربية والتعليم لعام ١٩٩٥ احدى خطط ماليزيا التربوية والتعليمية فهي لا تتضمن أشياء جديدة بل تثبت الخطط القديمة وتعمل على تعزيز وتنشيط خطط التربية والتعليم من اجل مواكبة متطلبات العصر ولعل اهم ما أكدت عليه هذه الوثيقة تحقيق نوعية التعليم وفق المعايير العالمية ووفق طموحات ٢٠٢٠، فلسفة التعليم الوطني تكون مبدأ اساسياً ينطلق منها قوانين وإجراءات التربية والتعليم، وكذلك تؤكد هذه السياسة على ان يكون منهج التربية والتعليم قبل بلوغ أعمار المدرسة أي في مرحلة الطفولة منضماً ذلك في خطط الحكومة الاستراتيجية في التربية الوطنية، ومراقبة جميع المؤسسات التعليمية الأهلية، بإيجاد مجلس تقييم الاعتماد الاكاديمي من اجل مراعاة الجودة في مؤسسات التعليم الأهلي وضمان تطبيق أهداف الدولة المضمونة في سياسات التربية والتعليم الوطنية(صالح، ٢٠٠٨: ١٠٤).

وقد تقلد رؤساء وزراء ماليزيا الستة باستثناء (تنكو عبد الرحمن) منصب وزير التعليم، فكان (عبد الرزاق حسين) وزيراً للتعليم قبل الاستقلال من عام (١٩٥٦ - ١٩٥٧)، ثم (حسين بن عون) كان وزيراً للتعليم من عام (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ثم الدكتور (مهاتير محمد) كان وزيراً للتعليم من عام (١٩٧٤ - ١٩٧٨) ثم (عبد الله احمد بدوي) الذي كان وزيراً للتعليم من عام (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ثم الرئيس الحالي (محمد نجيب عبد الرزاق) قد عين وزيراً للتربية من عام (١٩٩٥ - ١٩٩٩) ومن ذلك يتبين ان الزعماء الذين قادوا ماليزيا ترأسوا اهم وزارة الا وهي وزارة التربية والتعليم مما كان له اثر ايجابي في دفع التعليم نحو الامام: (kementerian pelajaran Malaysia، ٢٠٠٧، ٠).

وتمحورت رؤية (مهاتير محمد) حول التعليم بالتأكيد على اهمية التعليم للإنسان يمكنه من تحقيق اشياء كثيرة وبذلك يرتقي بذاته ويؤدي الى الحراك الاجتماعي، والتعليم عنده ليس مجرد معلومات وانما وسيلة للتفكير المنطقي لحل المشكلات ومواجهة التحديات، ويعد التعليم الاستثمار الحقيقي للدولة لحفظ قيم المجتمع، فلا علم بدون اخلاق ولا تصلح الاخلاق بدون علم، ويبين (مهاتير محمد) دور الاسرة بوصفها المرحلة الاولى للتعليم وشدد على الترابط الاسري، بالإضافة الى تأكيده على اهمية النظام وعلى وجود وحدات تعليمية لكي يفرق الافراد بين السلوك الصحيح والخاطئ ومحاربة اللا نظام لان الفوضى لا تحقق مجتمعا مستقرا (Mahathir Mohamed، ١٠٥: ٢٠٠٥).

اما (عبد الله بدوي) فقد اعطى رؤية شاملة لأهمية ونوع التعليم الذي تحتاجه ماليزيا، وهو الذي يلبي احتياجات الدولة نابعاً من خبرة محلية ومستفيداً من خبرات الآخرين، كما ركز على زيادة تأصيل الروابط وتمتينها بين اعراق ماليزيا لبناء قومية ماليزية موحدة، وقد رفض (عبدالله بدوي) تقسيم الفصول الدراسية على اساس العرق وانما التقسيم يراه على اساس المواد الدراسية، وقد حث على الاهتمام بالقيم الاخلاقية والمعنوية والقيم الاسلامية في اطار مشروع الاسلام الحضاري، لكافة اعراق الشعب الماليزي مع التمسك باللغة المحلية الى جانب اللغة الانكليزية وتطوير المناهج وفق رؤية معاصرة (صالح، ٢٠٠٨: ٩٨-٩٩).

ويمكن اجمال اهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية والنتائج التي حققتها هذه السياسات كالآتي:

١- حرصت الحكومة الماليزية على تقديم خدمات التعليم منذ استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ بشكل مجاني وبلغ حجم الانفاق على التعليم بحدود (٦,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي و(٢٥,٢%) من إجمالي الأنفاق الحكومي للدولة، وتوزع هذا الأنفاق بنسبة (٣٦%) على التعليم الابتدائي و ٢٢% على التعليم الثانوي و(٢٦%) على التعليم العالي، نظرا لتزايد اهمية التعليم والتدريب ماليزيا بموجب الخطة التاسعة لماليزيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) فقد خصصت الحكومة.

٢- مبلغ قدره (٤,٣) مليار رنجت ماليزي اي نحو (٢١%) من مجموع الميزانية السنوية للأنفاق على التطوير والتعليم، وقد بلغ معدل نمو الامية لدى البالغين (٨٨,٧) ، اذ حققت ماليزيا درجة عالية من درجات القضاء على الامية وهو امر متميز بين الدول النامية بما في ذلك الدول المجاورة لها مثل إندونيسيا، فبلغ عدد من يعرفون القراءة والكتابة عام ٢٠١٠ حوالي (٩٣,١%) من جملة السكان مقارنة بحوالي (٥٣%) عام ١٩٧٠ (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣: ١٩٥).

٣- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)، اذ اهتمت الحكومة بالتعليم ما قبل المدرسة وعدته جزءا من النظام الاتحادي للتعليم واشترطت ان تكون جميع دور رياض الاطفال مسجلة لدى وزارة التربية والزممت تلك الدور تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من قبل الوزارة وهو المنهج الذي يتضمن خطوط عريضة وتوجهات تتعلق بالزامية تعليم اللغة المالوية اللغة الرسمية للبلاد إلى جانب اللغة الإنكليزية واللغات الأخرى كالصينية والهندية والتاميلية إضافة إلى التوجيه المعنوي والاجتماعي وتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين (www.Islam online. net).

٤- الاهتمام بالتعليم الابتدائي: اذ تبدأ المرحلة الابتدائية من سن السادسة وتمتد ست سنوات وبحكم تعدد الأعراق وتوسع احتياجات ومتطلبات البلد لمجالات خدمات شتى مع اختلاف ميول الطلبة في المواد او المجالات المفضلة لديهم وتفاوت في القدرة على استيعاب الدراسة، اذ نجد نوعين من المدارس، المدارس الوطنية والمدارس الصينية التي تدرس لغة المندرين وهي من اللغات الصينية ومدارس القومية التاميلية وهي من اللغات الهندية ومدارس لذوي الاحتياجات الخاصة ويحوز الطالب الشهادة الابتدائية بعد إكمال دراسته في هذه المرحلة التعليمية(البصري،٢٠٠٥: ١١٢).

أما في المرحلة الإعدادية فهي موحدة ولا يجد الطالب فيها تنوعا ويحوز الطالب على الشهادة الإعدادية بعد إكمال هذه المرحلة، ثم تأتي المرحلة الثانوية متنوعة من اجل فتح بداية للأقسام والتخصصات أمام الطلبة وتبني المواهب والقدرات، ففي بعض هذه المرحلة نجد المدارس العادية جنبا إلى جنب مع المدارس الفنية أو المدارس المهنية والمدارس للتنمية والتربية الرياضية والمدارس الدينية ويتخرج الطالب من هذه المرحلة بالشهادة الثانوية الفنية او الشهادة الثانوية المهنية ثم المرحلة الثانوية العالية فيها اربع أنواع وهي التمهيدية الجامعية، والسنة السادسة الثانوية، وبوليتكنك (المعاهد الفنية) والمعاهد العليا ويتخرج الطالب من هذه المرحلة شهادة التعليم العالي الماليزية(مظهر، ١٩٨٦: ٥٤).

٥- سعت ماليزيا نحو إقامة مجتمع تكنولوجي عن طريق إقرار مجموعة من الإجراءات منها التأكيد على محور أمية الحاسب الآلي أي نشر تعليم الحاسوب الآلي في جميع المستويات والاهتمام بنشر الانترنت والوسائط المتعددة، تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية (Smart Schools) ، بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس عالم الحوسبة الحقيقي ومؤسسه تفعيل البحوث في المجالات ذات الأولوية لإدارة المشاريع البحثية وكلا المؤسستين هما مؤسستين حكومية لتشجيع البحوث والتطوير داخل البلاد، اذ قامت مؤسسة عالم الحوسبة الحقيقي (RWC) باعتماد مراجع بحوث خاصة في مجالات مختلفة منها الأنظمة الذكية، والتعرف على الصور الساكنة والفيديوية وتطبيقات معلوماتية امنه، وبرنامج البحوث في مجال الروبوت والتجهيزات الصناعية المحسوبة(الحسيني،٢٠١٠: ٣٧٥).

٦- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد: تضع الحكومة الماليزية العديد من البرامج لتطوير التعليم العالي الجامعي، وتتجه الجامعات الى اتباع المعايير العالمية في التدريس، وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية واقامة العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والعالمية اذ يتجه النظام التعليمي للانفتاح بنحو خاص على النظم التعليمية البريطانية والأمريكية مع التوسع باستخدام اللغة الإنكليزية، وتعمل الجامعات والمعاهد العليا بتركيز على التعليم العالي الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة، ويحدد المجلس القومي للإجازة الإرشادات للتعليم الجامعي العام والخاص، وسياسات إجازة معادلة الشهادات الجامعية وتقديم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية) (<http://www.malaypedia.com> study).

## الفرع الثاني

### سياسات الرفاهية الاجتماعية

سنتطرق في هذا الفرع الى اهم السياسات التي اتبعتها الحكومة الماليزية تحقيق رفاهية الشعب الماليزي وهي كالآتي:

#### اولاً: القضاء على الفقر

يمكن القول ان من أولى مهام الحكومة الماليزية بعد استقلالها عام ١٩٥٧ هو الاهتمام بالقضاء على الفقر، وتعد تجربة ماليزيا في هذا المجال عظيمة إذ اثبتت كذب الادعاء بأن الإسلام يؤدي الى الفقر والتخلف والجهل، كما انها ليس دولة تعتمد فقط على مواردها الطبيعية في نجاحها وإنما على جهود الشعب، كما إنها حققت بهذه التجربة المساواة بين الأعراق المختلفة وأصحاب الأديان المختلفة (Malaysia themalcing fahation، P٣٣).

وجدير بالإشارة إلى القول ان هدف القضاء على الفقر بغض النظر عن أعراق الماليزيين ودياناتهم وثقافتهم اصبح هدفاً مستمراً للسياسات الاقتصادية الماليزية، ففي عام ١٩٧٠ سنت السياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا سياسات البوميوترا وذلك استجابة لأعمال الشغب العرقية التي هزت البلاد عام ١٩٦٩ والتي كان احد اسبابها عدم المساواة الاقتصادية اذ يمتلك الصينيون الثروة

وباقى الأعراف يعيشون في حالة فقر، لذلك سعت تلك السياسة الاقتصادية الجديدة إلى إعادة بناء المجتمع للحد من الفوارق العرقية واستخدمت حصصاً نسبية لدخول الجامعات والمدارس والمنح الدراسية وامتلاك الأعمال (إزابيل أوريغون، ٢٠٠٧: ٣٤)، وقد سارت الحكومة الماليزية بالقضاء على الفقر عبر فلسفة وسياسة لمواجهة الفقر وهي كالاتي (درج، ٢٠١٦: ٦٨):

١. برامج دعم الفقراء: نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياستها لمواجهة الفقر برامج عديدة أبرزها ما يلي:

أ. برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء وترميم بعضها، وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

ب. برنامج أمانة أسهم البومبيوترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء للسكان الأصليين (البومبيوترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

ج. برنامج امانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعه من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الاسر الاشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الاعمال الصغيرة.

د. منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسر، مثل تقديم اعانة شهرية تتراوح ما بين (١٣٠ - ٢٦٠) دولاراً شهرية، لمن يعيل أسرة وهو غير قادر على العمل لسبب أو لآخر

ه. تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الاسيوية في عام ١٩٩٧ (تحدد اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة سنويا الى جانب اعتمادات مالية اخرى تدعم مشروعات اجتماعية موجهه لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء).

و. توفير مرافق البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات، المدارس، الخدمات الصحية، الكهرباء ونجحت في توسيع قاعدة الخدمات الاساسية في المناطق السكنية الفقيرة في اطار استراتيجية ٢٠٢٠.

ز. دعم أكثر الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة كما وأتاحت فرصاً للقطاع الخاص في فتح مراكز صحية وعيادات خاصة وركزت الحكومة الماليزية على العمل الصحي في الريف في المناطق النائية وتقديم خدمات مجانية في رعاية الصحة للحوامل والاطفال .

ح. القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل اقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي والمساهمة في دعم قاعدة خدمات التعليم و تشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في المدارس.

٢. **انموذج في معالجة الفقر:** لقد شرعت الحكومة الماليزية وقياداتها الوطنية الى معالجة الفقر المستشري في البلاد، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان الفقر من العقبات الاولى التي يجب تخطيها، ولمعرفة استراتيجيات الحكومة بهذا الصدد سوف نتعرف على قرية شنكال وهي من ابرز القرى التي كافحت الحكومة فيها الفقر، اذ تقع على بعد (٢٠) كم من مدينة كوتابارو (عاصمة ولاية كنتان) التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة الماليزية كما تشارك الحدود من جهة الشمال مع تايلاند، ويبلغ عدد سكان القرية حوالي (٢٢٣٠ نسمة) (٧٠%) منهم يعمل في زراعة المطاط والبساتين التجارية و ١٠% يعمل في مرافق حكومية مختلفة و (١٠%) لديهم أعمال عائلية صغيرة و (٢%) يعملون في القطاع الخاص و (٨%) عاطلون عن العمل، أما من ناحية التوزيع العمري للسكان فيبلغ (٤٩٧) شخص تصل أعمارهم الى ٤٥ سنة وأكثر، والذين تتراوح أعمارهم من (١٧ - ٤٤) عاما حوالي (٨١٠ شخص) والذين تتراوح اعمارهم من (١٦ - ٢١) عاما حوالي (٢٨٦ شخص) اما الذين تقدر اعمارهم اقل من (٢١) سنة منهم فهم حوالي (٦٤٠) شخص يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة (٦) افراد

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة ان النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي تنعكس ايجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات في الغذاء والعلاج والتعليم والامن، ويكون الفقراء والعاطلين عن العمل مستفيدين من النمو الاقتصادي(العسكري، ٢٠١٢: <http://www.alwasatnewa.com>).

فمنذ السبعينيات والدولة الماليزية تواجه المزيد من الجهود لكي تقضي على الفقر المدقع، وقد استطاعت ماليزيا في اربعة عقود (١٩٧٠-٢٠١٢)، تخفيض معدل الفقر من (٥٢,٤%) إلى (٧,١%)، وهذا يعني ان عدد الاسر الفقيرة تتناقص في الإلفية الثالثة، وإمكانية القضاء على الفقر المدقع(تقرير البنك الدولي: [www.data.albankaldwli.org-country/Malaysi](http://www.data.albankaldwli.org-country/Malaysi)).

واخذت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، إذ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي ٦٥٨ دولار في الشهر، تأخذ الضريبة بنظر الاعتبار اقساط التامين الصحي ونسبة عدد الأطفال ونفقات تعليم المعوقين من الاطفال، ومساهمة صندوق التامين الاجباري، بالإضافة الى تشجيع الدولة المواطنين المسلمين لدفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض سبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل(العسكري، ٢٠١٢: [www.alwasatnewa.com](http://www.alwasatnewa.com)).

وبما ان جهود القضاء على الفقر بغض النظر عن الانتماء العرقي يستلزم اولا القضاء على التمايز في الاقتصاد الاجتماعي للبلاد، وهذا بدوره يكفل اتباع احتياجات كل المواطنين بما يكفل قوة اساس الاقتصاد الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار والتجانس، ويتطلب تنفيذ مكافحة الفقر الوقوف التفصيلي على الفئة الفقيرة المستهدفة، لذا قامت الحكومة الماليزية بناء على ذلك بمراجعة خط فقر الدخل واخذت في اعتبارها التغير الحاصل في هيكل الاسعار وانماط الاستهلاك ومستوى المعيشة منذ عام ١٩٧٧ اذ ادخل هذا الخط لتحديده ولتحديد من هم دونه ومن هم ليس كذلك في ظل خط الفقر وبناء على خط الفقراء الجديد فإن معدل الفقر العام بلغ (٥,٧%) والفقر المطلق (١,٢%) وعملت الحكومة على تخفيض الخط الأول إلى (٢,٨%) والقضاء على الفقر المطلق في ٢٠١٠ (أيوب، ٢٠٠٥: ١٣٢).

و بناء لما تقدم يمكن القول أن لبرامج واستراتيجيات القضاء على الفقر عدة جوانب لعل من اهمها دفع النمو الاقتصادي السريع لتوليد فرص العمل والتشغيل خاصة أمام الفقراء وتحسين وصول الفقراء إلى التعليم واكتساب المهارات وبناء الثقة في النفس، لتمكينهم من الحصول على فرص عمل في الوظائف ذات الاجر الاعلى، وتحسين فرص وصول الأسر الفقيرة لتسهيلات الحياة كالسكن والمياه النقية او الصرف الصحي والكهرباء والخدمات الطبية والصحية، والمدارس او المستشفيات والطرق والنقل، دعم المساعدات الفنية، وكذلك تستمر الحكومة في تقديم مساعدات مباشرة لكبار السن والعجزة والمعوزين.

## ثانياً: الصحة

تمثل السياسة الصحية بعداً مهماً من أبعاد السياسات الاجتماعية اذ ان تحقيق هدف التنمية في أي مجتمع لابد ان يستند إلى مجتمع يتسم أفراده بمستوى صحي مرتفع ووعي صحي ومناقشة السياسة الصحية في أي دولة يثير عدد القضايا بالعمل من أهمها ان الرعاية الصحية تمثل جزءاً من الخدمات العامة التي يجب على أي دولة ان تقدمها للمواطنين مثلها في ذلك مثل الدفاع والتعليم والبحث العلمي، كما تعكس السياسة الصحية في أي دولة العديد من العوامل مثل مستوى التعليم، معدل الفقر، سياسات التغذية والبرامج الوقائية التي تهدف إلى حماية الصحة العامة، كما ان السياسة الصحية في الدول تتأثر بمحددات داخلية رسمية (وزارة الصحة) أو غير رسمية (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) وتتأثر بمحددات خارجية (المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات)، ومما لا شك فيه ان احد المتطلبات الرئيسية لفهم رؤية ٢٠٢٠ هو وجود مجتمع لا يتمتع بمستويات عالية من الصحة فحسب ولكن ايضاً على درجة من الوعي الصحي (Ahmed Sarji، ٤٤: ٢٠٠٤).

هذا وقد اتجهت الحكومة الماليزية لحشد كل الجهود ومن اجل التنمية الاجتماعية سواء أكان ذلك عن طريق التعاون مع المؤسسات العاملة في المجال الصحي، ام التعاون مع القطاع الخاص والجمعيات الاهلية، وبالإضافة الى وجود وزارة خدمات الرفاهية الاجتماعية العامة التي تقوم بدورها في مجال الصحة، يأتي التركيز على السياسات الصحية في ماليزيا بعد التعليم، والاسكان في اطار الخدمات الاجتماعية على التوالي (شادية فتحي، ٢٠٠٥، ٢٣٥).

وعند الحديث عن التنمية الصحية في ماليزيا نرى ان استثمار ماليزيا في الصحة يمثل عنصرا مركزيا في استراتيجية التنمية الشاملة اذ ان الوضع الصحي يعد محصلة للتنمية الاقتصادية اذ ركزت برامج التنمية في القطاع الصحي منذ عام ٢٠٠٢ على تحقيق صحة كل الماليزيين، عبر توقيير منظومة متكاملة من خدمات صحية عالية الجودة اشتملت على مستوى رعاية أولية، وثانية وثالثة، ويكمن الهدف الأساسي لقطاع الصحة في تحسين خدمات الرعاية الصحية واستمرار تطورها، الانصاف في دعم هذه الخدمات عبر برامج أساسية لعل من أهمها) (Malaysi a health overview. :<http://www.worldtravels.com>)

١. برامج تحسين مستوى صحة المواطنين ومراعاة العدالة وخفض مظاهر عدم المساواة في تقديم الخدمة الصحية، فالصحة هي أداة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.
٢. برامج تحسين نوعية الخدمة الصحية اذ تسعى الحكومة الماليزية لتطبيق التكنولوجيا في مجال الرعاية الصحية وذلك عن طريق تزويد المواطنين بخدمات ذكية تحوي بيانات شاملة عن الحالة الصحية للمريض عبر حياته حتى يسهل تقديم خدمة صحية جديدة له.
٣. تنمية الموارد البشرية في مجال الصحة، فالحكومة الماليزية تسعى لمواجهة المشاكل الحادة في مجال تنمية الموارد البشرية العامة في مجال الصحة، وذلك عن طريق تطوير التعليم الطبي والتدريب المستمر وإعداد الأطباء المتخصصين في مجال طب الأسرة الذي يقومون بدور هام في وضع اسس الرعاية الصحية الاولية ويعملون بالتنسيق مع كيفية النظام الصحي(شادية،٢٠٠٢ :٢٣٨-٢٣٩).

٤ . زيادة قدرة المؤسسات الصحية، من اجل التعامل مع الامراض المتوطنة ولا سيما التي تنتقل من انسان الى اخر، وفي هذا الاطار يمكن الاشارة الى مرض الكوليرا، ومرض الملاريا، ومرض الايدز الذي يمثل تحدياً للمؤسسات الصحية في ماليزيا.

٥ . مواجهة اثار العولمة والتصنع، اهتمت خطة التنمية الثامنة في ماليزيا (٢٠٠١-٢٠٠٥) بالعمل على زيادة معدل النمو والتنافسية في مواجهة سياسات العولمة، وكذلك تحسين توعية الحياة بالتركيز على قطاع الصحة وخدمات العلاج، فالتعامل مع الاقتصاد العالمي ادى الى خلق فرص جيدة وزاد من درجة الرفاهية ولكن من جهة اخرى يكون ذلك مصحوباً بتحديات ومخاطر على الصحة العامة، والجدير بالذكر ان العولمة لها تأثيراً عكسياً على نمط الحياة التقليدي في ماليزيا، إذ تعد نمط غذاء السكان وزادت معدلات التدخين في مزيج السكان فوق ١٨ عام تم ادراجهم كمدخنين، هذا وقد وضعت وزارة الصحة استراتيجية نهوض لحظر الاعلان عن التدخين، وتشجع المواطنين على ممارسة الرياضة وتخليهم من انماط التغذية غير الصحية من انتشار تعاطي المخدرات (world health organization، ٢٠٠٢، ١٠).

٦ . برامج التنمية والبحث الطبي منذ عام ١٩٩٠ في ماليزيا: معهد البحث الطبي كمركز إقليمي لمنظمة الصحة العالمية والذي يقدم تدريب في مجالات الصحة المختلفة للمتخصصين من مناطق مختلفة من منطقة الباسفيك ومن افريقيا،

٧. وطور مناهج للتحكم في الأمراض المعدية وغير المعدية، ويوجد مراكز للتحكم في مرض الملاريا والتلوث والبيئة، ويوجد معهد الصحة العامة الذي يمثل نقطة ارتكاز على المستوى القومي ومركز التعاون مع منظمة الصحة العالمية للبحث في مجال النظم الصحية، ويوجد معهد إدارة الصحة ومعهد الارتقاء بالصحة وشبكة مراكز البحث الاكلينيكي.

٨. باشرت الحكومة الماليزية بتنفيذ برامج لتعزيز الصحة تشمل التثقيف والإعلام واسداء المشورة لفئات مستهدفة بغية تمكين عامة الجمهور من اتخاذ خيارات وقرارات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالصحة لا سيما الصحة الانجابية.

٩. تتولى وزارة الصحة التي تدار بنحو مركزي من جانب وزارة الصحة مهام السلطات المحلية في مجال الصحة، بهدف الارتقاء بالخدمة الصحية ويتركز دورها في تقديم الرعاية الطبية للطلاب، في مرحلة الثانوي والجامعة، ولغير القادرين بدون تكلفة أو بتكلفة اسمية تمثل ما نسبته (٣-٥%) من ميزانية وزارة الصحة، هذا وتعتمد مستشفيات وزارة الصحة على الانفاق الحكومي على الصحة والذي يمثل (٤٣%) من إجمالي الاتفاق العام على الصحة، بالإضافة إلى تلقي الدعم من قبل البرنامج الانمائي للام المتحدة (UNDP)، وكذلك تلقي دعم تقني من منظمة الصحة العالمية (WHO).

ووفق تقديرات ٢٠١٣ يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو (٧٢ - ٧٦) عاماً ومتوقع الوفاة لكلا الجنسين بين (١٥) عاماً وبين (١٦) عاماً (٦٩- ٨٦) ويبلغ مجموع النفقات الصحية (٤,٠%) من الناتج القومي المحلي، ويبلغ مجموع النفقات الصحية للفرد (٩٣٨) دولار حسب تقديرات ٢٠١٣ (World health organization).

ونلاحظ مما سبق ان برامج الصحة الماليزية تعكس دور الدولة سواء في تحديد الأهداف أو وضع الخطط والمقترحات أو صناعة القرار من أجل مواجهة المشكلة في قطاع الصحة من أجل الوصول إلى نظام صحي شامل وجديد يكفل الرعاية الصحية للمواطنين في ماليزيا.

### ثالثا: الحقوق الثقافية

تتجسد ثقافة أي مجتمع في مؤسساته وفي القيم والادوار الاجتماعية الموجودة فيه، إذ تؤثر كلها على المواقف السياسية التي يتخذها الفرد او الجماعات، وان المجتمع لا يمكن ان يحقق الوحدة الوطنية بين عناصره الاجتماعية من دون ثقافة سياسية جماعية، ويدل هذا التنوع للمجموعات والسكان في الدول على وجود مجتمع متعدد الثقافات أي وجود تعددية ثقافية ولا بد من وجود اعتراف سياسي رسمي بالتعدد الثقافي وبمعاملة عادلة لكل الجماعات الثقافية، لذا فإن غاية سياسة التعددية الثقافية هي الارتقاء بمستوى المعاملة تجاه مختلف المجموعات الثقافية المكونة للأمة، عن طريق الاعتراف بكرامتها علناً وكما يتحقق ذلك في دعم شرعية التعبير الثقافي والسياسي لدى هذه المجموعات وكذلك غايتها في وضع برامج او تمييز ايجابي تسمح بأدراك المساواة لكل المجموعات وتسعى إلى اصلاح آثار اوضاع التمييز السلبي المباشرة او غير المباشرة، وهذا الإصلاح يكون اكثر تركيزاً لكافة المجموعات في الدولة(دنييس كرش، ٢٠٠٧: ١٢٣).

ومن الجدير بالقول، ان دولة ماليزيا هي مجتمع متعدد الأعراق والاديان، إذ تتميز بتنوع ثقافي نتيجة للتركيبية الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع الماليزي، ولذلك فإن احترام الثقافات وتعزيزها من قبل الدولة يعد ضرورة اساسيا ، لتحقيق تنمية فعالة ومحاولة ومستدامة(شبيب، ٢٠٠٥: ١٥٩).

تحرص الحكومة الماليزية على احترام الثقافات واللغات والاديان المختلفة لأفراد شعبها، وذلك بالتركيز على القيم المشتركة التي تربط الجماعات المتنوعة من سكانها مع بعضها البعض، فتقارب الثقافات في ماليزيا قد اثرى البلد وادى مع مرور الوقت إلى تقبل الاختلافات في البلد، ولا بد من القول ان ادارة التنوع لمجتمع متعدد الأعراق ليست بالمهمة يسيرة ولكن نجاح دولة ماليزيا في هذا الصدد يعود إلى واضعي الدستور الاتحادي لماليزيا إذ اعترفوا بخصائص المجتمع الماليزي، وتضمن الدستور الاتحادي احكاماً تتعلق بجماعة البومبيوترا، (اصحاب الارض الاصليين) ولمواطني ولايتي صباح وسراواك، وكذلك بين الدستور مسؤولية الدولة عن كفالة المصالح المشروعة للجماعات الأخرى(الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥: ١٣١).

كما يمكن القول ان للتمثيل الثقافي اهمية كبيرة في ماليزيا إذ له دور اساسي في تحديد وتيرة الاندماج فالوحدة والتفاعل بين الأعراق شكلت مجتمعاً متنوعاً وحيوياً، ان الأعراق في ماليزيا تتسم بطابع فريد من إذ محافظتها على ثقافتها وتقاليدها وتمكينها بقيم التفاهم فضلاً عن تقاسم ارثها الثقافي فالوحدة الثقافية في ظل التنوع تؤدي للاستقرار السياسي والنمو في ماليزيا(مهاتير، ٢٠١٤: ٢٥٨)، وبناء انموذج لوحدة وطنية وامة ماليزية لا يتحقق إلا عبر التدرج والتطور التاريخي في افكار الناس وقيمهم، وهذا يتطلب جهداً يشترك فيه الجميع وهو ليس مسؤولية طرف دون سواه، لابد ان تكون تلك المسألة مهمة رئيسية للقادة السياسيين والنخب السياسية والاحزاب في ماليزيا، عن طريق تعزيز الوجود القومي بإعطاء شعب ماليزيا المتعدد الاعراق شعوراً مشتركاً لهوية وقومية مشتركة وكهدف ومصير(الغري، ٢٠١٥: ١٣٣).

قامت الحكومة الماليزية بمواجهة الاثار السلبية والمحملة للتحول الحضري، والتنمية الاقتصادية، وجهود التحديث والعولمة، اذ ظهر ذلك في الخطة الماليزية الثانية في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) والتي ركزت هذه الخطة على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الاخلاقية الايجابية كجزء من متطلبات التنمية في اطار رؤية ٢٠٢٠، وعليه فان ركائز المحور الثقافي في التجربة الديمقراطية الماليزية تمثلت كما يلي:

١. الاعتراف بالتعدد العرقي الطائفي، واستطاعت الدولة جعل هذا التنوع والاختلاف عامل قوة وليس عامل ضعف.

٢. دور القيادة الحاكمة في ارساء قواعد التنمية الاقتصادية والسياسية لممارسة القيادة في ماليزيا دور فعلاً، فنلاحظ ان مهاتير محمد على الرغم من حرصه على ارتقاء بالملاويين لكي يتساوى بهم مع العرقيات الاخرى الا انه في الوقت نفسه اتاح فرصاً لكافة العرقيات ولاسيما الفرص الاقتصادية للصينيين والهنود.

٣. التعايش مع الاسلام فالاسلام كان وما زال المكون الثقافي والحضاري لأغلبية الماليزيين، والاسلام يعني العلم والتقدم والتغير الايجابي البناء والسلام الاجتماعي واحترام الاخرين في ضمان حقوقهم(لطفي، ٢٠٠٣: ١٢٥).

يمكن القول ان الاختلافات والتميزات الثقافية في المجتمع الماليزي هي ظاهرة طبيعية نظراً لتعدد الاعراق فيها، ويمكن لهذه الاعراق ان تبقى وتتعايش وتشكل عنصراً لقوة دولة ماليزيا، عن طريق التعامل معها بايجابية وتفهم دون تمايز واضطهاد، ولقد استطاع القادة والنخب في ماليزيا جعل هذا التنوع في البلاد مصدراً للقوة والتقدم بدلاً من الاستقصاء والتنافس بين الاعراق الثلاثة (الملايو والصينيين والهنود) في الدولة.

## رابعاً: الشغل والاندماج الاجتماعي

انتهجت ماليزيا هذه السياسة لاحتواء ظاهرة البطالة في دولة ماليزيا، وحققت نجاحاً باهراً في مجال محاربة البطالة بعد ان تحولت من بلد مصدر للمواد الخام الى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة، ففي عام ٢٠١٢ ذكرت الاحصائيات ان معدل البطالة في ماليزيا قد انخفض الى نحو (٤%) فقط بعد ان كان متوسط معدل البطالة (١٠%) خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وتشير الاحصائيات الى ان البطالة حالياً تقدر ب(٣,٢%) وهي اقل من نسبة فرص العمل المتاحة الا ان قضية التفضيل لعمل معين تسببت في ارتفاع البطالة لدى المجتمع الماليزي واضطرت الحكومة بالاستعانة باليد العاملة الأجنبية(طلوش، <http://efpedia.Com/arab/wp-content/uploads/٢٠١٢>).

واتبعت الحكومة الماليزية عدداً من السياسات للقضاء على ظاهرة البطالة وهي:

١. نفذت برامج محددة في إطار فلسفة وسياسة موجهة، فقد عملت على تنفيذ برنامج لتنمية الأسر الأشد فقراً، وهذا البرنامج يقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء كما زادت الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية، إذ تم إنشاء المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم بعضها وتحسينه، وتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي.
٢. تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية، ومن ذلك برنامج أمانة أسهم البومييترا إذ عمل على تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومييترا).

٣. قامت مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من مختلف الولايات بتنفيذ برنامج (غير حكومي) سمي برنامج أمانة اختيار ماليزيا بهدف تقليل الفقر المدقع بواسطة زيادة الدخل الأسري للأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض للفقراء بدون فوائد، بينما قدمت الحكومة لهذا البرنامج قروض بدون فوائد أيضا لتمويل مشروعاتها.
٤. إعانات مالية للفقراء من طرف الحكومة للأفراد والأسر لمن يرعى أسرة أو يعتني بمريض أو معوق أو عاجز.
٥. التركيز على تنمية النشاطات الزراعية والصناعية المنتجة الصغيرة أو المتوسطة.
٦. تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن للفقراء في المناطق الحضرية عن طريق صندوق لدعمهم، وتخصيص اعتمادات مالية لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف.
٧. توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة (النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المدارس، الخدمات الصحية).
٨. دعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة، فتحول اهتمام الدولة في المجال الصحي نحو الأرياف والمناطق النائية.
٩. القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء كالمدراس الدينية التي يتكفل بها أفراد الشعب وتساهم في تعليم وتشجيع الفقراء على البقاء في الدراسة(ضلوش: <http://efpedia.Com/arab/wp-content/uploads/2012>).

## خامسا: حماية البيئة

تسعى ماليزيا للحفاظ على البيئة بجهد كبير من أجل تحقيق التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتحسين نوعية حياة المواطنين، وتهدف سياسة البيئة القومية الى تحقيق بيئة صحية ونظيفة ومنتجة للأجيال الحالية والاجيال القادمة، وتهدف إلى الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد المتميز بالتنوع وذلك عبر المشاركة الفعالة لجمع قطاعات المجتمع، بالإضافة الى حرصها على توفير اسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وانتاج محدد، فضلا عما تؤكد هذه السياسة من الحفاظ على النظام البيئي لضمان سلامة التنوع البيئي وانظمة دعم الحياة، وضمان التحسين المستمر لإنتاجية البيئة وجودتها مع السعي لتحقيق اهداف النمو الاقتصادي، وادارة استقلال الموارد واستغلالها للحفاظ على قاعدة المواد(إدارة البيئة في ماليزيا: . ٢٠١٢/٨/٣٠. [http:// beytna. WordPress. Com](http://beytna.WordPress.Com)).

وكذلك تؤكد هذه السياسة على ضمان اعلى درجة من الالتزام بحماية البيئة والاستمرارية من جانب صناع القرار في القطاعين العام والخاص، ومستخدمي الموارد والمنظمات الاهلية وعامة الناس في صياغة أنشطتهم، وتؤكد كذلك على المشاركة بحدود فاعلة في الجهود العالمية والاقليمية للحفاظ على البيئة، وتؤكد سياسة التنمية القومية على تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وادارتها بالإضافة الى درج الابعاد البيئية في تخطيط وتطبيق السياسات والاهداف والادوار الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئة([http:// www. Mida – gov. my / Arabic](http://www.Mida-gov.my/Arabic)).

الجدير بالذكر ان خبراء الاقتصاد يرون بأنه ثمة علاقة بين تنامي الطلب على تحسين البيئة مع تزايد الدخل، بطبيعة الحال يمكن ان يحدث نوع من التدهور البيئي في حالة التصاعد البطيء للطلب على جودة البيئة او في حالة عدم استجابة الحكومة لهذه المطالب والتراجع عن صياغة سياسات عامة فاعلة، وعلى هذا النحو سوف نلاحظ ان متوسط دخل الفرد في ماليزيا عام ١٩٨٨ كان (٤٧٢٧) دولار ثم (٧١١٠) عام ١٩٩٢، فاستناداً الى مؤشر جودة الهواء نلاحظ ان تصاعد الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٨ قد تزامن مع تحسن جودة الهواء بقدر مماثل ووفقاً لمجموعة من الدراسات ان مستوى دخل الفرد في ماليزيا اذا ما بلغ عام ٢٠٢٠ ارتباطاً بوجود علاقة بين تحسين البيئة ونزايده الدخل، (٩٤٠٠) دولار وفقاً للأهداف التي طرحها مهاتير محمد عبر رؤية ٢٠٢٠، اما بالنسبة لمؤشر جودة المياه فقد لوحظ ان ماليزيا شهدت تراجعاً في مستوى تلوث المياه وهو ما يتوقع ان يستمر في تراجع بعد ٢٠٢٠ (منيكيس، ٢٠١٦: ٢٥٨).

يمكن القول ان الدراسات الخاصة بالبيئة في ماليزيا توقعت ان يكون لارتفاع الناتج القومي الاجمالي الماليزي والذي شهدته البلاد في الثمانينات والتسعينات اثراً متبايناً على ما يسمى بجودة البيئة، والجدير بالقول ان مختلف البيانات المتعلقة بالبيئة في ماليزيا تشير الى وجود علاقة ارتباطية بين التلوث وحجم الناتج القومي الاجمالي، هذا وقد لجأت ماليزيا للحد من اثار التلوث وحماية البيئة بالاتجاه الى سياسات عامة واعية، هذا وتحركت الحكومة الماليزية في اتجاه بيئة صديقة امنة نظيفة متبنيه شعار الابطسط في ماليزيا او تخفيف القيود على استخدام الاجانب وتقصير مدة تحويل الأرض (أيوب، ٢٠١٤: ١١٤).

وخلصه لما تقدم يمكن القول ان دولة ماليزيا انتهجت نظام الحكم الرشيد بعد استقلالها عام ١٩٥٧ من الاحتلال البريطاني وتمثلت مظاهر الحكم الرشيد فيها على الصعيد السياسي بالتعددية السياسية والثقافة السياسية والانتخابات الدولية واستقلالية القضاء، وتمكنت من تحقيق تطور اقتصادي هائل جعل في مصاف الدول الصناعية وتجاوزت بنجاح الازمات التي اعترضت مسيرتها الاقتصادية بالاعتماد على الذات وعلى الشعب الماليزي واستطاعت ان تحقق السلام والتوافق بين اطياف الشعب الماليزي المتعدد عرقياً وثقافياً ولغوياً وطائفاً عبر اتباع النظام السياسي وعلى رأسه القيادات الحكيمة مختلف السياسات الديمقراطية المتمثلة بسياسات التعليم وسياسات الرفاهية الاجتماعية لكل افراد المجتمع استطاع النظام السياسي الماليزي ان يخلق القوة عبر التنوع ونبذ الاقصاء والتهميش داخل الشعب الماليزي.

## الفصل الثالث

### تحديات التنمية وبناء الدولة في ماليزيا في ظل تطبيق الحكم الرشيد والسيناريوهات المستقبلية

عند النظر إلى دولة ماليزيا، نجد أنها تمثل أحد النماذج الناجحة التي حظيت بقيادات عديدة، وسياسات مخطط لها، فكل قيادة منها كان لها رؤيتها الخاصة بعملية التنمية والإصلاح في البلاد، وعملت تلك القيادات على حل المشاكل والمعوقات التي تعاني منها البلاد من أجل النهوض بمسيرة الإصلاح والتنمية، فعند تسلم "محاضر محمد" رئاسة الوزراء عام ١٩٨١ اتخذ العديد من الخطوات التي وضعت ماليزيا على سلم البلدان الاقتصادية المتقدمة، فقد استطاع النهوض بماليزيا محققاً تطوراً اقتصادياً كبيراً واستقراراً سياسياً وتقدماً تكنولوجياً، كما وضع في عام ١٩٩١ خطة طويلة المدى تحتوي على توجيهات وسياسات واسعة النطاق اطلق عليها رؤية ٢٠٢٠، وعند تنفيذ هذه الخطة بدأت ماليزيا تنحو نحو شغل المكانة الاقتصادية العالمية، كما ساهمت القيادة السياسية التي جاءت ما بعد "محاضر محمد" المتمثلة بقيادة كل من "عبدالله أحمد بدوي" و "محمد نجيب عبدالرزاق" في عملية التنمية وتقدم الدولة، فعملوا على وضع العديد من الخطط التنموية والإصلاحية للوصول بماليزيا إلى مصافّ الدول المتقدمة كما هو مرسوم في رؤية ٢٠٢٠ التي صاغها سلفهم "محاضر محمد".

فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها القيادة السياسية الماليزية في الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، إلا أن هناك الكثير من التحديات على الصعيد الداخلي والخارجي والتي تحتاج إلى معالجة من قبل القيادة الماليزية لإكمال المسار التنموي وتقديم الدولة.

وتعد ماليزيا من البلدان التي تمتلك رؤية مستقبلية لما ستكون عليه البلاد بحلول عام ٢٠٢٠، وهذه الرؤية وضعتها القيادة السياسية الماليزية، ووضعت من خلالها الاهداف التنموية الرئيسية لوصول ماليزيا إلى مستوى الدول المتقدمة وتحقيق تطلعات الشعب الماليزي والقيادة ببناء دولة حديثة تضاهي الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠، هذا ما دفعنا إلى رسم سيناريوهات لمستقبل التنمية وبناء الدولة، وعلى أساس ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول سنتحدث فيه عن تحديات التنمية وبناء الدولة في ماليزيا، والثاني تم تخصيصه للحديث عن السيناريوهات المستقبلية للتنمية وبناء الدولة في ماليزيا.

## المبحث الأول

### تحديات التنمية وبناء الدولة في ماليزيا

تعد رؤية ٢٠٢٠ من الرؤى الحيوية التي تتجه نحو دفع ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠، ولتحقيق هذا الحلم الوطني يقتضي تفوق الماليزيين حكومة وشعباً على عدة تحديات استراتيجية (محاضر محمد، ٢٠١٤: ٥٠). لذلك حدد "محاضر محمد" تسع تحديات مستقبلية والتي يجب أن تتغلب عليها ماليزيا خلال سيرها على رؤية ٢٠٢٠ (بوربت، ٢٠١٢: ٢٨٢)، وهناك مجموعة من التحديات الاجتماعية والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

التحدي الاول: بناء دولة ماليزية متحدة، ينعم مواطنيها بالسلام الداخلي، مع إقامة أمة ماليزية متحدة الأهداف والمصير، وتعيش في شراكة ووثام دائم.

التحدي الثاني: كيفية إقامة مجتمع متحرر وناضج، ويكون فيه العرقيات المختلفة على قدم المساواة، وتحقيق الائتلاف بين العرقيات لتكون مفتاح التقدم والنمو المستدام.

التحدي الثالث: أن يكون المجتمع الماليزي متطوراً علمياً واجتماعياً، ولديه القدرة على الابتكار والتطلع إلى الأمام، وليس مجتمع مستهلك فقط للتكنولوجيا بل مساهماً ايضاً.

التحدي الرابع: بناء مجتمعاً ناجحاً وديمقراطياً ، يمارس نوعاً من أنواع النضج السياسي، حتى يكون مجتمعاً مثالياً يحتذى به لدى الدول النامية.

التحدي الخامس: كيفية إقامة مجتمع متحرر نفسياً وآمن، ويتمتع بالقوة والايمان والثقة بالنفس، وفخوراً بما تم إنجازه ، وما هو عليه الآن ، ولديه القدرة على مواجهة كافة التحديات والمحن.

التحدي السادس: خلق مجتمع يهتم بالآخرين، أي تقديم المجتمع على الذات بما فيه مصلحة الشعب ، ويكون فيه محور الرفاهية للناس جميعاً وليس لدولة أو لفرد معين.

التحدي السابع: كيفية خلق مجتمع تسوده الأخلاق والقيم ، مع المحافظة على الاخلاق الدينية.

التحدي الثامن: ضمان إنشاء مجتمع مزدهر ينافس الدول الاقتصادية ، ويكون نشطاً ومرناً وديناميكياً.

التحدي التاسع: كيفية إنشاء مجتمع عادل اقتصادياً ، ويتسم بالعدالة في توزيع العائد الوطني وفقاً لقاعدة الكفاءة والتوازن الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من التحديات التي لا تزال تواجه ماليزيا على المستوى الداخلي والخارجي والتي تعرقل عملية التنمية وبناء الدولة، وتشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق هدف ماليزيا ٢٠٢٠، لاسيما أن تلك التحديات ذات تأثير عابر وممتد لأجيال، وتحتاج إلى جهد دؤوب من قبل القيادة الماليزية حتى يمكن التغلب عليها ، لذلك ستقسم هذه التحديات الداخلية والتحديات الخارجية في ضوء رؤية ٢٠٢٠، وذلك على النحو الآتي:

## المطلب الأول

### التحديات الداخلية

تجابه عملية التنمية وبناء الدولة في ماليزيا تحديات محلية عديدة منها، اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، والتي لها دورا مباشرا في التأثير على تراجع التنمية وتقدم الدولة، ويمكن تصنيف أبرز هذه التحديات على النحو الآتي:

### الفرع الأول

#### التحديات الاجتماعية

تحدت التحديات الاجتماعية الداخلية التي تعرضت لها ماليزيا ولا تزال تواجهها في الجوانب العرقية والديمقراطية، التي تجابه تحقيق رؤية ٢٠٢٠ التي حددتها القيادة السياسية، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

#### أولاً: التحدي العرقي والديني:

تشكل مشكلة التعدد العرقي والديني إحدى أبرز التحديات الخطيرة التي واجهت الدولة الماليزية في سعيها لتحقيق التنمية وبناء الدولة، إذ تعد ماليزيا- التي يصل تعداد سكانها نحو (٣١) مليون نسمة وفقاً للتقديرات عام ٢٠١٨ (بيانات البنك الدولي، ماليزيا، ٢٠١٧: ١٢).

بلداً متعددَ الأعراق ينقسم إلى ثلاثة عرقيات رئيسية يمثل الملايو وهم الغالبية المسلمة نحو (٥٩%) من السكان، والذين كانوا يعانون من تدنٍ في وضعهم الاقتصادي ، في حين العرقية الثانية هي الصينية الذين يشكلون نسبة (٣٠%) من إجمالي السكان ويمتلكون معظم الثروات في البلاد، أما العرقية الثالثة فهم الهنود فيمثلون (٨%) من السكان، فضلاً عن وجود عدة أقليات صغيرة مثل الأوربيين والتايلانديين والإندونيسيين وغيرهم (٢٠١٨):  
./https://democraticac.de

إضافة إلى هذا التعدد العرقي تنسم ماليزيا أيضاً بالتنوع الديني واللغوي، مما جعل الحكومة الماليزية تتعامل بحذر مع هذا التعقيد في التركيبة الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بعدالة توزيع الخدمات والثروة وتحقيق المساواة الاجتماعية، ولاسيما أن عرق الملايو الذي كان يعاني من تدني المستوى المعيشي مع الهيمنة الاقتصادية للصينيين، أدى إلى اضطرابات عام ١٩٦٩ التي أسفرت عن المئات من القتلى بين الصينيين والملايو (٢٠١٨): ./https://democraticac.de

نتيجة لهذه الاضطرابات بين العرقيات أعلنت الحكومة الماليزية حالة الطوارئ القصوى والتي استمرت (١٨) شهراً مع فرض الأحكام العرفية، وبعدها اتجهت الحكومة الماليزية إلى تبني سياسات جديدة لمعالجة هذه الاختلالات كان أولها "السياسة الاقتصادية الجديدة NEP" ، التي هدفت إلى تمكين الملايو وأعطاهم أفضلية على اعتبارهم العرقية الأكثر تأثيراً اجتماعياً من بين العرقيات الأخرى (وفاء لطفي، ٢٠٠٦: ١٥٨)

وعلى الرغم من تحقيق تلك السياسة نجاحاً في تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى الملايو، إلا أن القيادات السياسية الماليزية المتعاقبة بقيت مستمرة في دعم وتمكين الملايو عند وضع أية خطة استراتيجية خوفاً من تكرار احداث عام ١٩٦٩، وللحفاظ على المكتسبات التنموية التي تحققت، ومقابل ذلك هناك عدم رضا لدى الاقليات الصينية والهندية من الامتيازات والافضليات التي يتم منحها للملايويين، مما يحتمل أن يؤدي إلى اندلاع الصراع العرقي من جديد(وفاء لطفي، ٢٠٠٦: ١٥٨).

وعليه هناك دائماً تحدٍ كبير أمام الحكومة الماليزية فيما يتعلق في الحفاظ على التجانس العرقي، والموازنة في الثروات الاقتصادية بين الأعراق المختلفة في ماليزيا ، وإلا ستعود ماليزيا إلى حالة الفوضى مما ينعكس سلباً على عملية التنمية وبناء الدولة الحديثة.

## ثانياً: التحدي الديمغرافي:

تواجه ماليزيا على الصعيد الاجتماعي مشكلة تزايد أعداد كبار السن، إذ تعاني ماليزيا من مشكلة ديمغرافية وهي الازدياد المستمر في أعداد كبار السن ، مع تناقض مستمر في نسب الشباب، فبحلول عام ٢٠٢٠ ستكون ماليزيا مجتمعاً شائخاً ، إذ ستبلغ نسبة ما يتعدون الـ٦٥ عاماً (١٠%) من إجمالي السكان ، مما جعل الحكومة الماليزية إدراك خطورة هذه المشكلة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ، إذ تم تبني السياسة الوطنية لكبار السن ، كما تم إنشاء المجلس الاستشاري لكبار السن لمعالجة هذه المشكلة والتخفيف من أثارها المستقبلية(أبو زيد،٢٠١٦: ٢٥-٣٠) .

كما تحتل ماليزيا المرتبة الثالثة والأربعين على مستوى العالم من حيث الكثافة السكانية، إذ يقدر عدد سكانها بثمانية وعشرين مليون نسمة يتوزعون فوق مساحتها الممتدة إلى ٣٢٠ ألف كم٢. تحتضن الدولة عدداً من المجموعات العرقية، وتشكل جماعة الملايو النسبة الأكبر في البلاد إذ تبلغ ٥٠,٤% من سكان ماليزيا، وتليها البوميوترا ونسبتها ١١%، وتعتق الغالبية العظمى وهم الملايو الدين الإسلامي، ولهم عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم، ويشار إلى أن ما نسبته ٢٣,٧% من الماليزيين ينحدرون من أصول صينية،

بينما ذوو الأصول الهندية من الماليزيين فيشكلون ٧,١% من سكان ماليزيا. يتمركز السكان في شبه جزيرة الملايو حيث يصل عدد سكانها إلى ٢٠ مليون نسمة تقريباً، أما المناطق الشرقية من البلاد فيصل عدد سكانها إلى ٧ ملايين نسمة، ويعود السبب بالتوزيع غير المتكافئ للسكان إثر التطورات التي طرأت على الصناعات المعتمدة على الأيدي البشرية.

وهناك أيضاً تحدٍ ديمغرافي آخر يواجه ماليزيا، هو الانخفاض المستمر في معدل المواليد خلال السنوات الماضية ، فوفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٤ بلغ معدل المواليد (٢٠) مولود لكل الف من السكان ، إذ انخفض المعدل بشكل كبير إذ ما تمت مقارنته بالوضع في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إذ كان معدل النمو السكاني في تلك المرحلة يبلغ (٣,٥%) ، اما في عام ٢٠١٦ فبلغ معدل النمو السكاني (١,٥%) ، مما مثل تحدياً أمام الأهداف التي وضعتها القيادة السياسية الماليزية ، ووفقاً لرؤية "محاضير محمد" ٢٠٢٠ ان يبلغ معدل النمو السكاني بنسبة (٢,٥%) على أقل تقدير بحلول عام ٢٠٢٠ (خديجة عرفة، ٢٠١٨: <http://data.albankaldawli.org>).

## الفرع الثاني

### التحديات الاقتصادية

على الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها القيادات السياسية الماليزية ، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تشكل عبئاً على الاقتصاد الماليزي ، وتعيق الاستمرار في تحقيق الأهداف التي وضعت وفقاً لرؤية ٢٠٢٠ ، وعليه يمكن إجمال أبرز التحديات الاقتصادية وهي:

١- مدى قدرة الاقتصاد الماليزي على استدامة المنافسة مع اقتصاديات الدول الآسيوية، وتكمن أهمية هذا التحدي في ضوء انخفاض معدلات النمو خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) التي استقرت في عام ٢٠١٧ عن (٤,٨%)، وهي دون المعدلات المطلوبة لتحقيق طموحات رؤية ٢٠٢٠ ، والتي من خلالها التزمت القيادة السياسية بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل (١٠) سنوات ، وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو سنوية تصل إلى (٧%) بحلول عام ٢٠٢٠ ، مما يجعل الحكومة الماليزية تواجه تحدياً كبيراً (جابر عوض، ٢٠١٨: ٣٠) .

٢- يعتمد الاقتصاد الماليزي بشكل كبير على الكوادر البشرية المدربة من أصول صينية ، بالمقابل يفتقر إلى الكوادر المؤهلة من الاصول الملايوية ، لذلك أثبت الصينيون قدرتهم على الاستمرار في تحقيق الانجازات التنموية، وسيطرتهم على آليات تلك الإنجازات ، نتيجة لمهاراتهم ونشاطاتهم وهيمنتهم على الاقتصاد الماليزي، لذلك فأى توقف في الاستثمار بتلك الاليات سيؤدي إلى تعثر الانجازات والمشاريع التنموية(يوسف،٢٠١٢: ٣١٢).

٣- كما حدد رئيس وزراء ماليزيا "نجيب عبدالرزاق" خلال تصريح له في عام ٢٠١٥ في "منتدى الديمقراطية الماليزية" الذي عقد في العاصمة كوالالمبور ان ماليزيا امام أربعة تحديات اقتصادية رئيسية هي(المصري،٢٠١٦: ٨٩-٩٠):

- آثار الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨: والتي أدت إلى انخفاض الصادرات الماليزية إلى العالم الخارجي، فماليزيا تعتمد بشكل كبير على نمو التجارة الخارجية والطلب العالمي، حيث انخفضت الصادرات الماليزية في الازمة المالية وما بعدها لغاية ٢٠١٠م، ما نسبته (١٢/%) أي بمعدل ٢٩٨ مليون دولار.

- **الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية :** عزى السبب إلى ارتفاع اسعار السلع العالمية ، لذلك لجأت الحكومة الماليزية إلى ادخار الارز لضمان توفير إمدادات كافية في ظل معدل التضخم كارتفاع اسعار السلع بشكل مستمر.
- **مواجهة العجز المالي في الميزانية :** تسعى القيادة الماليزية إلى وضع سياسات مالية لخفض العجز الحاصل في الموازنة من (٣,٥%) إلى (٣%)، كما ستعمل الحكومة الماليزية إلى تخفيض الدعم على بعض الخدمات والسلع الأساسية مثل الوقود والكهرباء وغيرها.
- **تحدي أسعار الصرف:** دائماً ما تواجه ماليزيا مشكلة انخفاض عملتها الرينجت أمام الدولار الأمريكي ، مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في فترات محددة وخاصة في أوقات الأزمات المالية فعلى سبيل المثال كان سعر الصرف في ٢٠٠٢ (١ دولار = ٣,٧٨ MYR) وفي عام ٢٠١٠ أصبح سعر الصرف (١ دولار = ٣,١٢ MYR) ، بينما في عام ٢٠١٩ أصبح سعر الصرف (١ دولار = ٤,١٦٤٤٩ MYR).

## الفرع الثالث

### التحديات السياسية

على الرغم من الاستقرار السياسي والأمني الذي حققته ماليزيا بعد أحداث عام ١٩٦٩، فقد انتظمت الانتخابات الديمقراطية في مواعيدها، ولم تحدث أي انقلابات عسكرية أو أعمال عنف في البلاد، فضلاً عن التطور الاقتصادي الكبير الذي انعكست فوائده على جميع الشرائح الاجتماعية، لكن هناك بعض التحديات التي تشكل هاجساً من الخوف لدى القيادة السياسية، لاسيما أن هذه التحديات تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي مما ينعكس على عملية التنمية وبناء الدولة في ماليزيا، ومن أبرز هذه التحديات هي الحركات الإسلامية، وحالات الفساد التي ظهرت في الأعوام الأخيرة.

### أولاً: تحدي الحركات الإسلامية المعارضة :

من أبرز هذه الحركات الإسلامية المعارضة هي (حركة دار الأرقم، وحركة الشباب المسلم)، والتي تقدم رؤى متشددة، وتتادي بإقامة دولة إسلامية في صورتها الأولى من دون اجتهاد يراعي أو يلائم ظروف التعدد العرقي والديني للبلاد، كما ترفض هاتين الحركتين التعامل مع الغرب، مع رفض مفهوم الرأسمالية الغربية واقتصاد السوق الذي تتبناه ماليزيا في سياستها الاقتصادية، ورغم النجاح الذي حققه "محاضير محمد" إلى حد ما في احتواء وإضعاف هذه الحركات التي تتبنى التوجه المتشدد،

إلا أنها ما زالت تحظى بتأييد جماهيري وتنشط في بعض الولايات الماليزية، وهذا مما يشكل تخوفاً لدى النظام السياسي الماليزي من توسع نشاط مثل هذه الحركات (بصري، ٢٠٠١: ٢٢٧-٢٢٨).

كما نشأت جاكيم لجنة اتحاد المنظمات غير الحكومية الإسلامية المنسقة بمساعدة منظمات إسلامية أخرى. وتسعى هذه اللجنة إلى تعزيز تطبيق الشريعة ومنع المبادرات المعادية للإسلام. وتعزز دور اللجنة في الأونة الأخيرة عندما عُهد إليها بالتعامل مع قضيتين رئيسيتين تعتبران تهديداً للإسلام في ماليزيا). وشاركت -بالإضافة إلى ذلك- في حظر حركة الأحمديّة الدنيّة. بل إن منظمات إسلامية سائدة مثل الأخوات في الإسلام ومنتدى اقرأ (الجمعية القرآنية في ماليزيا) لم تستثن من الاتهامات بالانحراف والشيطنة التي يقوم بها أعضاء البيروقراطية الدنيّة. سنّت الولايات "قوانين إعادة التأهيل"، حيث تأمر المحاكم الشرعية من يعتزم التحوّل عن الإسلام بالخضوع للاستشارة وإعادة التأهيل.

وفي حالات محاولة أزواج المسلمات غير المسلمين بدء إجراءات الزواج المدني، فإن المحاكم المدنية تحوّل حالتهم بانتظام إلى المحاكم الشرعية، مما يناقض مبدأ الحرّية الدنيّة الذي تنصّ عليه المادة (١١). كما أن القضاة في المحاكم الشرعية يعيّنون من قبل ملك ماليزيا بناء على مشورة الوزير بعد التشاور على نطاق واسع مع المجلس الديني. أخيراً، كانت السلطات الدنيّة فعّالة في المراقبة الشرطية لأخلاق المسلمين في ماليزيا.

وشمل ذلك فرض العقوبات على من يأكلون في نهار رمضان، أو

يكونون في خلوة مع أحد من الجنس الآخر، بل حتى على "السلوك غير الملائم".

## ثانياً: تحدي الفساد

يُعد الفساد من أخطر العوامل التي تؤدي إلى انهيار عملية التنمية وتراجع بناء الدولة، لذلك قادت الحكومة الماليزية المتعاقبة حملات لمكافحة الفساد طبقاً لمنهجها الاصلاحى، إذ قاد "محاضير محمد" حملة لمواجهة الفساد أثناء أزمة عام ١٩٩٧ ففي حينها كان الفساد ينخر الجهاز المصرفي مما اعتبر أحد مسببات الأزمة ، لذلك دعا محاضير إلى إعطاء صلاحيات واسعة للمصرف المركزي الماليزي ووضع قواعد جديدة أكثر حدة وصرامة للائتمان المصرفي (الصاوي،٢٠١٧):  
( <http://www.alaraby.co.uk/economy/٢٠١٦/٣/١٧> ).

في السنوات الاخيرة أحاطت شبهات فساد بالحكومة الماليزية وعلى رأس المتهمين بالفساد هو رئيس الوزراء "نجيب عبدالرزاق" ، ففي منتصف ٢٠١٥ تسرب للصحافة ان (٣،٥) مليار دولار أمريكي تم اختلاسها من صندوق التنمية الوطنية (١MDB)، وهو الصندوق الذي أسسه نجيب عبدالرزاق في عام ٢٠٠٩ لدعم التنمية ، كما نسب إلى نجيب عبدالرزاق بقيامه بتحويل مبلغ قدره ٧٠٠ مليون دولار من حساب شركات صندوق التنمية الوطنية إلى حسابه الشخصي ،

وعلى أثر هذا الادعاء تدخلت السعودية من خلال تصريح وزير الخارجية "عادل جبير" لإنقاذ نجيب من تهمة الفساد ، إذ قال في ٢٠١٦/٦/٤ "ان المبلغ الذي تمّ تحويله في حساب رئيس الوزراء نجيب عبدالرزاق كان هبة من الملك السعودي للحكومة الماليزية"(أبو العزم،٢٠١٨: ٣٢).

ونتيجة ظهور هذه الفضائح على الحكومة الماليزية قام :محاضر محمد" بقيادة حملة معارضة لحكومة "محمد نجيب" واطلق عليها "حفظ ماليزيا" ، كما أعلن انسحابه من حزب "أمنو" التحالف الحاكم في الماضي، وتزعم محاضر جبهة المعارضة وشارك في التظاهرات التي انطلقت في ٢٠١٦/٦/١٦ في وسط العاصمة الماليزية وصرّح أثناء مشاركته في التظاهرات بقوله ((لم نعد دولة ديمقراطية بل أصبحنا نعرف باننا دولة لصوص، أن الاوان لنتكاتف لإسقاط هذه الحكومة الفاسدة))، ونتيجة لهذه الأوضاع خلال العامين الماضيين شهدت ماليزيا حالة من الاضطرابات السياسية ، والتي سببت تراجعاً في الاداء الاقتصادي الماليزي(٤٥: ٢٠١٥, Abdillah Noh).

وحسب مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية جاءت ماليزيا في المرتبة (٥٢) عام ٢٠١٥، وحصلت على ٥٠ درجة من ١٠٠ درجة، بينما كانت درجة ماليزيا في عام ٢٠١٤-٢٠١٣ من ٥٢-٥٣ درجة وبالمرتبة (٥٠) عالمياً، مما أعطى تأكيداً حول تنامي الفساد في ماليزيا. بالتالي يعد الفساد في ماليزيا من أخطر التحديات الداخلية التي تواجه عملية التنمية وبناء الدولة ، ورغم كل الجهود الذي بذلته القيادة السياسية الماليزية في مواجهة الفساد إلا أن السنوات الأخيرة اعطت مؤشرات غير إيجابية، مما مثلت تحديات كبيرة أمام قيادة "محمد نجيب عبدالرزاق"

Transparency

International, ٢٠١٨: )

.(http://www.transparency.org

## المطلب الثاني

### التحديات الخارجية

على الرغم من المكانة الاقتصادية والسياسية التي احتلتها ماليزيا على الصعيدين الدولي والاقليمي، إلا أنه لا تزال تواجه بعض التحديات على المستوى الخارجي، مما ينعكس آثارها على عملية التنمية وبناء الدولة الحديثة في ماليزيا.

#### الفرع الأول: تحدي البيئة الدولية

واجهت ماليزيا ضغوطات عالمية واقليمية مثلت تحدياً أمام عملية التنمية وبناء الدولة، وبالنظر إلى وقوعها في منطقة جنوب شرق آسيا، أي وجودها في محيط أقليمي صناعي نشط يزخر بالعديد من النماذج التنموية الناجحة كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلند وإندونيسيا وغيرها، مما جعل الدولة الماليزية في تحدٍ مستمر يكمن في تعزيز قدرتها التنافسية في ظل بيئة اقليمية تذخر بنماذج تنموية عالمية، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي في منطقة تقع ضمن دائرة التنازع الصيني - الأمريكي (الهاللي، ٢٠١٥: ٣٢-٣٦).

في المقابل حملت البيئة الدولية لماليزيا الكثير من التحديات والضغوطات، ويتمثل هذا التحدي الدولي في سعي الولايات المتحدة الامريكية الهيمنة على مقدرات النظام الدولي، وخاصة بعد احداث ١١/سبتمبر/٢٠٠١ والتي شكلت ذريعة للتدخل في شؤون الدولة الماليزية بحجة محاربة الفساد ونشر مبادئ حقوق الأنسان وتعزيز الديمقراطية، إذ ترجمت تفوقها الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي في شكل فرض القيم الرأسمالية الليبرالية الغربية على مختلف دول العالم(الهالي،٢٠١٥: ٦٤).

كما تمثلت ضغوطات النظام الدولي في المنافسة بالمجالات الاقتصادية ، فهناك تخوف مستمر من قبل الحكومة الماليزية بضرب القطاع السياحي والتأثير على الاقتصاد الماليزي، وحادثة اختفاء الطائرة الماليزية في مارس ٢٠١٤ أعطت دليلاً على ذلك، ولا زالت قضية الطائرة إلى اليوم مبهمة، إضافة إلى التحدي المتمثل في تربص الغرب للنماذج الناجحة، وخاصة للنماذج التنموية الإسلامية فماليزيا من النماذج الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي متمثلة بالخدمات المصرفية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية ، وازداد هذا التحدي مع طرح "محاضير محمد" في منتصف عام ٢٠٠٣ فكرة الدينار الإسلامي سعياً لتوحيد اقتصاد العالم الاسلامي في تعاملاته الدولية، وهذا أقلق الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها الغربيين من فقدان الدولار الأمريكي سيطرته على التجارة العالمية(خاطر،http://archire.al-watan.com).

يمكن القول، إن البيئة الإقليمية والدولية لماليزيا تفرض العديد من التحديات والضغوطات، مما يترتب على القيادة السياسية الماليزية عند وضع وإعداد السياسات الخاصة بالتنمية والاصلاح الإخذ بعين الاعتبار هذه التحديات التي تجابه عملية التنمية وبناء الدولة.

### الفرع الثاني: تحدي المناخ الاقتصادي العالمي

تعدّ ماليزيا من الدول المكشوفة في الاقتصاد العالمي، ذلك لأن تنميتها الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على التصدير، أي: على السوق الدولي والتجارة العالمية، فالصادرات والواردات تمثل (٥٨%) من إجمالي الناتج الوطني، وان أي تغيير في المناخ الاقتصادي العالمي سوف يؤثر على الاقتصاد الماليزي وأدائه، والدليل على ذلك هو تأثير الاقتصاد الماليزي في الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وكذلك للأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى أن يشهد الاقتصاد الماليزي انخفاضاً في معدلات النمو (هدى مينكيس، ٢٠١٢: ١٣٢).

### الفرع الثالث: مشكلات الحدود مع (الفلبين وتايلند)

يأخذ هذا التحدي أبعاد جديدة يمكن ان تهدد ليس فقط الاستقرار الاجتماعي والامن الداخلي وعملية التنمية في ماليزيا، وإنما أيضاً العلاقات الإقليمية لماليزيا، إذ تنشط في جنوب تايلند أي المنطقة الواقعة إلى الشمال من الحدود الماليزية المجاورة لولاية كلنتان حركات اسلامية متشددة تتصادم باستمرار مع الحكومة التايلندية، لذلك تتخوف الحكومة الماليزية من تحول الصراع بين حكومة تايلند

والمتشددين الإسلاميين إلى داخل الأراضي الماليزية، مما يؤدي إلى انهيار العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ويرى البعض ان ماليزيا قد تجد نفسها امام موقف لا يختلف عن موقف الشيشان على حدودها، ونتيجة التأيد والتعاطف الذي يحظى به مسلمو جنوب تايلاند من قبل المسلمين في ولاية كلنتان والذين طالبوا الحكومة المركزية ببذل جهداً لمساعدة مسلمي جنوب تايلاند ضد قمع حكومتهم(عوض، ٢٠١٢: ٣٤).

أما الحدود الماليزية الفلبينية فشكلت تحدياً كبيراً أمام الحكومة الماليزية، إذ تعد ولاية صباح مجاورة لجنوب الفلبين المضطرب، مما جعل ولاية صباح ملجأ لكثير من المسلمين المهاجرين، وقد أثارت أزمة المتسللين الفلبينيين إلى ولاية صباح تحدياً أمام سلطة الدولة الماليزية، ففي ٢٠١٣/٣/١٢ أعلن قائد شرطة ولاية صباح دخول نحو (١٠٠) فلبيني بينهم مسلحين إلى منطقة (لاهد داتو، وسمبورنا) في الولاية(إسماعيل، ٢٠١٥: ١٠٣-١٠٤).

كما فوض رئيس الوزراء "نجيب عبدالرزاق حسين" قوات الشرطة والجيش التعامل مع هؤلاء الدخلاء، وبعد شهر من المواجهة مع المسلحين وصل عدد القتلى أكثر من (٦٠) بينهم عشرة من الشرطة الماليزية، ويقدر عدد الاشخاص الفلبينيين في ولاية صباح نحو (٨٠٠)

الف يعملون في المصانع والزراعة ، هذا مما جعل رئيس الفلبين يدعو المسلحين العودة إلى سولو\* ، خشية انهيار العلاقات الدبلوماسية مع ماليزيا والحفاظ على الواقع المعيشي لـ (٨٠٠) ألف فلبيني يعملون في صباح، لذلك تخشى حكومة ماليزيا تكرار عودة المسلحين الفلبينيين إلى ولاية صباح(مهاتير، ٢٠٠٤: ١٧٨-١٧٩).

وخلاصة القول إن تلك القضايا هي أبرز التحديات الداخلية والخارجية، والتي تحتاج إلى مواجهة حاسمة من قبل القيادة الماليزية، حتى تضمن نجاح مكتسبات التنمية وبناء الدولة واستدامتها، ومن أجل أن تبلغ رؤية ٢٠٢٠ الأهداف المرجوة منها يستوجب تجاوز تلك المعوقات والتحديات التي تؤدي إلى فشل تلك الاستراتيجية ، لاسيما أن تلك التحديات تتطلب سياسات طويلة الأمد حتى يتم تجاوزها.

## المبحث الثاني

### سيناريوهات مستقبل عملية التنمية وبناء الدولة في ماليزيا

تم التطرق إلى أثر انتهاء الحكم الرشيد في ماليزيا في تحقيق التنمية الماليزية وبناء الدولة خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٨)، وما نتج عن هذا الدور من سياسات مثمرة وإجراءات كان لها أثر واضح في تحقيق التنمية الشاملة وتقديم الدولة الماليزية، بعد ذلك تبرز الحاجة إلى معرفة مستقبل عملية التنمية وبناء الدولة في ضوء تلك الإجراءات والتغييرات، التي طرأت على الساحة الماليزية، لذا يركز هذا المبحث على رسم سيناريوهات مستقبلية للتنمية وبناء الدولة في ماليزيا في ظل انتهاء سياسة الحكم الرشيد فيها، وذلك من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول

### سيناريو تقدم عملية التنمية وبناء الدولة

يركز هذا السيناريو على حدوث تغييرات وإصلاحات حكومية شاملة على المؤسسات السياسية القائمة، أو بناء مؤسسات جديدة تقوم على تبني منطلقات سياسية واقتصادية واجتماعية حديثة تتسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة، والإسراع في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستدامة لبلوغ أهداف رؤية ماليزيا ٢٠٢٠.

ووفقاً لهذا السيناريو سوف تشهد ماليزيا تحسناً في استقرارها السياسي خاصة بعد انتخاباتها التشريعية لعام ٢٠١٨، التي فاز بها "تحالف الأمل" بزعامة "محاضير محمد"، مع إطلاق حزمة من الإصلاحات الشاملة، مما يؤدي إلى مضاعفة المعدل الاقتصادي السنوي إلى (٧%) بحلول عام ٢٠٢٠، وتحسن في المستوى المعيشي ومضاعفة دخل الفرد الماليزي السنوي، من خلال وضع برنامج سياسي واقتصادي شامل يعمل على إلغاء ضريبة السلع والخدمات التي فرضتها حكومة "نجيب عبدالرزاق" في عام ٢٠١٦، مما سيساهم في تخفيض تكاليف المعيشة، وتحقيق رؤية عام ٢٠٢٠.

يتطلب تحقيق هذا السيناريو مجموعة من المؤشرات التي تدفع باتجاه تحقيقه أو تسهيل عملية تنفيذه على أرض الواقع وهي على النحو الآتي:

أولاً: أفرزت الانتخابات التشريعية الرابعة عشر يوم الاربعاء ٢٠١٨/٥/٩ تطوراً كبيراً على مستوى خريطة التنافس السياسي والحزبي في ماليزيا، إذ برز "تحالف الأمل" بقيادة محاضير محمد ليتمكن من الإطاحة "بتحالف بارسيان - امنو" الذي حكم ماليزيا زهاء ستين عاماً وفقد شعبيته خلال السنوات الماضية، واستطاع محاضير العودة إلى سدّة الحكم عبر تشكيل تحالف ضم أهم الأحزاب المعارضة ومنها حزب "عدالة الشعب" بزعامة المعارض أنور إبراهيم ، لذلك مثلت عودة محاضير إلى رئاسة الوزراء بمثابة دعم لعملية التنمية لكونه باني نهضة ماليزيا ومهندس استراتيجية ٢٠٢٠، ويحظى بتأييد محلي خاصة لدى الأوساط الملايوية ، كما يعدّ "أنور إبراهيم" هو من أتى بالشركات الاجنبية ورؤوس الأموال إلى ماليزيا، ويحظى بشعبية واسعة لدى الأوساط الصينية على وجه الخصوص (عبد العال، ٢٠١٨: ٤. <http://www.acrseg.org/print>). لذا من مبررات تحقيق هذا السيناريو هو انتقال السياسة الماليزية إلى حقبة جديدة، مما قد يسهم في انتاج جيل جديد من القيادة السياسية بدلاً من الاعتماد على القيادة التاريخية التي اعتمدت عليها ماليزيا منذ استقلالها، فضلاً عن التحالف الجديد "الأمل" الذي يضم شخصيات جديدة معارضة كانت في السابق، ويلقى هذا التحالف تأييداً ودعمًا بشكل كبير من رجال الأعمال الصينيين (أصحاب النفوذ الاقتصادي) والذي تعول عليهم الحكومة الماليزية في تحقيق الانجازات التنموية ودعم مشاريعها التنموية ، لذلك انحاز أغلبهم مبكراً منذ تشكيل التحالف إلى "تحالف الأمل" بقيادة "محاضير محمد" ، مما أعطى توقعات بأن التغيرات ستكون إيجابية ودافعة لعجلة التنمية الماليزية إلى الامام.

**ثانياً:** كما يستند السيناريو إلى توقعات البنك الدولي، إذ يتوقع البنك الدولي ومؤسسة بلومبرج أن تشهد ماليزيا ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي في عهد حكومة "تحالف الامل" ، إذ سيصل معدل النمو بنسبة (٥,٤%) خلال العام الحالي ٢٠١٨. وإذا استمرت الزيادة في معدلات النمو ستبلغ ماليزيا النسبة المطلوبة لنجاح رؤيتها وهي (٧%) بحلول عام ٢٠٢٠، وهذا يتطلب حالة استمرارية لارتفاع أسعار النفط لكي يواصل الاقتصاد الماليزي نموه وسط أسواق عالمية وإقليمية متقلبة (اللواتي، ٢٠١٨: ١١٢).

**ثالثاً:** التأكيد على القضايا التنموية وتجنب الصراعات الايدولوجية ، إذ غالباً تستحوذ ملفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المكانية الأبرز في التنافس والجدال بين الأحزاب السياسية الماليزية، وبالمقابل يختار الشعب الماليزي الطرف الأكثر قدرة على تحقيق التنمية والاستقرار للمجتمع، مما يعني ان جدالات العلمنة والأسلمة والجدال حول العلاقات المدنية والعسكرية لا يستهلك القوى السياسية في ماليزيا ومغيب عن المشهد، وخير دليل على ذلك هو التداول السلمي للسلطة الذي حدث مؤخراً بعد انتخابات ٢٠١٨/٥/٩، مما سيزيد الثقة بالديمقراطية الماليزية واستقرارها الداخلي وينعكس ايجاباً على الاستثمارات الأجنبية، من خلال توافر بيئة جاذبة للاستثمارات وليس بيئة طاردة للاستثمارات الاجنبية.

رابعاً: أن تعمل الحكومة الجديدة بتنفيذ وعودها التي اطلقتها أبان حملتها الانتخابية ، فيما يخص مكافحة الفساد ، وعودة التجربة التنموية الماليزية إلى مسارها الصحيح لبلوغ اهداف رؤية ٢٠٢٠، ويمكن أن نلمس هذه الوعود على أرض الواقع لنستدل بالحملة التي أطلقها "محاضير محمد" ضد الفساد فور إعلان النتائج وتشكيل الحكومة، وعلى أثرها تم منع رئيس الوزراء السابق "محمد نجيب" من السفر خارج البلاد مع عائلته ، واعتقال بعض الوزراء وأقاربهم و٢٣ من رجال الأعمال، كما تم إعفاء النائب العام الذي برئ "محمد نجيب" من تهمة الفساد. إذ أعطى ذلك مؤشراً على قدرة تحالف "الامل" بقيادة محاضير لإعادة التجربة الماليزية إلى مسارها الصحيح، وتحقيق الأهداف الإنمائية المستقبلية و"رؤية ٢٠٢٠" (عبد العال، ٢٠١٨ : ١٢١).

ولأنه لكل سيناريو مجموعة من المحددات والمعوقات والتي تعد بمثابة مؤشرات تجعل من تحقيق هذا السيناريو أمراً في غاية الصعوبة في الوقت الحاضر أو المستقبل القريب، فإنه يمكن إجمال المحددات والمعوقات التي تواجه تحقيق هذا السيناريو على النحو الآتي:

١- رغم ما انتجته الانتخابات الماليزية الأخيرة من مؤشرات إيجابية في الطريقة التي تعامل بها كل من "محاضير محمد" و "أنور إبراهيم" مع خلافاتهم السابقة، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية، إلا أن هناك رأي آخر لدى الماليزيين يرى سلبية الواقع السياسي وخطورته في المستقبل على مسار التجربة التنموية الماليزية، فيما يخص فشل التغيير الديمغرافي الأخير من إنتاج جيل جديد من النخب الشبابية، فرجوع محاضير البالغ من العمر (٩٣) عاماً يعطي مؤشراً على هيمنة القيادات التاريخية التي حكمت ماليزيا منذ الاستقلال وحتى الآن على المشهد السياسي، كما ينطبق الحال على "أنور إبراهيم" الذي يبلغ من العمر (٧٠) عاماً، وبالتالي يصبح هناك تراجع في دعم وتأييد حكومة "تحالف الأمل" في الفترة المستقبلية.

٢- عدم قدرة التحالف الجديد على التماسك ، إذ يشكك الكثير من المراقبون بقدرة "تحالف الأمل" على الاستمرار بحكم ماليزيا، إذ إن التفاهات التي حصلت بين "محاضير محمد" و "أنور إبراهيم" كانت فقط للتعاون من أجل إسقاط الحزب الحاكم ، والصفقة التي عقدت بينهما تعهد بموجبها "محاضير محمد" بالتنازل عن منصب رئاسة الوزراء لصالح "أنور إبراهيم" بعد سنتين من الحكم، هذا مما يثير قلق الكثير من المراقبين، إذ "محاضير محمد" نفسه صرح خلال الحملة الانتخابية أن "غلطة حياته" هي أنه تنازل عن الحكم فهل سوف يكرر نفس الخطأ والتنازل ، إذ لم يتنازل عن الحكم إلى "أنور إبراهيم" ستدخل ماليزيا في المستقبل القريب في صراعات مزمنة ستؤثر على عملية التنمية وتقدم الدولة.

٣- إن الدولة العميقة التي بناها "تحالف بارسيان - امنو" ستقوم بدور معرقل للسياسات التنموية التي تبناها التحالف الفائز ، لاسيما ان الجهاز الاداري للنظام السابق لا يزال ممسكاً بمفاصل الدولة، كحصول "التحالف الوطني BN" بزعامة "نجيب عبدالرزاق" على ٧٩ مقعداً في البرلمان الماليزي، وهذا سيبقى له تأثير ودور معارض في السياسة الماليزية.

٤- على الرغم من توقعات البنك الدولي بزيادة معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الماليزي ، إلا أنه لا تزال اسعار النفط وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتقلبات أسعار الرينجت الماليزي أمام الدولار الأمريكي تشكل عائقاً امام تحقيق الأهداف المستقبلية التي وضعتها ماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠، وهذا سيشكل تحدياً أمام الحكومة الماليزية الحالية(الصاوي، ٢٠١٨):  
<http://politicalstreet.org>.(٢٠١٨/٦/٢٧).

## المطلب الثاني

### سيناريو تراجع عملية التنمية وبناء الدولة

ننطلق في رسم هذا السيناريو من التحديات والمعوقات التي تواجه القيادة السياسية الماليزية في سعيها للحفاظ على الاستقرار السياسي والمكتسبات التنموية التي تحققت منذ عام ١٩٩١، خصوصاً بعد تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية ما بعد الانتخابات الأخيرة في ٢٠١٨/٥/٩.

فهذا السيناريو يُعدّ واحداً من أبرز المشاهد التي تواجه مستقبل التنمية وبناء الدولة في ماليزيا، ويستند إلى تراجع الاستقرار السياسي ومعدلات التنمية، وعدم اطلاق الحكومة الماليزية أي مشاريع تنموية خلال السنوات الأخيرة، وانشغال الحكومة الجديدة بعد ٢٠١٨/٥/٩ بمكافحة الفساد الذي انتشر في ماليزيا منذ عام ٢٠١٥، وتذبذب أسعار النفط سوف يجعل ماليزيا غير قادرة على تحقيق معدلات نمو تتوافق مع الطموحات التي وضعتها القيادة السياسية في رؤية ٢٠٢٠، مما يؤدي إلى فشل رؤية ٢٠٢٠ من بلوغ الأهداف التنموية المطلوبة في خلال الأعوام المقبلة (٢٠٢٠-٢٠٣٠).

هناك مجموعة من المؤشرات التي تدفع باتجاه تحقيق هذا المشهد، وتعدّ

بمثابة شروط واجبة لتحقيقه، وتتمثل هذه الشروط بما يلي:

**الشرط الأول:** تراجع أداء النظام السياسي الماليزي خلال السنوات الاخيرة الثلاث(٢٠١٥-٢٠١٧) نتيجة ظهور حالات فساد في الحكومة الماليزية، وعلى أثرها أصبح هناك حالات من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتدني المستوى العام لمؤشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى (٤,٨%) خلال عام ٢٠١٧ وبالمقابل كان معدل النمو خلال عام ٢٠١٠ يصل إلى (٨%) (الصاوي،٢٠١٨: ٤٥).

هذا مما يجعل رؤية ٢٠٢٠ التي تستشرف مستقبلها في ظل نمو اقتصادي نسبته (٧%) بعيدة المنال بعدما أخفق متوسط النمو الاقتصادي في تجاوز نسبته (٤,٨%) كما تراجع مؤشرات التنمية الاجتماعية، إذ ارتفعت مؤشرات الفقر والبطالة خلال عام ٢٠١٧ ليبلغ مؤشر الفقر الوطني نسبته (١,٧%) بينما كانت هذه النسبة في عام ٢٠١٥ تبلغ نحو (٠,٦%)، أما معدل البطالة فارتفع خلال عام ٢٠١٧ بنسبة (٣,٥%) بينما في عام ٢٠١٥ كانت النسبة تبلغ (٣%).

**الشرط الثاني:** هناك صعوبات بالغة تواجه الإصلاح السياسي والعملية الديمقراطية في ماليزيا ولعل في مقدمتها ما تطلبه هذه المرحلة من إعادة توزيع للقوى، بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح المجتمع المدني بالقدر الذي يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع في ظل تراجع سلطة الدولة ، وهذا الامر نجده مغيباً في الوقت الراهن نتيجة استمرارية سيطرة السلطة المركزية ،ويتبين صعوبة الحديث عن إصلاح سياسي

وفقاً للمنظومة الغربية او تحول ديمقراطي على النحو الذي يطرحه الغرب،  
فبالرغم من الالتزام الشكلي للقيادة الماليزية بالقدر اليسير من الإصلاحات  
السياسية كتأكيد الحريات المدنية وتوسيع نطاق المشاركة ، إلا أن الإطار  
السلطوي ما زال سائداً، لذا فهناك مخاوف من عودة الحكم السلطوي الذي كان  
يمارسه محاضير، مما يجعل الغرب الذي يتربص بال نماذج الاسلامية الناجحة  
التدخل في شؤون ماليزيا بحجة الدفاع عن حقوق الانسان أو إرساء النظام  
الديمقراطي، كما أن هناك مخاوف من عدم تنازل محاضير للسلطة إلى "أنور  
إبراهيم" بموجب الاتفاق الذي انعقد بينهما، وإذا لم يتنازل فسوف تدخل ماليزيا في  
صراع سياسي يهدم جميع المكتسبات التنموية التي تحققت(بلعاوي، ٢٠١٩:  
<http://eipss-eg.org>).

**الشرط الثالث:** تزايد النفوذ الصيني على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى  
المستوى الداخلي هناك تخوف من اختلال المعادلة السياسية أو ما يسمى بـ(العقد  
الاجتماعي) بين العرقيات، والذي يعطي الملايوين حقوقاً اقتصادية وسياسية أكثر  
من العرقيتين الصينية والهندية في إطار سياسة (تمكين الملايو)، وزاد هذا  
التخوف لدى الاوساط الملايوية بعد حصول "حزب العمل الديمقراطي" على  
(٤٢) مقعداً في "تحالف الامل". مما جعل الملايويين أكثر تخوفاً على مستقبلهم  
السياسي والاقتصادي خاصة عندما تتمتع الكتلة الصينية بنفوذ سياسي مستحق  
ديمقراطياً، أما على المستوى الخارجي فيتمثل بزيادة الاستثمارات الصينية والذي  
بلغت خلال السنوات الثلاث الاخيرة (٢٠١٥-٢٠١٧)

بحدود ٣٤ مليار دولار ، مما ينذر بتزايد الدعم الصيني إلى العرقية الصينية على حساب العرقية الملايوية، مما يعطي احتمالية تكرار الصدام العرقي الذي وقع في عام ١٩٦٩، ونستدل خطورة الصين على ماليزيا من خلال انتقاد "محاضرير محمد" للنفوذ الصيني واتهام " محمد نجيب عبدالرزاق" بأنه "باع البلاد إلى بكين"، فضلاً عن ان اول تصريح صرح به "محاضرير" عقب تسلمه السلطة في ٢٠١٨/٥/٩ هو أنه سوف يعيد التفاوض على الاتفاقيات التجارية المبرمة بين البلدين(زاهر، ٢٠١٨: <http://ruaa.cc/paga/٨٢٨g>).

**الشرط الرابع:** إن التغريب في ماليزيا أصبح ظاهرة مكشوفة للعيان، لذلك تأثر المواطنين الماليزيين بالأفكار والقيم والثقافة الغربية التي تؤكد على قيم الذاتية والفردية وتقديمها على قيم الجماعة، بالتالي خلق ازدواجية وتناقض فكري لدى المواطن الماليزي بين القيم الثقافية الماليزية والقيم الغربية، مما أدى إلى حالة من الضياع والاعتراب الثقافي الذي انعكس سلباً على واقع التنمية في ماليزيا، لأن أسس التنمية الثقافية الماليزية تقوم على ضمان العمل الجماعي وتغليب روح الجماعة والابتعاد عن الذاتية باعتبار العمل الجماعي هو الأساس في تحقيق التنمية وتقديم الدولة.

لكن وكغيره من السيناريوهات هناك مجموعة من الحقائق والمحددات والتي تجعل من تحقيق هذا السيناريو امراً في غاية الصعوبة، والتي تتمثل بما يلي:

١- تعد ماليزيا من الدول المكشوفة في الاقتصاد العالمي، والتي تعتمد تنميتها الاقتصادية بشكل كبير على التصدير، أي: على الأسواق الدولية والعالمية، لذلك فأي تغيير في المناخ الاقتصادي العالمي سوف يؤثر على الاقتصاد الماليزي بصورة ايجابية أو سلبية، وان الارتفاع المستمر في أسعار النفط والتي بلغت اليوم (٢٠١٨/٧/٦) نحو ٧٥ دولار للبرميل . سوف يوفر لماليزيا موارد مالية من أجل إطلاق مشاريع تنموية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فضلاً عن توقعات البنك الدولي باستمرار نمو الاقتصاد الماليزي إلى (٥,٧%) في العام الحالي ٢٠١٨ (جريدة لوسيل، ٢٠١٨: <http://asainaws.qa/article> ). هذا مما يعطي مؤشرات إيجابية على قدرة الاقتصاد الماليزي بتحقيق معدلات تتوافق مع الأهداف التي وضعت في رؤية ٢٠٢٠.

٢- الرغبة الحقيقية لدى "محاضير" بالتنازل عن السلطة إلى "أنور إبراهيم" بموجب الاتفاق المبرم بينهما تجعل ماليزيا بعيدة عن أي صراعات سياسية مستقبلية، وخير دليل على ذلك قيام محاضير عند فوز تحالفه الأمل باتخاذ عدد من الإجراءات لتمهيد الطريق أمام "أنور إبراهيم" لتسلمه رئاسة الوزراء في المرحلة القادمة (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠١٨: <http://fikercenter.com>).

٣- إن القيادة السياسية الحالية المتمثلة " بـ محاضير محمد" ليست قيادة جديدة على المشهد السياسي الماليزي، بل من بنى ماليزيا وأسس نهضتها الحديثة، وحول ماليزيا إلى انجح اقتصاديات في جنوب شرق هو "محاضير محمد" ، لذلك الآراء التي تقول ان الدولة العميقة التي بناها حزب (امنو) ستقف عائقاً أمام محاضير في سعيه نحو تحقيق رؤية ٢٠٢٠، وهذا الافتراض غير واقعي لكون من بنى هذه الدولة العميقة هو "محاضير محمد" ولا بد أن تدين بالولاء له ، فضلاً عن قدرته على تجاوز الازمات والتحديات التي ضربت ماليزيا خلال مدة حكمه (١٩٨١-٢٠٠٣) ومن بينها الازمة الاسيوية ١٩٩٧، والتي تغلب عليها من دون اللجوء إلى مساعدات صندوق النقد الدولي، وأستطاع في أقل من عامين أن يخرج بماليزيا من كيوتها، وبالتالي نجد نفس السياسات التي اتبعت في السابق تنتهج في الوقت الحاضر، وخير دليل على ذلك فور استلام محاضير منصب رئاسة الوزراء اطلق حزمة من الاصلاحات على رأس هذه الاصلاحات هي قيادة حملة ضد الفساد، وعلى أثره تم سجن رئيس الوزراء السابق "محمد نجيب عبدالرزاق" ، وتم استرجاع ١٠ مليار دولار إلى خزينة الدولة، كما قام بإلغاء ضريبة السلع والخدمات البالغة (٦%) خلال ١٠ ايام من توليه المنصب ولا زالت هذه الاصلاحات قائمة حتى اليوم. وحسب منظمة الشفافية الدولية حصدت ماليزيا تقدماً في تصنيف مؤشر الفساد وجاءت في الترتيب (٤٧) خلال بداية عام ٢٠١٨، علماً في عام ٢٠١٥ كان ترتيب ماليزيا في المرتبة (٥٢) عالمياً" ( Transparency International: <http://www.transparency.org> )".

## المطلب الثالث

### سيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه

وعلى خلاف السيناريوهات السابقة الذكر، فإن هذا السيناريو "استمرار الوضع على ما هو عليه" يركز على بقاء الوضع الحالي للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ماليزيا كما هو عليه حالياً، ولتوضيح هذا السيناريو بشكل واضح سيقوم الباحث بتوضيح ما يلي:

#### أولاً: وصف السيناريو

ستبقى ماليزيا ووفق هذا السيناريو بنفس المستوى من الاستقرار السياسي، إذ أنها ستحافظ على المؤشرات ذاتها الاقتصادية والاجتماعية في السنوات القادمة (خلال الخمسة أعوام القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤)، وذلك من خلال اتباع الحكومة الماليزية الجديدة بقيادة "محاضر محمد" نفس المسارات التنموية التي كانت متبعة منذ صياغة رؤية ٢٠٢٠ عام ١٩٩١ ، فضلاً عن بقاء مؤسسات الدولة القائمة من دون إجراء اي تغيير أو إصلاح شامل عليها في المستقبل.

## ثانياً: شروط السيناريو

ولكي يتحقق هذا السيناريو يتطلب بقاء محركات الأوضاع الخارجية والداخلية ثابتة بدون إجراء أي تغيير فيها ، فكلما حافظ "تحالف الامل" بزعامه "محاضير محمد" الذي فاز في الانتخابات الاخيرة في (٢٠١٨/٥/٩) على تماسكه زاد من قوته على الوقوف ضد الاحزاب المعارضة وعلى رأسها "التحالف الوطني BN" بزعامه "محمد نجيب عبدالرزاق" والذي يقف بدوره المعرقل للسياسات الإنمائية "لمحاضير محمد" في سعيه لتحقيق أهداف "رؤية ٢٠٢٠"، إضافة الى ضمان بقاء الجهاز الاداري للنظام السابق بموقف المؤيد للسياسات الحكومية الجديدة ، حتى تستمر في ضمان تطوير الخدمات الاجتماعية والمتمثلة في قطاعات الصحة والاسكان والضمان الاجتماعي...الخ،

كما يتطلب هذا السيناريو لضمان استمرار الوضع كما هو ضمان تثبيت سعر الصرف "الريجننت" أمام الدولار الأمريكي ومنع تحويلها للخارج ، والاستمرار في مسألة تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات غير النفطية، أما فيما يتعلق بالمحركات الخارجية فيستلزم بقاء أسعار النفط في الاسواق العالمية ثابتة ، لذا فإن الاقتصاد الماليزي يعتمد بشكل كبير على الاسواق العالمية، واستمرار المناخ الاقتصادي العالمي المواتي للاقتصاد الماليزي في الوقت الراهن سيجعل الاقتصاد الماليزي مستمراً في تحقيق استقراره ،

كما يتطلب نجاح هذا السيناريو استمرار الاستقرار في العلاقات الدولية خاصة العلاقات التي تجمع بين ماليزيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، إذ يجب ان تبقى على سياساتها القائمة على دعم التحالف الجديد "الامل" بزعامة "أنور إبراهيم" و "محاضير محمد".

### ثالثاً: معوقات هذا السيناريو

يواجه هذا السيناريو العديد من المعوقات التي تمنع من تحقيقه في الوقت الحاضر أو المستقبل القريب ومنها التقلبات السياسية الماليزية وتقلبات "محاضير" نفسه، فبموجب الاتفاق الذي حصل بين "أنور إبراهيم" و "محاضير محمد" بتنازل الأخير عن السلطة بعد عامين من الحكم ، فإذا لم يتنازل عن السلطة فسوف يؤدي الى تفكك تحالف الامل ودخول ماليزيا في صراعات مزمنة ، كما تعاني ماليزيا من عدم استقرار عملتها الوطنية إذ أنه من الصعوبة تثبيت سعر الصرف "الريجننت" الماليزي أمام الدولار الأمريكي ، بالإضافة الى تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية وعدم استقرارها الى حد معين، مما يجعل استقرار معدلات النمو الاقتصادي إلى نسبة معينة غاية في الصعوبة ، كل هذا يجعل هذا السيناريو صعب التحقق.

ويرى الباحث ان سيناريو تقدم عملية التنمية وبناء الدولة هو السيناريو الأقرب للحدوث، وذلك لكون المناخ الاقتصادي لماليزيا حتى عام ٢٠٢٠ يعد مناخاً واعداً يشجع على تحقيق المكانة الاقتصادية المتوقعة لماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠، و يأتي هذا في إطار توقعات البنك الدولي بارتفاع معدلات النمو ، واستمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، فضلاً عن أن عودة "محاضير محمد" إلى رئاسة الوزراء الذي يعد مهندس استراتيجية ٢٠٢٠ ، ولديه تجربة سابقة في تجاوز الازمات والتحديات التي واجهت التنمية وبناء الدولة ، وحقق الكثير من الانجازات التنموية خلال فترة حكمه الـ ٢٢ عاماً ونقل ماليزيا من مجتمع زراعي إلى مجتمع متقدم صناعي، هذا مما يزيد التفاؤل بتحقيق التقدم لماليزيا وعودة التجربة الماليزية التنموية إلى مسارها الصحيح ، لاسيما بعد الإصلاحات الاخيرة التي قادها "محاضير محمد" بعد فوزه بالانتخابات التشريعية في ٢٠١٨/٥/٩ ، المتمثلة في مكافحة الفساد وإلغاء ضريبة السلع والخدمات، مما أثمرَ عن استرجاع مليارات الدولارات إلى خزينة الدولة خلال أول عشرة ايام من حكمه .

## الخاتمة

### والنتائج والتوصيات

تعد التجربة الماليزية من التجارب الرائدة والتميزة في مجال التطور والتقدم من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تجربة امتازت بالشمولية والعمق والجدية، اذ استطاعت ماليزيا على الرغم من استقلالها المتأخر عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧ تحقيق تحول ديمقراطي وتطور اقتصادي واجتماعي وتنموي فريد من نوعه في العالم الاسلامي بشكل خاص ودول العالم النامية بشكل عام، ويعود السبب فيما شهدته ماليزيا من تطورات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى طبيعة النظام السياسي الماليزي التي امتازت بالمرونة نتيجة تبني الديمقراطية التوافقية وذلك عن طريق استيعاب التباينات العرقية والدينية والثقافية المكونة للمجتمع الماليزي بجانب عوامل اخرى اسهمت في احداث التحول الديمقراطي الماليزي ومن تلك العوامل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات الماليزية والمزاوجة ما بين القيم الاسلامية والقيم الاسيوية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعملت تلك العوامل مجتمعة على تقديم نموذج ديمقراطي ماليزي متميز في اسيا والعالم طبق الحكم الرشيد بأغلب مبادئه لتحقيق التنمية بكافة أشكالها.

وقد توصلت هذه الدراسة الموسومة بـ **(الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا**

٢٠٠٢-٢٠١٨) إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، والتي تمثل أهمها على

النحو الآتي:

## أولاً: النتائج

٤. ان الاسباب التي دفعت ماليزيا الى اختيار الشرق كأمودج يحتذى به ولا

سيما اليابان وكوريا الجنوبية كمحطة استراتيجية في خططها الاقتصادية

التموية هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات

الصناعية الحديثة عبر الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل واتباع

السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة ومتميزة في

الوقت نفسه، ووضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية

الظروف الماليزية والاسيوية في كافة المجالات عبر جعل اليابان بمثابة الاب

الروحي لدول جنوب شرق اسيا.

٥. ان تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية لم تأت من فراغ بقدر

ما هي نتاج جهد القيادة الماليزية.

٦. ان الاختلافات والتميزات الثقافية في المجتمع الماليزي هي ظاهرة طبيعية

نظراً لتعدد الاعراق فيها، ويمكن لهذه الاعراق ان تبقى وتتعايش وتشكل

عنصراً لقوة دولة ماليزيا، عن طريق التعامل معها بإيجابية وتفهم دون تمايز

واضطهاد، ولقد استطاع القادة والنخب في ماليزيا جعل هذا التنوع في البلاد

مصدراً للقوة والتقدم بدلاً من الاستقصاء والتنافس بين الاعراق الثلاثة (الملايو

والصينيين والهنود) في الدولة

٧. ان للتمثيل الثقافي اهمية كبيرة في ماليزيا إذ له دور اساسي في تحديد وتيرة الاندماج فالوحدة والتفاعل بين الأعراق شكلت مجتمعاً متنوعاً وحيوياً، وان الأعراق في ماليزيا تتسم بطابع فريد من أن محافظتها على ثقافتها وتقاليدها وتمكينها بقيم التفاهم فضلاً عن تقاسم ارثها الثقافي فالوحدة الثقافية في ظل التنوع أدت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والنمو في ماليزيا.

٨. ساهمت تحييد المؤسسة العسكرية الماليزية وممارستها لدورها الاساسي المتمثل في الحفاظ على امن البلاد والدفاع عنها ضد العدوان الخارجي في استقرار المؤسسات السياسية والدستورية الديمقراطية وضمن ممارستها لوظائفها واختصاصاتها وبالشكل الذي يعمل على نجاح التجربة الديمقراطية في ماليزيا.

٩. قامت الحكومة الماليزية بمواجهة الاثار السلبية والمحتلمة للتحول الحضري، والتنمية الاقتصادية، وجهود التحديث والعولمة، من خلال التركيز في الخطط التنموية على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الاخلاقية الايجابية كجزء من متطلبات التنمية في اطار رؤية ٢٠٢٠.

١٠. أن دولة ماليزيا انتهجت نظام الحكم الرشيد وتمثلت مظاهر الحكم الرشيد فيها على الصعيد السياسي بالتعددية السياسية والثقافة السياسية والانتخابات الدولية واستقلالية القضاء، وتمكنت من تحقيق تطور اقتصادي هائل جعل في مصاف الدول الصناعية وتجاوزها بنجاح الازمات التي اعترضت مسيرتها الاقتصادية بالاعتماد على الذات وعلى الشعب الماليزي واستطاعت ان تحقق السلام والتوافق بين أطراف الشعب الماليزي المتعدد عرقياً وثقافياً ولغوياً وطائفيًا عبر اتباع النظام السياسي وعلى رأسه القيادات الحكيمة مختلف السياسات الديمقراطية المتمثلة بسياسات التعليم وسياسات الرفاهية الاجتماعية لكل افراد المجتمع استطاع النظام السياسي الماليزي ان يخلق القوة عبر التنوع ونبذ الاقصاء والتهميش داخل الشعب الماليزي.

١١. أن هناك علاقة بين وجود نخبة حاكمة في ماليزيا انتهجت الحكم الرشيد من اجل تحقيق التنمية في المجتمع الماليزي على الرغم مما كان يعانيه المجتمع الماليزي من فقر وفساد وتعدد طائفي وعرقي واجتماعي.

١٢. أن هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه تحقيق التنمية وتطبيق الحكم الرشيد في ماليزيا.

١٣. تمكنت ماليزيا من خلال الموازنة ما بين الاصلية والحدثة، وما بين القيم الاسلامية والاسيوية من ارساء اسس ديمقراطية متميزة تصلح ان تكون نموذجاً يحتذى به في العالم الاسلامي خصوصاً والعالم النامي عموماً وذلك ضمن اطار (الديمقراطية الاسيوية)، خصوصاً وان التجارب الديمقراطية الغربية ربما لا تصبح ان يتم تطبيقها في دول اخرى نتيجة الاختلاف في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تلك الدول.

## ثانياً: التوصيات

- ١- هذه التجربة الرائدة والمتفردة في كثير من عناصرها يجب على الدول العربية الاستفادة منها، بأن ترتقي المكونات السياسية والفكرية إلى تجسيد الوحدة الوطنية بأفعالها وليس بأقوالها، بإشاعة ثقافة التسامح بالمضي قدماً إلى الإمام لتحقيق التنمية بكافة أشكالها عن طريق تطبيق ما فعلته ماليزيا.
- ٢- الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حظ عليها الإسلام في المجال الاقتصادي والتراجع عن الإسلام-فوبيا بما يضمن ذلك تحقيق التنمية.
- ٣- ضرورة استغلال الاختلاف في البنية الاجتماعية خصوصاً في حال وجود عرقيات مختلفة والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة وبذلك كون الاختلاف مصدر إنماء لا هدم.
- ٤- ضرورة إعادة النظر ببنى وهياكل المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث، بالاتجاه الذي يفعل دورها في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.
- ٥- يوصي الباحث تقديم التسهيلات الإدارية والقانونية لمنظمات المجتمع المدني في الدول النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص لعالم الثالث
- ٦- إجراء العديد من الدراسات والأبحاث حول التجربة الماليزية في التنمية والحكم الرشيد وتعميم مخرجاتها للاستفادة منها في الدول العربية على وجه الخصوص.
- ٧- عقد المزيد من الاجتماعات والندوات في الدول العربية وإشراك فيها أشخاص فاعلين من الجانب الماليزي من أجل نقل التجربة الماليزية في الحكم الرشيد والتنمية إلى تلك الدول.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب

- ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء ١٥ (بيروت : دار صادر للنشر ، بدون تاريخ .
- ابو زنط، عثمان محمد غنيم وماجد، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، الاردن ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠.
- إسماعيل، محمد صادق ، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- الاسود، صادق، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٦.
- أكرمان، سوزران روز، الفساد والحكم: الأسباب والعواقب، والإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
- امين، نبيه فرج ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقويم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٩.
- اوين، برنارد، الاتجاهات المعاصرة في الانظمة الانتخابية العالمية، هاني الحوراني واخرون، الانظمة الانتخابية المعاصرة، مركز الاردن الجديد، عمان، دار سندباد للنشر، ١٩٩٥.

- بأفضل، احمد صالح علي، القروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة،  
الدوحة : ادارة البحوث والدراسات الاسلامية ، ٢٠١٤.
- بطرس، رعد عبود، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في  
الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
- جابر، سعيد عوض ، وكمال المنوفي وآخرون ، الاطلس الماليزي ،  
بيروت، دار الهلية للنشر، ٢٠٠٥.
- جزولي، أحمد، دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً  
والمشاركة سياسياً.. مطافات التحول وحقيقة الرهان، بيروت، مركز  
دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- جمال، عبد المحسن يوسف، المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاش  
للنشر، ٢٠٠٤.
- الجوجري، عادل ، مهاتير محمد النمر الاسيوي من شاب متمرد الى بطل  
اسلامي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٧.
- الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط٨،  
المكتبة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- حسن، كريمة عبدالرحيم ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في  
العالم الثالث، جامعة بغداد : مركز دراسات العالم الثالث ، ١٩٩٠
- داوود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، اتحاد الكتاب العرب،  
دمشق، ٢٠٠٦.

- دسيس كرش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
- دوها ميل، اوليفيه، ايف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية لدراسات و النشر و التوزيع، ١٩٩٧.
- ديفر جيه، موريس، في الدكتاتوريه، ترجمة هشام متولي، بيروت، منشورات عويدات، ط٢، ١٩٧٧.
- سامر علاوي، تقرير عن انتخابات ٢٠١٣ وماليزيا واحتمالات تغير قواعد اللعبة، مركز الجزيرة للدراسات، ١مايو، ايار، ٢٠٠٣.
- سعاد نور الدين ، السكان والتنمية مقارنة سوسيو تنموية: لبنان الجنوبي نموذجاً، ط١، بيروت :دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠.
- سعد طه علام ، التنمية ... والمجتمع ، ط١( القاهرة : عربية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦) .
- سلامة، غسان، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٨.
- الشادي، صقر ابراهيم، القانون الدستوري: نظرية الدولة، بغداد، مركز البحوث القانونية، ١٩٨١.

- شاهين، بهاء ، مبادئ التنمية المستدامة، ط١، القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ٢٠٠٠.
- شوقي، عبدالمنعم ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، ط٢ ، القاهرة :مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦١ .
- عاطف سالم سيد الأهل، الازمة المالية في جنوب شرق آسيا اوراق آسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٠ .
- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع لمعرفة (قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ .
- عبد الله شحاته، اقتصاد المعرفة والقطاع الصناعي في التجربة الماليزي الدروس المستفادة، في كتب لمجموعة باحثين ماليزيا في المنظور العالمي، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ .
- عبد الوهاب، طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- عبيد الناصر، ناصر، طاهرة الفساد، دمشق، دار الندى، ٢٠٠٢ .

- عريقات، حربي محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط ، ط ٢ ، عمان : دار  
الكرمل للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ ..
- العساف ، أحمد، التخطيط والتنمية عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ،  
(٢٠١١).
- العسل، ابراهيم حسين، التنمية في الفكر الاسلامي مفاهيم - عطاءات -  
معوقات -أساليب، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر  
والتوزيع ، ٢٠٠٦.
- الغرام، عبد الباسط، المشاركة السياسية للشباب الأردني، قسم البحوث  
والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٧.
- فاضل، عبده محمد ، الخصخصة واثرها على التنمية في الدول النامية،  
مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- قادري محمد الطاهر، " التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية  
والتطبيق "، بيروت : مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣.
- كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، عن كتاب الفساد والحكم الصالح في  
البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- الكواري، علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،  
سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ١٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة  
العربية، ٢٠٠٧.

- ماضي، عبد الفتاح مداخل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية، في كتاب  
لمجموعة باحثين لماذا انتقل الاخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب،  
بيروت، دار الأهلية للنشر، ٢٠٠٢.
- محاضير محمد ، موسوعة الدكتور محاضير محمد، ماليزيا ، المجلد  
الخامس، القاهرة : دار الكتاب المعرفي، ٢٠٠٤.
- محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد... والصحة  
الاقتصادية، القاهرة، دار السنابل، ٢٠١٥.
- محمد عبد البديع، اقتصاديات حماية البيئة، القاهرة : دار الامين للنشر  
والتوزيع ، ٢٠٠٨.
- محمود، ربيع، محمد ، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت،  
١٩٩٤.
- المشاقبة، أمين عواد وعلوي، المعتصم بالله داوود، الإصلاح السياسي  
والحكم الرشيد: إطار نظري، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- مهاتير، محمد، طيب في رئاسة الوزراء، الديمقراطية وحقوق الانسان،  
مذكرات الدكتور مهاتير محمد، ترجمة امين الايوبي، الشبكة العربية  
للأبحاث والنشر، ج٢، بيروت، ٢٠١٤.

- نوزاد، عبدالرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، ط١ ( قطر : اللجنة الدائمة للسكان ، ٢٠٠٨).
- هادي، رياض عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، ط٢ ( بغداد ، مطابع التعليم العالي، ١٩٨٩).
- هدى ميتكيس، "ماليزيا والعولمة في اطار رؤية ٢٠٢٠"، في : جابر سعيد عوض، وحسن بصري(محرران)، ماليزيا ورؤية ٢٠٢٠ : الانجازات والطموحات (القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية : ٢٠١٢).
- هنتغتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيره، ترجمه سميه فلو، بيروت دار الساقى، ١٩٩٩.
- والي، خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع اشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٢.

## ثانياً: المجالات والأبحاث والدراسات

- اسماء جاسم محمد، " التنمية المستدامة بين مشكلات البيئة وتوفير الامن الغذائي في العراق "، مجلة الادارة والاقتصادي، العدد ٩٣، جامعة بغداد "كلية الادارة والاقتصاد"، ٢٠١٢.
- حسون، عبدالله، " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد "، مجلة ديالى، العدد ٦٧ (جامعة ديالى، ٢٠١٥).
- خضر، هاني الياس، منظمة الاسيان (نشوئها، تطورها، علاقتها الاقليمية والدولية)، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية العدد ٦، جامعة بغداد، آذار، ٢٠٠٨.
- ازاييل اورتيون، السياسة الاجتماعية والاستراتيجيات الانمائية الوطنية، مذكرات توجيهية في السياسات، برنامج الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية UNPESA، نيويورك يونيو، ٢٠٠٧.
- بكر ابراهيم محمود و سلوان حافظ ابراهيم، " دور ديوان الرقابة في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة "، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٩٣، جامعة المستنصرية / بغداد، ٢٠١٢.
- ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، منتدى سور الازبكية، عمان، ٢٠٠٤.

- جابر سعيد عوض، صنع السياسة العامة، في ماليزيا المحددات والخصائص في كتاب لمجموعة باحثين السياسات العامة في ماليزيا، تحرير جابر سعيد عوض، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
- دائرة التنمية الاقتصادية القطاع الصناعي ركيزة اقتصادية ، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الرابع، مارس، ٢٠١٤.
- درج، علي احمد ، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٢٠١٥.
- سليمان مظهر، الانطلاق من عمق المجهول، مجلة العربي، العدد ١٤٢، وزارة الاعلام، الكويت، ١٩٨٦.
- صالح ابراهيم يونس الشعباني ، " دور الافصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد ١ ، العدد ٩٣ ( جامعة الموصل ، ٢٠١٢).
- صالح صالح ، " التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر " ، في مؤتمر التنمية الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٨ .

- صالح، عدنان مناتي ، " التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، المجلد ١ ، العدد ١١ ( جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ).
- عبد الباقي، عيسى، وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية اشكالية الدور-وآليات التعزيز، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لمستقبل الاعلام في مصر، كلية الآداب، جامعة بني سويف، القاهرة، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢.
- عبد الرزاق، خيرى، الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية، مجلة دراسات عراقية، العدد ١، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الأولى، ٢٠٠٥.
- عبد الواحد الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا، مجلة الوعي الاسلامي، العدد ٤٥١، الشهر الخامس، السنة الثالثة، الكويت، ٢٠١٠.
- عبدالجليل، هويدي ، " العلاقة التفاعلية بين السياحة والبيئة والتنمية المستدامة " ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، المجلد ١ ، العدد ١١ ، جامعة الوارد ، الجزائر ، ٢٠١٤.
- عبود، سالم محمد ، الازمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الازمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

- فوكان، ابويك بوتيه وميشيل ، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، ترجمة، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١.
- ماجدة علي صالح، الثقافة السياسية في ماليزيا ودول جنوب شرق اسيا، في كتاب لمجموعة باحثين ماليزيا وجنوب شرق اسيا، تحرير (هدى ميتكيس وحسن بصري)، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- محسن صالح، الخريطة السياسية الماليزية، في الخبر السياسي (نشرة اخبارية الكترونية) مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، العدد ١١٢٨٧، الاحد، ٢٠١٣/٦/٢.
- محمد عزيز الدين محمد، ظهور سياسة جديدة في ماليزيا من الديمقراطية التوافقية الى الديمقراطية التداولية، مجلة الديمقراطية، المجلد ٥/العدد ٢، تايوان، ٢٠١٣.
- مدحت ايوب، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الازمة المالية العالمية، في كتاب لمجموعة باحثي ماليزيا من منظور عالمي، تحرير (حسن بصري وهدى ميتكيس)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- معوض، جلال عبد الله ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، . السنة السادسة، العدد ٥٥ سبتمبر ١٩٨٣ .

- مهاتير محمد، قضايا معاصرة، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ميلاكة بو ضياف ، " البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ١ ، العدد ١١ ( جامعة فرحات عباس /الجزائر ، ٢٠١٢ ) .
- ميلود، بورحلة ، " دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي ( التجربة المغربية )" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قلمة ، الجزائر ، ٣-٤ ديسمبر ٢٠١٢.
- نجم عبد طارش الغزي، النخب السياسية وموقفها من الوحدة الوطنية (عبد الرحمن تونكين) أنموذجاً، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد (٢٥) العدد الاول، آذار، ٢٠١٥ .
- نصير، عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ، مجلة ديوان العرب ، العدد ٦ ، جامعة القاهرة : ٢٠٠٨.
- همزة، هوشيار ، الديمقراطية التوافقية في ماليزيا وتطبيقاتها والاستعادة منها في العراق، معهد الخدمة الخارجية، ٢٠١٠.

## ثالثاً: الرسائل الجامعية

- الخلايلة، هشام سلمان حمد، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٩-٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
- علوان، حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٩٦.
- لطفي، وفاء، السياسات التنموية في ماليزيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أطروحة دكتوراه، ٢٠١٣.
- المجالي، رضوان، الآثار لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.
- المصري، بلال محمد سعيد، "تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين، ٢٠١٦.
- مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
- وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠.

## رابعاً: التقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢: خلق فرص لأجيال القادمة، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٤.
- تقرير البنك الدولي لبحوث والسياسات العامة، معجزة شرق آسيا (النمو الاقتصادي والسياسات العامة)، ترجمة عبد الله ناصر وشيخة سيف، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٠.
- تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة، ٢٠١٣.
- منظمة الصحة العالمية، الصحة في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ( جنيف / سويسرا ١١ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٥).

## خامساً: المواقع الالكترونية

- احمد عبد الوئيس ، وهالة الهلالي ، " البعد المؤسسي والقانوني لقضايا الاصلاح في ماليزيا" ، في : حسن بصري ، هدى ميتكيس (محرران) ، قضايا الاصلاح في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية ، ٢٠١٠ .
- احمد مجيد محمود عبدالسلام ، "التعدد العرقي في ماليزيا واثره على الاستقرار السياسي" ، المركز الديمقراطي العربي / برلين ، ٢٠١٧ ، متاح على الرابط التالي: (٢٠١٨/٦/١٨ / <https://democraticac.de/>).
- اسعار النفط ترتفع وسط مخاوف في شأن صادرات فنزويلا ، صحيفة الحياة ، ٢٠١٨/٧/٦ ، على الرابط التالي : [www.alhayat.com](http://www.alhayat.com) .((٥/٧/٢٠١٨
- ايمان فخري احمد، الدور الانمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠) ، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٤٢٠٧ ، ٢٠١٣/٩/٦ ، على الرابط الاتي
- بوريب خديجة ، "النموذج التنموي الماليزي : المنطلقات ، الواقع والتحديات المستقبلية" ، في الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة قلمة بيومي، الجزائر، ٣-٤/١٢/٢٠١٢ .
- بيانات البنك الدولي ، ماليزيا ، ٢٠١٦ ، متاح على الرابط التالي: <http://date.albankaldawli.org>
- تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، دولة ماليزيا، على الرابط [www.data.albankaldawli.org- country/Malaysia](http://www.data.albankaldawli.org-country/Malaysia).

- توقعات استمرار النمو الاقتصادي الماليزي في العام المقبل ، جريدة لوسيل ،  
٢٦/١٢/٢٠١٧ ، على الرابط التالي : <http://asainnaws.qa/article>.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة (٥) من  
مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ٢١/١٦ ، ماليزيا، جنيف، ٢٠١٣.
- اللواتي، حيدر بن عبد الرضا، "ماليزيا وتحقيق النمو الاقتصادي"، صحيفة  
عمان (مسقط) ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٨.
- خديجة عرفة ، "ماليزيا في التقارير الدولية : وضع ماليزيا وفقاً  
للمؤشرات الخاصة بالصحة والسكان"، في : هدى ميتكيس (محرر) ،  
ماليزيا في التقارير الدولية (القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية  
٢٠١٦)، ص٦٦-٦٧. كذلك ينظر : بيانات البنك الدولي ، ماليزيا ،  
٢٠١٦ ، متاح على الرابط التالي :  
<http://data.albankaldawli.org> (٢٠١٨/٦/١٩).
- سكينه العسكري، مكافحة الفقر (ماليزيا نموذجاً)، على الرابط:  
<http://www.alwasatnewa.com>.
- صالح، ماجد علي، "المتغير الثقافي في ماليزيا بين الخصوصية  
والعالمية"، في : حسن بصري ، وهدى ميتكيس (محرران)، ماليزيا  
والعولمة ، (القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠.
- صديق زعطوط ، عودة مهاتير ... دروس حضارية وسياسية من ماليزيا ،  
في ٢٢/٥/٢٠١٨ ، على الرابط التالي :  
<http://www.msf.online.com/?p=٢٧١٤> (٧/٧/٢٠١٨).

- الصاوي، عبد الحافظ ، التجربة الماليزية : النجاحات والتحديات، رؤية للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، في: ٢٠١٨/٦/١ ، متاح على الرابط التالي: <http://politicalstreet.org>. (٢٠١٨/٦/٢٧).
- عبد الحافظ الصاوي ، الفساد وهدم التجربة الماليزية ، ١٧/مارس/٢٠١٦ ، على الرابط التالي : <http://www.alaraby.co>. (٢٠١٨/٦/٢٠).
- كمال ضلوش وعبد الرشيد كياس، قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة. على الرابط الاتي: <http://efpedia.Com/arab/wp-content/uploads/2012>
- محمد إبراهيم خاطر ، اسرار النهضة الماليزية ، في ١١/١٠/٢٠١٤ ، على الرابط التالي : <http://archire.al-watan.com> : (٢٠١٨/٦/٢٢).
- محمد مكرم بلعاوي، ماليزيا - ماذا تعني عودة مهاتير محمد، المعهد المصري للدراسات ، ١٤/٥/٢٠١٨ ، في : <http://eipss-eg.org>. ((٢٩/٦/٢٠١٨
- محمود جمال عبد العال ، الفساد محركاً : مستقبل ماليزيا يعد عودة "مهاتير محمد"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في : ١٧/٥/٢٠١٨ ، على الرابط : <http://www.acrseg.org/print.aspx?40744>
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، الانتخابات الماليزية وسيناريوهات المرحلة القادمة ، ٣١/٥/٢٠١٨ ، على الرابط التالي : <http://fikercenter.com>. (٧/٧/٢٠١٨

- معتز زاهر ، ماليزيا تشهد نقلة تاريخية ... قراءة في الانتخابات الماليزية، رؤيا للبحوث والدراسات، ٢٠١٨/٥/١١ ، في :  
(http://ruaa.cc/paga/٨٢٨g٢٠١٨/٧/٥)
- منصور ابو العزم ، "مهاثير محمد .... ومغارة الفساد في ماليزيا"، صحيفة الاهرام اليومي، العدد ٤٨٠١٥ (القاهرة)، ٢٣ مايو ٢٠١٨ .

## المراجع باللغة الأجنبية:

- .Paramjio Singh tyndail, multmediasuper corridor, introducing a new Economy in Malaysia in chiasiw, yucand Jamus lerome, in folmation technologic Asia, institute of south East Asia studies, Singapore, ٢٠٠٢.
- Abdillan Noh , "political change and institutional Rigidity in Malaysia : is there a way out ? , yusof ishak Institute (ISEAS), No. ٢ (Kualalumpur : ٢٠١٦ .
- Ahmed Sarji, Malaysia's Vision, ٢٠٢٠, understanding the concepts, Implications challenges, Selangor, pelanduk publication, ١٩٩٧ .
- Ahthong miher, contesting human right Malaysia, in (Human right in Asia, Edite Brian Galligah and thomasw. D. Davis, Edward elgar Publishing limite d, ٢٠١١.
- Business anti- Corruption portal. Malaysia country profilc , GAN .www. Ar. business. anti. Corruption-initiatives. Aspx.com.٢٠١٢.
- Economic and Social commission for western Asia, Socialpolicies in Malaysia, social Policy series,

- Edmud Terence Gomez Governance Affirmative Action and Enterprise perelopmentin (ed.) Edmund Terence Gomez, the state of Malaysia, Rouhedge, Gurzon, London and new York , ٢٠٠٤.
- Gabriel A Almond & Sidney verba, the civic culture political Attitudes, & Democracy in five Nations, Princeton New Jersey, university press, ١٩٦٣.
- [http://en-wikipedia.org/wiki/ Economy of Malaysia](http://en-wikipedia.org/wiki/Economy_of_Malaysia).
- Human Right watch, Malaysia in the Name of security counter terrorism and Human Right Abuses under Malaysia's internal security ACT. May, ٢٠٠٤, vol. ١٦., No.١.
- Jayam Anak, Malaysian and Government Karismε Publication, shah Alam Malaysia, op cit.
- Jean Louis Ouermanne, Laterance oupoulalk, Alger, casbah, Eptions, ١٩٩٨.
- Johh H. Prabble, Ah Economic History of Malaysia, ١٨٠٠-١٩٩٠. Londxon, macmillan press. ٢٠٠٠.
- John function Malaysia Development ١٩٩٨ state challenge, in jogh function (edite) government and politics in southeast Asia, insitute of southeast Asian studies, Singapore, ٢٠٠٢

- .
- Josonp. Abbott, the internet, reforms and democratization in Malaysia in ((ed.)) (Edmund terce Gomez), the state of Malaysia ethnicity, equity and reform.
- kementerian pelajaran Malaysia, ٢٠٠٧, the starc, ٢٠٠٩.
- Lim hong Hai, Electoral politics in Malaysia: Managing Election in aplurale Society [http:// library – fes – de/ pdf – files liez, ٠١٣٦ ٠٠٥-pdf .](http://library – fes – de/ pdf – files liez, ٠١٣٦ ٠٠٥-pdf .)
- Machael C. Hudson, Arab Politics: The Search For Legitimacy, Yala University Press, New Haven, ١٩٩٨.
- Mahathir Mohamed, science technology and greatinty, kuala lumpur, university of Malaysia press, ١٩٩٩.
- Malaysia the making of a nation, (ed.) by cheat Boon kleng, published by Intitute of south East Asian studies, Singapore, ٢٠٠٢.
- Official yearbook, Malaysia, ١٩٨١ Malaysian Government, Kulalumpur ١٩٨٤

- 
- Political culture and the Electoral Behavior in Malaysia على  
[http:// www. Ukessays. Com/ Political- culture and - the- Electoral – Behavior- in –Malaysia, essay- php, ٢٠٠٣ .](http://www.Ukessays.Com/Political-culture-and-the-Electoral-Behavior-in-Malaysia,essay-php,2003)
- Political culture in Malaysia :[http:// www. Ukes save. Com/essavsl history culture - and- the electoral-beha .](http://www.Ukesave.Com/essavslhistoryculture-and-theelectoral-beha)
- Robert wokates ، " what is sustainable development " ، Environment magazine، vol:٤٧ ، no:٣ ، ( U.S.A: National of Science)
- Transparency International ، Malaysia corruption Index ، ٢٠١٦ ، in:(<http://www.transparency.org>).
- Transparency International, Malaysia corruption Index ، ٢٠١٦ ، in:(<http://www.transparency.org>).
- Transparency International, Malaysia corruption Index ١٩٩٥ – ٢٠١٨, in : <http://www.transparency.org> ) .

# الملاحق

